جـــــامعة الســـــودان للعـــلوم والتكـــنولوجيا
كليـــــــــــة الدراســـــــــات العليـــــــا

المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية

(دراسة تطبيقية لقطاع غزة) 2011م-2018م

Small Projects and their Role in Economic Development

(Applied Study on Gaza Strip) 2011 – 2018

دراسة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

إعداد الدارس:
مصعب عبد الهادي دياب الشيخ خليل

إشراف الدكتور:
يوسف الفكي عبد الكريم

أغسطس 2019

Sudan University of Science & Technology

College of Graduate Studies

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

صفحة الموافقة

اسم الباحث : درصاب عبد الهادي دياب الشيخ خليل

عنوان البحث : دور استراتيجيات الصفوة في التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية على قطاع غزة 2011-2018

موافق عليه من قبل :

الممتحن الخارجي

الاسم: د. أبو القاسم محمد أبو لبدة

التوقيع: ..... التاريخ: ١٩/٨/٨

الممتحن الداخلي

الاسم: د. عبد العظيم سيد أحمد

التوقيع: ..... التاريخ: 2019/8/8

المشرف

الاسم: د. يوسف الفكي عبد الكريم

التوقيع: ..... التاريخ: 2019/8/18

cgs @ sustech edu. البريد الالكتروني فاكس/ 83 769363 ص.ب 407

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

(سورة المجادلة: – الآية 11)

إهداء

إلى من ينسب الفضل إليهم في كل إنجاز في حياتي والدي الحبيب ووالدتي الفاضلة،،

إلى جدي الحبيب أبو فؤاد،،

إلى شقيقاتي وأشقائي،،

إلى زوجتي وبناتي وفاء وتالا وشام،،

إلى كل من ضحى بماله ووقته ونفسه في سبيل تحرير الوطن

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع.

الـــــدارس

شكـــر وتقديـــر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين.

لا يسعني في هذا المقام إلا التوجه بالشكر والعرفان إلى جامعتي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وكلية الدراسات العليا وكلية الدارسات التجارية، وإلى المشرف على الأطروحة، الدكتور/ يوسف الفكي عبد الكريم، لما قدمه لي من نصح وإرشاد وتوجيه طول فترة إعداد الدراسة حتى وصلت إلى ما هي عليه. كما وأتقدم بالشكر لأعضاء لجنة تحكيم الاستبانة، لجهدهم في إفادتي بأهم الملاحظات التي ساعدت بحمد الله على إخراج الاستبانة بالشكل الصحيح، كما أتقدم بالشكر لعائلتي الكريمة لما قدموه لي من مساعدة وتشجيع ودعم متواصل في إنجاز هذه الأطروحة.

والله ولي التوفيق،،،

الدارس

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة للفترة من العام 2011م إلى العام 2018م، من خلال دراسة ثلاثة متغيرات (الحد من البطالة، الحد من الفقر، تحسين مستوى المعيشة)، افترضت الدراسة أنه لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، وتفرع منها الفرضيات التالية، لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكل من (الحد من البطالة في قطاع غزة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، الحد من الفقر في قطاع غزة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، تحسين مستوى المعيشة في قطاع غزة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية)، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتم استخدام العينة العشوائية في اختيار عينة الدراسة وتم احتساب ذلك من خلال معادلة ستيفن ثامبسون لاحتساب العينة العشوائية، فقد بلغت العينة (381) من أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها، وتم توزيع أداة الدراسة (الاستبانة)، وتم استرداد (342)، أي ما نسبته (89.7%)، وتعتبر نسبة مقبولة لإجراء الاختبارات الإحصائية والتحقق من فرضيات الدراسة، وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) في معالجة وتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة ساهمت في التغيير في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة بنسبة 58.5% من خلال دورها في الحد من البطالة والحد من الفقر والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة وساهمت في التغيير في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة بنسبة 18.9% من خلال دورها في الحد من البطالة، كما ساهمت المشروعات الصغيرة في التغيير في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة بنسبة 33.3% من خلال دورها في الحد من الفقر، كما ساهمت المشروعات الصغيرة في التغيير في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة بنسبة 42.3% من خلال دورها في تحسين مستوى المعيشة، كما تعتبر المشروعات الصغيرة من ضمن أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة بوزن نسبي 72.80% كأعلى وزن نسبي من ضمن فقرات واقع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة وأن المشروعات الصغيرة تأثرت باعتداءات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي بصورة سلبية بوزن نسبي 74% كأعلى وزن نسبي من ضمن فقرات المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.

كما أوصت الدراسة بالعمل على تفعيل أدوات أخرى جنباً إلى جنب مع المشروعات الصغيرة لتحقيق تقدم أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، وكذلك العمل على استيعاب أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة وذلك من أجل زيادة المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وحث الحكومة والجهات الرسمية المختصة لدعم قطاع المشروعات الصغيرة وتعويض الخسائر في محاولة للنهوض بهذا القطاع، والعمل على تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة في مجال اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، وحثهم على تصميم دراسات الجدوى واستشارة الخبراء قبل التنفيذ.

Abstract

This study aimed to identify the role of small projects in economic development in the Gaza Strip from (2011- 2018), by studying three variables (unemployment reduction, poverty reduction, and improving the living standards). This study hypothesized that there is no statistically significant role at the significance level ($0.05 \geq \alpha$) for the small projects in the economic development in the Gaza Strip. The main hypothesis emerged to (there is no statistically significant role at the significance level ($0.05 \geq \alpha$) for the unemployment in the Gaza Strip and its role in achieving economic development, poverty reduction in the Gaza Strip and its role in achieving economic development, improving the standard of living in the Gaza Strip and its role in achieving economic development), this study used the analytical and descriptive Approach. This Study used the random sample, and it was calculated through the Stephen Thompson equation to calculate the random sample. The sample reached (381) Small projects owners and employees, the study tool (questionnaire) was distributed and (342) only was recovered (89.7%). It is considered an acceptable percentage for conducting the study. Statistical tests and verification of study hypotheses were done by Using statistical analysis program (SPSS) to processing and analysis of data. The findings of this study that small projects contributed to change in achieving economic development in the Gaza Strip by 58.5% through its role in reducing unemployment and poverty reduction and contribute to improving the standard of living and contributed to change in Achieving economic development in the Gaza Strip by 18.9% through its role in reducing unemployment. Small projects contributed to change in achieving economic development in the Gaza Strip by 33.3% through its role in reducing poverty; In addition, it contributed to change in achieving development. Small projects sector are among the tools to achieve economic development in the Gaza Strip with a relative weight of 72.80% as the highest relative weight among the reality of small projects in the Gaza Strip and that small projects were negatively affected by the Israeli occupation and aggression and practices with a relative weight of 74% as the highest relative weight among the paragraphs of the problems experienced by small projects in the Gaza Strip.
This study recommended to activating other tools along with small projects to achieve greater progress in achieving economic development in the Gaza Strip, as well as to absorb the largest possible number of manpower in order to increase the contribution to achieve economic development, and urging the government and the competent official authorities to support the small projects sector and compensate losses in an attempt to promote this sector, and implement training courses for small projects owners, how to prepare economic feasibility studies, and urged them to design feasibility studies and consult experts before implementation.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
(آية قرآنية)	أ
الاستهلال	ب
إهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
المستخلص	ج
المستخلص باللغة الإنجليزية	خ
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	س
قائمة الأشكال	ض
الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة	**1**
المبحث الأول: مقدمة الدراسة والإطار المنهجي	**2**
مشكلة الدراسة	3
أسئلة الدراسة	3
متغيرات الدراسة	4
فرضيات الدراسة	4
أهمية الدراسة	5
أهداف الدراسة	5
المنهجية ومصادر جمع البيانات والمعلومات	5
حدود الدراسة	6
هيكل الدراسة	6
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**7**
أولاً: الدراسات المحلية	7
ثانياً: الدراسات العربية	12
ثالثاً: الدراسات الأجنبية	14
رابعاً: التعقيب على الدراسات السابقة	16

خامساً: ما يميز هذه الدراسة	17
الفصل الثاني: المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية	**18**
المبحث الأول: المشروعات الصغيرة (المفهوم، الأهداف، الأهمية، الخصائص، المعيقات، الدور)	**19**
أولا: مفهوم المشروعات الصغيرة	19
ثانياً: أهداف المشروعات الصغيرة	20
ثالثاً: أهمية المشروعات الصغيرة	21
رابعا: عوامل نجاح المشروعات الصغيرة	22
خامساً: خصائص المشروعات الصغيرة	23
سادساً: المعيقات التي تواجه المشروعات الصغيرة	25
سابعاً: دور المشروعات في تحفيز الاقتصاد الفلسطيني	26
المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية (المفهوم، والأنواع، الأبعاد، والمعيقات)	**28**
أولا: تعريف التنمية	28
ثانياً: أنواع التنمية	29
ثالثا: أبعاد وعناصر التنمية	31
رابعاً: أهمية التنمية الاقتصادية	32
خامساً: أهداف التنمية الاقتصادية	33
سادسا: قراءة في نظريات التنمية الاقتصادية	34
سابعاً: معيقات التنمية	35
ثامناً: معيقات التنمية الاقتصادية في قطاع غزة	36
خاتمة الفصل الثاني	37
الفصل الثالث : مساهمة المشروعات الاقتصادية في مجالات التنمية الاقتصادية (البطالة، الفقر ، مستوى المعيشة)	38
المبحث الأول: المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة	39
مقدمة	39
أولاً: تعريف البطالة وأنواعها	40
ثانياً: أنواع البطالة	40
ثالثاً: أسباب تفشي البطالة في قطاع غزة	43

رابعاً: معدل البطالة للأفراد 15 سنة فأعلى في فلسطين	44
خامساً: المشروعات الصغيرة والبطالة في قطاع غزة	45
المبحث الثاني: المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من الفقر	46
أولاً: تعريف الفقر	46
ثانياً: أنواع ومؤشرات الفقر	46
ثالثاً: معالم الفقر في قطاع غزة	47
رابعاً: العوامل المؤثرة في احتمالية التعرض للفقر في قطاع غزة	50
خامساً: أسباب انتشار الفقر في قطاع غزة	54
سادساً: الآثار السلبية للفقر في قطاع غزة	54
سابعاً: مزايا تمويل الفقراء من اجل إنشاء مشروعات صغيرة خاصة بهم	55
ثامناً: المشروعات الصغيرة والحد من الفقر في قطاع غزة	55
المبحث الثالث: المشروعات الصغيرة ودورها في تحسين مستوى المعيشة	56
أولاً: مفهوم مستوى المعيشة	56
ثانياً: العوامل المؤثرة في مستويات المعيشة	56
ثالثاً: الظروف المعيشية في فلسطين	57
رابعاً: المشروعات الصغيرة وتحسين مستوى المعيشة في قطاع غزة	68
خاتمة الفصل الثالث	69
الفصل الرابع: الطريقة والاجراءات	70
المقدمة	71
أولاً: منهج الدراسة	71
ثانياً: مصادر الدراسة	71
ثالثاً: مجتمع الدراسة	72
رابعاً: عينة الدراسة	72
خامساً: أداة الدراسة	72
سادساً: خطوات بناء الاستبانة	73
سابعاً: صدق الاستبانة	74
ثامناً: ثبات الاستبانة	82
تاسعاً: الأساليب المستخدمة	83

الفصل الخامس: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها	85
المقدمة	86
أولاً: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية.	86
ثانياً: المحك المعتمد في الدراسة	95
ثالثاً: تحليل فقرات الاستبانة	96
رابعاً: تحليل فقرات المتغير التابع لتحقيق التنمية الاقتصادية	104
خامساً: تحليل فقرات المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية	106
سادساً: تحليل فقرات السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة.	109
سابعاً: اختبار فرضيات الدراسة	111
الخاتمة	124
النتائج	125
التوصيات	127
المصادر والمراجع	129
الملاحق	134
ملحق رقم (1): قائمة بأسماء المحكمين	135
ملحق رقم (2): الاستبانة النهائية (المُحكّمة)	137

قائمة الجداول

قائمة الجداول		
رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
3.1.1	معدل البطالة للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب المحافظة والجنس للعام 2015	44
3.2.1	نسبة الفقر بين الساكن وفقاً لخط الفقر للعام 2017	48
3.2.2	نسبة الفقر بين السكان من العام 2011 –2017	49
3.2.3	نسبة الفقر بين السكان حسب حجم الأسرة للعام 2017	50
3.2.4	نسبة الفقر بين السكان حسب جنس رب الأسرة للعام 2017	51
3.2.5	نسبة الفقر بين السكان حسب حالة اللجوء لرب الأسرة للعام 2017	52
3.2.6	نسبة الفقر بين السكان حسب خصائص القوى العاملة لرب الأسرة للعام 2017	53
3.3.1	مستويات المعيشة في فلسطين للعام 2017	57
3.3.2	الأوضاع الصحية في فلسطين للأعوام 2015–2016	60
3.3.3	أوضاع التعليم في فلسطين للأعوام 2015–2016	61
3.3.4	واقع مجتمع المعلومات في فلسطين للعام 2014	61
3.3.5	توزيع السكان في فلسطين من العام 2011–2017	63
3.3.6	مؤشرات الأسعار في فلسطين للعام 2015	66
4.1	درجات المقياس المستخدم في الاستبانة	73
4.2	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال واقع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة والدرجة الكلية للمجال	75
4.3	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة في قطاع غزة والدرجة الكلية للمجال	75
4.4	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من الفقر في قطاع غزة والدرجة الكلية للمجال	76
4.5	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال المشروعات الصغيرة ودورها في تحسين مستوى في قطاع غزة والدرجة الكلية للمجال	77

قائمة الجداول		
رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
4.6	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال تحقيق التنمية الاقتصادية والدرجة الكلية للمجال	79
4.7	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والدرجة الكلية للمجال	80
4.8	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة والدرجة الكلية للمجال	81
4.9	معامل الارتباط بين درجة مجال الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	82
4.10	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	83
5.1	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	86
5.2	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	87
5.3	توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية	88
5.4	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	89
5.5	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	90
5.6	توزيع عينة الدراسة حسب نوع المؤسسة	91
5.7	توزيع عينة الدراسة حسب المنطقة الجغرافية	92
5.8	توزيع عينة الدراسة حسب صفة الملكية في المشروع	93
5.9	توزيع عينة الدراسة حسب صفة العمل في المشروع	94
5.10	المحك المعتمد في الدراسة	95
5.11	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال واقع المشروعات الصغيرة	96
5.12	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال واقع المشروعات الصغيرة	98
5.13	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة	100

قائمة الجداول		
رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
5.14	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من الفقر	102
5.15	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال المشروعات الصغيرة ودورها في تحسين مستوى المعيشة	104
5.16	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب جميع فقرات دور المشروعات الصغيرة	105
5.17	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة	107
5.18	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة.	109
5.19	تحليل الانحدار الخطي البسيط للحد من البطالة	111
5.20	تحليل الانحدار الخطي البسيط للحد من الفقر	112
5.21	تحليل الانحدار الخطي البسيط لتحسين مستوى المعيشة	113
5.22	تحليل الانحدار الخطي المتعدد	114
5.23	نتائج اختبار ت – لعينتين مستقلتين (الجنس)	115
5.24	نتائج اختبار ت – لعينتين مستقلتين (الحالة الاجتماعية)	116
5.25	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (العمر)	117
5.26	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (سنوات الخبرة)	118
5.27	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (المؤهل العلمي)	119
5.28	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (نوع المؤسسة)	120
5.29	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (المنطقة الجغرافية)	121
5.30	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (صفة الملكية للمشروعات)	122
5.31	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (صفة العمل في المشروع)	123

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال		
رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
5.1	توضيح توزيع افراد العينة حسب الجنس	87
5.2	توضيح توزيع افراد العينة حسب العمر	88
5.3	توضيح توزيع افراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	89
5.4	توضيح توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة	90
5.5	توضيح توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي	91
5.6	توضيح توزيع افراد العينة حسب نوع المؤسسة	92
5.7	توضيح توزيع افراد العينة حسب المنطقة الجغرافية	93
5.8	توضيح توزيع افراد العينة حسب الملكية في المشروع	94
5.9	توضيح توزيع افراد العينة حسب صفة العمل في المشروع	95

الفصل الأول:
الإطار المنهجي والدراسات السابقة

- **المبحث الأول: مقدمة الدراسة.**
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة.**

المبحث الأول:
مقدمة الدراسة والإطار المفاهيمي

أولاً: المقدمة:

يرى الكثير من الاقتصاديين أن تطوير المشروعات الصغيرة وتشجيع إقامتها، من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشة للأفراد من ناحية أخرى. ولذلك اهتمت دول كثيرة في هذه المشروعات اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة[1].

ولعل أهمية المشروعات الصغيرة تتجلى أيضاً في كونها مصدراً للكثير من السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد في المجتمع، فهناك سلع وخدمات حرفية ينحصر إنتاجها بعوائل معينة توارثت مهنة صناعة سلعة معينة وبكميات محدودة. وبالمقابل فإن الكثير من الصناعات الكبيرة التي نراها اليوم بدأت مشروعات صغيرة وبعدد عاملين لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة. وهي اليوم توظِّف عشرات الآلاف من العاملين، ولابد من الإشارة هنا إلى أن مساهمة الأعمال الصغيرة في الناتج القومي الإجمالي كبيرة.[2]

ولكل ما تقدم نجد أن موضوع المشروعات الصغيرة يحتاج إلى مزيد من البحث والتطوير من أجل الوقوف على أهمية هذا القطاع (المشروعات الصغيرة) في قطاع غزة حيث ندرة العرض من الوظائف الحكومية والأهلية والخاصة ما يجعل هذه الدراسة مهمة في هذا التوقيت ولتقديم نتائج حقيقية وتوصيات إجرائية.ب. الفقر من خلال تشغيل الفقراء ونقلهم إلى مستوى اجتماعي أفضل وتحسين مستوي معيشتهم كون المشروعات الصغيرة تشكل لهم مصدراً مناسباً من الدخل الشخصي والذي يوفر لهم الحد الأدنى من

---

[1] ماهر المحروق، وايهاب مقابلة (2006)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، 2006، ص 2.

[2] صالح مهدي العامري (بدون سنة)، العوائد الكبيرة للمشروعات الصغيرة، www.qafilah.com، بدون رقم صفحة.

متطلبات الحياة الكريمة، عدا عن كونها – المشروعات الصغيرة – تدفع عجلة التنمية الاقتصادية المحلية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

إن للمشروعات الصغيرة دوراً مهماً في دفع عجلة التنمية في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، ويمثل قطاع المشروعات الصغيرة في أي دولة نسبة كبيرة من الاقتصاد المحلي، حيث تعد المشروعات الصغيرة أحد مصادر الحصول على المال من أجل العيش الكريم، وهي بالتالي تسهم في تحسين المعيشة وكذلك النواحي الاجتماعية لدى السكان في قطاع غزة.

ولغياب تحقيق التنمية في قطاع غزة ولكون قطاع المشروعات الصغيرة قطاع مهم جداً ويؤثر في الاقتصاد المحلي، يتوجب علينا دراسة دور المشروعات الصغيرة وطبيعتها وأنواعها وأهدافها وكيفية مساهمتها في تحقيق التنمية في قطاع غزة، كذلك التعرف على التحديات والعقبات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها.

أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيس:

ما دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما دور المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة في قطاع غزة؟
2. ما دور المشروعات الصغيرة في الحد من الفقر في قطاع غزة؟
3. ما دور المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة للأفراد قطاع غزة؟

ثالثاً: متغيرات الدراسة:

أ. **المتغير التابع:**

1- التنمية الاقتصادية.

ب. المتغيرات المستقلة:

دور المشروعات الصغيرة في:

1- الحد من الفقر.

2- الحد من البطالة.

3- تحسين مستوى المعيشة للأفراد.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

الفرض الرئيس الأول: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

ويتفرع منه الفرضيات الفرعية التالية:

1- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشروعات الصغيرة في الحد من البطالة في قطاع غزة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

2- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشروعات الصغيرة في الحد من الفقر في قطاع غزة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

3- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة في قطاع غزة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

الفرض الرئيس الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخبرة، المنطقة الجغرافية، نوع المؤسسة، صفة الملكية في المشروع، صفة العمل في المشروع).

خامساً: أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج قضية مهمة ومؤثرة في حياة الشعب الفلسطيني، وتتعامل مع مصدر هام من مصادر الأموال في المجتمعات والدول، كذلك فهي تسلط الضوء على المشروعات الصغيرة كقطاع مهم من قطاعات الاقتصاد والذي له الأثر الكبير في الحد من الفقر، بحيث تصبح جهة تمويلية تساهم في الحد من الفقر، كذلك فإن هذه الدراسة ستقدم مرجعاً نظرياً حديثاً ومعاصراً في المكتبات المحلية والعربية يستفيد منها طلاب العلم وتكون بمثابة أدبيات نظرية في أبحاثهم المستقبلية.

الأهمية العملية: هذه الدراسة ستقدم نتائج حقيقية من ميدان العمل، وبالتالي ستساهم ببيان حقيقة واقع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة ومدى مساهمتها في الحد من البطالة وما هي المشكلات التي تواجه قيامها بدورها في عملية التنمية وتوصيات إجرائية وعملية يتم تقديمها لصناع القرار في مختلف الدوائر الرسمية والأهلية وذلك للنهوض بقطاع المشروعات الصغيرة باعتباره قطاع يؤثر بشكل إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية

سادساً: أهداف الدراسة:

1- التعرف على دور المشروعات الصغيرة في المساهمة في تحقيق التنمية في قطاع غزة.

2- التعرف على المشاكل التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.

3- التعرف على سبل تنمية قطاع المشروعات الصغيرة واستثماره في قطاع غزة.

4- التعرف عل دور المشروعات الصغيرة في متغيرات الدراسة (الحد من الفقر، الحد من البطالة، تحسين مستوى المعيشة للأفراد).

سابعاً: المنهجية ومصادر جمع البيانات والمعلومات:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الدارس باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

ثامناً: حدود الدراسة:

1. حدود مكانية:

نظراً للوضع السياسي في فلسطين، والانفصال الحاصل بين شقي الوطن جراء الاحتلال والحصار الإسرائيلي، شق يتمثل في الضفة الغربية، وشق يتمثل في قطاع غزة، تم تطبيق هذه الدراسة فقط على المنطقة الجغرافية في قطاع غزة – كون الدارس مقيم في قطاع غزة – وبالتالي فإن الدراسة تستهدف المشروعات الصغيرة العاملة في قطاع غزة.

2. حدود زمانية:

تم تطبيق الدراسة خلال العام 2018م، بالإضافة إلى استخدام البيانات الرسمية المنشورة عبر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الأعوام 2011-2018م.

تاسعاً: هيكل الدراسة:

- **الفصل الأول:** الإطار المنهجي والدراسات السابقة.
- **الفصل الثاني:** المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية.
  - **المبحث الأول:** المشروعات الصغيرة " المفهوم، الأهداف، الأهمية، الخصائص، المعيقات، الدور".
  - **المبحث الثاني:** التنمية الاقتصادية " المفهوم، الأنواع، الأبعاد، المعيقات".
- **الفصل الثالث:** مساهمة المشروعات الصغيرة في مجالات التنمية الاقتصادية (البطالة، الفقر، مستوى المعيشة).
  - المبحث الأول: المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة.
  - المبحث الثاني: المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من الفقر.
  - المبحث الثالث: المشروعات الصغيرة ودورها في تحسين مستوى المعيشة.
- **الفصل الرابع:** الطريقة والإجراءات.
- **الفصل الخامس:** تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها.
- الخاتمة.
- الملاحق.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات المحلية:

1. دراسة (المصري،2018م)، بعنوان: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة وسبل تعزيزها[1].

هدفت هذه الدارسة إلى البحث في واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة، وإظهار أهميتها وتحليل أهم المشاكل والمعوقات التي تعاني منها، ووضع الحلول الملائمة لعلاجها وبيان سبل تمويلها ودعمها وتعزيزها، ولتحقيق أهدافها استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات عن طريق استبانة أعدها؛ للوصول إلى نتائج تعكس واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة.

وقد خلصت الدراسة إلى الوقوف عند أهم المسببات والمعيقات، حيث جاء العدوان الإسرائيلي وانقطاع التيار الكهربائي المستمر في مقدمة المعيقات، إضافة إلى الحصار المفروض على قطاع غزة الذي أدى إلى توقف تمويل المشروعات والدعم المالي لها، وضعف الدعم الحكومي لها.

وأصت هذه الدراسة بوضع حلول عاجلة وسريعة لأزمة الكهرباء؛ لكونها تعد عائقاً كبيراً أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة.

2. دراسة (العويوي،2018م)، بعنوان: التمويل الإسلامي كبديل لتمويل المشاريع الصغيرة من وجهة نظر المستفيدين بقطاع غزة[2].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على صيغ التمويل الإسلامي كبديل لتمويل المشاريع الصغيرة من وجهة نظر المستفيدين بقطاع غزة، والإحاطة بأهم المصادر والصيغ والمشاكل والمعوقات التي تواجه التمويل الإسلامي وتحول دون نجاحه في قطاع غزة.

واستكمالاً وتحقيقاً لأهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتصميم استبانة خصيصاً لخدمة أهداف الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن معظم المستفيدين

---

[1] بلال المصري (2018)، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة وسبل تعزيزها، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة السلامية، قطاع غزة.

[2] شكيب العويوي (2018)، التمويل الإسلامي كبديل لتمويل المشاريع الصغيرة من وجهة نظر المستفيدين بقطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة.

من التمويل للمشاريع الصغيرة يفضلون التمويل الإسلامي على التمويل التقليدي وأيضاً التمويل الاسلامي بصيغه المختلفة يعتبر بديلًا مناسباً لتمويل المنشآت الصغيرة عن التمويل التقليدي، كما أوصت بضرورة العمل على تطبيق التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة في مؤسسات التمويل والاقراض المتعددة، وضرورة العمل على زيادة وعي أصحاب المشاريع الصغيرة بصيغ التمويل الإسلامي المختلفة وتشجيع مؤسسات التمويل الإسلامي على تنويع اشكال التمويل بحيث يتلاءم مع المشروعات الصغيرة، وعدم الاقتصار على صيغة المرابحة والعمل على تخفيض تكلفة التمويل الاسلامي في مقابل التمويل التقليدي .

3. دراسة (زنديق، 2017م)، بعنوان: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم[1].

هدفت الدراسة إلى التعرف على معدلات البطالة في فلسطين والآثار المترتبة عليها، وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين بشكل عام ومحافظة طولكرم بشكل خاص، وبيان أهم العوامل المؤثرة عليها وأهم المشكلات والصعوبات التي تواجه هذه المشروعات.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التحليل الوصفي وكانت الأداة (الاستبانة) وكذلك بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وتوصلت الدراسة إلى أن معدل البطالة في فلسطين ارتفع خلال الفتر (2007–2015) بنسبة 4.2% وذلك بسبب سياسية الاحتلال الإسرائيلي في تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وانخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل، وأنه كلما زاد عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة زاد عدد العاملين في تلك المشروعات وهذا بدوره يقلل من مستوى البطالة.

4. دراسة (شاهين وآخرون،2016م)، بعنوان: دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في مدينة نابلس[2].

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في مدينة نابلس، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي و كانت أداة الدراسة هي الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى أن للمشاريع الصغيرة دور متوسط في تحسين قدرة الافراد للوصول الى المؤسسات المالية وهذه النتيجة تشير إلى أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة تلقوا منحة من المؤسسات المالية من أجل

---

[1] خلود زنديق (2017)، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، الضفة الغربية.

[2] سامح شاهين وآخرون (2016)، دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في مدينة نابلس، بحث غير منشور، جامعة النجاح الوطنية، الضفة الغربية، مدينة نابلس.

تمويل مشاريعهم، وأن أصحاب المشاريع الصغيرة يتلقون العديد من التسهيلات من قبل المؤسسات المالية من أجل تمويل مشاريعهم ، كما أن المشروع ساعد أصحابه في الحصول على قرض من المؤسسات المالية وأوصت الدراسة بضرورة العمل على استقطاب الخبرات العملية من أجل استغلالها بتنمية المشاريع الصغيرة.

5. **دراسة (زعرب، 2013م)، بعنوان: المعوقات الإدارية التي تواجه أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة في جنوب قطاع غزة[1].**

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة في جنوب قطاع غزة، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكانت الاستبانة أداةً للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن عدم قدرة المشاريع الصغيرة على امتلاك مكان جيد، يعتبر مشكلة أمام المنافسة، كذلك تعتبر الضمانات والكفالات التي تطلبها البنوك بمثابة حائل أما نجاح المشروعات الصغيرة، كما أنه يوجد معوقات تتمثل في ضعف التخطيط والتنظيم والعديد من المشاكل في الهيكل التنظيمي والتدريب المهني لصاحب المشروع، وأوصت الدراسة بـ ضرورة اهتمام أصحاب المشروعات الصغيرة بحضور دورات خاصة بمجال العمل والاهتمام بالتخطيط والتنظيم ونظام الاتصال وكيفية عمل دراسة جدوى، كذلك الاهتمام بالمشاريع التجارية الصغيرة ورعايتها وتقديم الدعم والتعويض اللازم في حالة الخسارة.

6. **دراسة (النمروطي، وصيدم، 2012م)، بعنوان: بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها[2].**

هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية وتخفيف نسبة البطالة بين الخريجين في الأراضي الفلسطينية، وتم استخدام التحليل الكمي باستخدام النموذج القياسي وذلك لتحقيق أهداف الدراسة، وتم التوصل إلى أن المشروعات الصناعية والتجارية الصغيرة تسهم بشكل كبير في تحفيف نسبة البطالة أكثر من غيرها من مشاريع الخدمات والنقل والبناء، كما أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي أحد الحلول لبطالة الخريجين الناتجة عن الخصخصة إذا ما تم استخدام جزء من عوائدها لتمكين العمالة التي يتم التخلي عنها من دخول هذا القطاع كمالك ومدير للمشروع وكمنتج في ذات الوقت، وأوصت الدراسة بالعمل على زيادة دور مؤسسات الإقراض للمشاريع الصغيرة، وزيادة التسهيلات الممنوحة لتلك المشروعات.

---

[1] زكريا زعرب (2013)، المعوقات الإدارية التي تواجه أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة في جنوب قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة.

[2] خليل النمروطي، وأحمد صيدم(2012)، بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها، بحث مقدم لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة.

7. دراسة (الفليت، 2011م)، بعنوان: المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية[1].

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تساهم فيه المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث كل من المنهج التحليلي الوصفي (الأداة: الاستبانة) والمنهج الموضوعي.

وتوصلت الدراسة إلى أن 70% من أصحاب المشاريع الصغيرة يجدون صعوبات تمويلية بسبب صغر حجم المشروعات ونقص الضمانات بالإضافة إلى عدم توفر نظام موحد ينظم آليات عمل القطاع الإنتاجي الصغير وسياسات الإقراض والسياسات الضريبية، كما توصلت إلى أن التدريب يؤثر إيجابياً وبشكل واضح على المشروعات الصغيرة ويؤدي إلى نجاحها، وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في المشروعات القائمة أو تمويل أفكار ريادية جديدة في سبيل تنمية المشروعات الصغيرة اقتصادياً واجتماعياً.

8. دراسة (دعمة،2009م)، بعنوان: واقع المشروعات الصغيرة في محافظة طولكرم وآليات تطويرها، دراسة حالة: مشاغل النسيج[2].

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات الصغيرة في محافظة طولكرم آليات تطويرها خاصة مشاغل النسيج.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي واستخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن صعوبات التسويق والتمويل من أكبر الصعوبات التي تواجه مشاغل النسيج والخياطة في طولكرم، وأيضاً من الآليات التي تساهم في تطوير المشاريع الصغيرة هي تدريب العاملين في المشاريع الصغيرة والإعفاءات الضريبية والبحث عن أسواق جديدة.

9. دراسة (الشريف، 2009م)[3]، بعنوان: التحديات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة في مدينة الخليل.

---

[1] عودة الفليت (2011)، المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية، دراسة جغرافية، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، العدد الثاني، ص 1081-1129.

[2] مجد محمود دعمه (2009)، واقع المشروعات الصغيرة في محافظة طولكرم وآليات تطويرها، دراسة حالة لمشاغل النسيج، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، أبو ديس.

[3] نور ربحي الشريف (2009)، التحديات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة في مدينة الخليل، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، الضفة الغربية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات المالية التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة في مدينة الخليل من حيث مصادر التمويل ورأس المال، والتحديات الإدارية من ناحية الكوادر المؤهلة لتنظيم الهياكل الإدارية للمؤسسة، أو الدورات التدريبية الخاصة بالعاملين، والتعرف على الصعوبات التي تواجه المشاريع في مراحل إنشائها وبعد عملية الإنشاء، وقد توصلت الدراسة إلى أن عدم توفر الخبرة الكافية لدى أصحاب المشاريع حديثة النشأة لكونهم قد يكونون غير حرفيين أو بعيدين من الناحية المهنية عن الحرفة التي يعملون بها، وأن قلة عدد العاملين في المشاريع الصناعية الصغيرة في مدينة الخلية تزيد من التحديات المالية والإدارية.

كما أوصت الدراسة بـ العمل على إنشاء جسم خاص لدعم المشاريع الصناعية الصغيرة بالاستشارات والقروض والتسهيلات، ودراسة المشروع المزمع إنشاؤه دراسة معمقة، والعمل على تصميم دراسة جدوى دقيقة للمشروع وعدم البدء قبل التأكد من توقع حصول نسبة عالية من نجاحه.

10. دراسة (نوفل، 2006م)، بعنوان: العوامل المؤثرة على إنتاجية الصناعات في فلسطين – دراسة حالة على الصناعات المعدنية في قطاع غزة[1].

هدفت الدراسة إلى التعرف علة المراحل التي تمر بها الصناعات الصغيرة مع التركيز على الصناعات المعدنية الصغيرة والتعرف على مدى أهمية الصناعات الصغيرة والمعدنية في الناتج المحلي والدخل القومي، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والاستبانة كأداة للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود عومل خارجية أهمها الإجراءات الإسرائيلية التي تؤثر سلباً على إنتاجية الصناعات المعدنية الصغيرة، وعوامل داخلية أهمها ضعف دور البنوك وأسعار الفائدة العالية وصعوبة المعاملات والإجراءات البنكية التي تواجها المنشآت المعدنية الصغيرة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وأوصت الدراسة بالعمل على تحرير المعابر من السيطرة الإسرائيلية من خلال الاتفاقيات والعمل على تفعيل دور المؤسسات المالية والبنوك في دعم ومساندة الصناعات المعدنية، وتفعيل دور اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية ووزارة الاقتصاد الوطني والمؤسسات الخاصة لتطوير قطاع الصناعات المعدنية.

[1] محمد جمال نوفل (2006)، العوامل المؤثرة على إنتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين (دراسة تطبيقية على الصناعات المعدنية في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة.

ثانياً: الدراسات العربية:

1. دراسة (البندي، 2011م)، بعنوان: المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية – مصر أنموذجاً[1].

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات الصغيرة وتوضيح مدى الارتباط بين فعالية المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية الاقتصادية لها، ولكي تحقق الدراسة أهدافها تم البحث في الواقع الراهن للمشروعات الصغيرة في مصر وذلك للتعرف على وضعها الحالي ودراسة الآفاق المستقبلية لهذا الدور، وقد خلصت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة تمثل فرس الرهان في التصدي لأزمة البطالة في مصر في المرحلة القادمة مما يحتم على الحكومة أن تولي هذا القطاع أهمية بالغة خاصة وأنه يشكل ما يقارب 80% من حجم الاقتصاد الكلي ويستحوذ على نسبة 82% من الحجم الإجمالي للعمالة، كما تعد صعوبة الحصول على التمويل من المعيقات الأساسية أمام الرياديين وأصحاب المشاريع الصغيرة في مصر، وتدني أداء الكادر الإداري أحد المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر.

2. دراسة (سلمان،2009م)، بعنوان: الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية) –دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية[2].

هدفت الدراسة إلى تقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة التي تعمل في ظل استراتيجية تنموية داعمة، تلك المشروعات التي نشأت بتشجيع ودعم حكومي وفق خطة استراتيجية خاصة بتنمية المشروعات، ومدى نجاح هذه المشروعات في أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أظهرت النتائج لهذه الدراسة أن المشروعات الصغيرة قادرة بشكل أكيد على توفير فرص عمل دائمة بالإضافة إلى فرص العمل الموسمية، وتحسين مستوى الدخل وبالتالي التخفيف من الفقر، كما أن المشروعات الصغيرة ساهمت في تمكين المرأة اقتصادياً في سورية.

---

[1] عاصم البندي (2011)، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية، مصر أنموذجاً، http://smartcontractor.blogspot.com/2017/10/blog-post_76.html

[2] ميساء حبيب سلمان (2009)، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية (دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية)، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.

3. دراسة (صالح، 2009م)، بعنوان: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية)[1].

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعرف على أهم العقبات التي تقف في طريق هذه المشروعات وتمنعها من أداء دورها في عملية التنمية، كذلك اقتراح الحلول الناجعة والمناسبة لانطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاركة في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: عدم وجود تصنيف ثابت يمكن أن تعرف على أساسه المشروعات الصغيرة من المتوسطة في ليبيا. وأن مشكلة أصحاب المشروعات –من وجهة نظرهم–ليست في نقص الخبرة والمهارات الفنية والإدارية، وإنما في نقص الأموال الشخصية وعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات العمل. أما عن صعوبة التمويل المصرفي فإنه يشكل أحد أهم الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات. ويرى عدد كبير من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنهم يجدون صعوبة في التقدم للحصول على دعم مالي من المصارف.

4. دراسة (كنجو،2007م)، بعنوان: استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات – دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب[2].

هدفت الدراسة إلى محاولة الوصول إلى تعريف واضح ومحدد للمشروعات الصغيرة، ومحاولة التعرف على المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في سوريا.

وتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي والأداة كانت الاستبانة وذلك لتحقيق أهداف الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام المعلومات والبحوث كركيزة لاتخاذ القرارات الإدارية، والاهتمام بإنشاء نظام للمعلومات المالية والإدارية وضرورة الاعتماد على الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة والسعي لاستصدار التشريعات التي تنصف المشروع الصغير، وزيادة الدعم الحكومي من خلال تقديم الإعانات والقروض والتسهيلات والاستشارات اللازمة.

وأصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالعمالة وتطوير الكفاءات الإدارية والفنية في المشروعات الصغيرة، والسعي لاستقرار التشريعات التي تنصف المشروع الصغير، وزيادة الدعم الحكومي من خلال تقديم الإعانات والقروض والتسهيلات والاستشارات اللازمة، وبالابتعاد قدر الإمكان عن مصادر التمويل من سوق العمل غير الرسمي، وذلك لما تحتويه هذه المصادر من اجحاف بحق المشروعات الصغيرة.

---

[1] إدريس محمد صالح (2009)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.

[2] كنجو عبود كنجو (2007)، استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة (دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب)، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن.

5. دراسة (المحروق، ومقابلة، 2006م)، بعنوان: "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن أهميتها ومعوقاتها"[1].

هدفت الدراسة إلى التأكيد على أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، ولذلك يجب على الدول أن تعطى هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وكذلك تقديم يد العون والمساعدة لها بمختلف السبل ووفقا للإمكانيات المتاحة وتهيئة المصادر المختلفة لتمويل هذه المشاريع.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة Singh, R., Gang, S. & Deshmuck, S. (2010)، بعنوان" تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد العولمة" [2].

هدفت الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل من الهند والصين بعد العولمة من خلال دراسة وضع هذه المشروعات وسياسات واستراتيجيات الحكومات لتطوير التنافسية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الاستبانة هي أداة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة تفتقر إلى المهارات الإدارية وأنها بحاجة إلى تحسين التنافسية في السوق، وأن الهند والصين قامتا بتطوير عدة برامج تشجيعية بخصوص مواجهة تحديات المشروعات الصغيرة، وأوصت الدراسة إلى ضرورة العمل على تطوير المهارات الإدارية وعلاقتها بخفض التكاليف مع العمل على تحسين النوعية والتي ترتبط بشكل قوي بتحسين التنافسية.

---

[1] ماهر المحروق، وايهاب مقابلة (2006)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة (أهميتها ومعوقاتها)، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن.

[2] Singh, Rajesh, Gang, Suresh & Deshmuck, S. (2010) the competitiveness of SMEs in a globalized economy

.Observations from china and India, Technological University, Delhi, India

2. دراسة Islam, Serazul (2009)، بعنوان " معوقات بداية ونمو المشروعات الصغيرة في بنغلادش"[1].

هدفت الدراسة إلى البحث في أسباب البدء بالمشروعات الصغيرة وتحليل المعوقات التي تواجه المشروع في بدايته وما بعد ذلك، وكانت من نتائج الدراسة أن الخوف من البطالة والتقاليد العائلية والخبرة السابقة في نفس المجال والنقص في التعليم العالي كانت من الأسباب الرئيسية لبدء هذه المشروعات، أما بالنسبة للمعوقات التي تواجه المشروع في بدايته وما بعد ذلك فكان من أهمها – نقص رأس المال الثابت ورأس المال العامل، والنقص في التدريب والمهارة، والضمانات غير الكافية والنقص في الأيدي العاملة الماهرة، كما أوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة بتوعية الأفراد بالفرص الاقتصادية المتاحة، وضرورة توفير التمويل المؤسسي بفائدة متدنية، تشجيع العاملين في هذه المشاريع من خلال الحوافز المادية، وقيام الحكومة بضمان قروض المشروعات الصغيرة.

3. دراسة Wu,Junjie, Song,Jining & Zeng, Ctherine (2008)، بعنوان" دليل تجريبي لتمويل المشروعات الصغيرة في الصين"[2].

قام الباحثون بالعمل على توفير دلائل كمية فيما يتعلق بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى مشاكل التمويل التي تواجه هذه المشاريع بهدف تطوير أعمالها، وفي نهاية الدراسة توصل الباحثون إلى أن احتياجات وخيارات التمويل بالنسبة لهذه المشاريع تختلف باختلاف حجمها والمرحلة التي تمر بها دورة الأعمال على اعتبار أن التمويل في بداية المشروع يتم من خلال الأموال الخاصة أما في المراحل المتقدمة من المشروع فإن الحاجة للقروض تزداد، كما توصلت الدراسة إلى أن الجزء الأكبر من المشاريع الصغيرة تعتمد على قروض البنوك .

---

(1) Islam, Serazul,(2009)," Start-up and growth constraints on small-scale trading in Bangladesh", Journal of Chinese entrepreneurship, Vo.1, No.3

(2) Wu,Junjie, Song,Jining & Zeng, Ctherine,(2008),"An empirical evidnce of small business finance in China",Management Research View, Vol. 31, No.12

4. دراسة Dickinson ,Paul (2000) بعنوان "التحول في اقتصاديات أوروبا الشرقية: تقييم لدور ومساهمة المشاريع الصغيرة في القطاع الخاص".

هدفت الدراسة إلى بيان دور ومدى مساهمة المشاريع الصغيرة في القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في بولندا من خلال الإشارة إلى أهميتها في برامج إعادة الهيكلة والحاجة إلى ترسيخ دورها في النمو الاقتصادي من خلال التشريعات المناسبة والإطار المناسب لعملها، وأوصى الباحث بضرورة توفير المهارات الإدارية الكافية والنزعة إلى تحمل المخاطر مع توفر المناخ الاقتصادي المناسب في بولندا مقارنة مع دول أوروبا الشرقية إلا أن الباحث يؤكد إلى ضرورة قيام الحكومة بتشجيع المشاريع الصناعية الصغيرة.

رابعاً: التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال اطلاع الدراس على الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية، يرى أنها قدمت اطاراً نظرياً وأدبياً جيداً يثرى المكتبة العربية والمحلية في موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث دراسة واقع هذه المشروعات ودورها في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، والاطلاع على هياكلها التنظيمية والإدارية ودراسة المعيقات المالية والإدارية لها، والمشكلات التي تعاني منها هذه المشروعات وبالتالي اقتراح مجموعة من التوصيات الإجرائية.

ويلاحظ الدراس أنه يوجد قصور من حيث عدم تناول موضوع التنمية الاقتصادية بشكل مناسب ومفصل من حيث المفهوم والأهمية والأهداف والأبعاد، كذلك عدم دراسة متغيرات الدراسة (الفقر، البطالة، مستوى المعيشة) بصورة مجتمعة، كون هذه المتغيرات مزيج متكامل يؤثر كل منها في الآخر وهذا ما سيتم تناوله في هذه الدراسة التي تتسم بالحداثة من حيث الزمن والشمولية من حيث دراسة المتغيرات والتخصصية من حيث دراسة المشروعات الصغيرة فقط ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة.

خامساً: ما يميز هذه الدراسة:

تتميز هذه الدراسة بالتالي:

1. تعد دراسة دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة من الدراسات الهامة جداً، لما لها من أثر كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الظروف الحالية لقطاع غزة.
2. معظم الدراسات السابقة ركزت على المشروعات الصغيرة والمتوسطة مجتمعة مع أن العدد الأكبر للمشروعات الصغيرة العاملة في قطاع غزة هي للمشروعات الصغيرة ولذلك فإن هذه الدراسة تختص بدراسة المشروعات الصغيرة.
3. ركزت هذه الدراسة على ثلاثة قطاعات حيوية تؤثر في الحياة الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني في قطاع غزة وهي تؤثر – مجتمعة – (الفقر، البطالة، مستوى المعيشة) في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة.
4. تعتبر هذه الدراسة مكملة لما جاءت به الدراسات السابقة وجامعة لمفردات تمت دراستها بصورة منفصلة في دراسات متباينة وبالتالي فإن هذه الدراسة ستغطى مجموعة من العوامل الهامة للتأثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة مما يتوقع أن تقدم هذه الدراسة نتائج واقعية وحديثة.

الفصل الثاني:
المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية

المبحث الأول: المشروعات الصغيرة " المفهوم، الأهداف، الأهمية، الخصائص، المعيقات، الدور"

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية " المفهوم، الأنواع، الأبعاد، المعيقات"

المبحث الأول: المشروعات الصغيرة
(المفهوم، الأهداف، الأهمية، الخصائص، المعيقات، الدور)

أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة:

إن حاجة الاقتصاد الفلسطيني للنهوض تقتضي الاهتمام الجدي من الجهات الرسمية بدور المشروعات الصغيرة بحيث تتمكن من دفع عجلة التطور في الاقتصاد الفلسطيني، بما يمكنه من الاعتماد على الذات والتخفيف من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، لأن المشروعات الصغيرة تخلق فرص عمل وتستوعب الأيدي العاملة والخريجين الجامعيين الأمر الذي يساهم في تنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني[1].

هي كيان اقتصادي أو وحدة اقتصادية تتألف من مجموعة من العناصر البشرية، يستخدمون وسائل وطرائق مختلفة وفق سياسات وإجراءات وبرامج وأشكال تنظيمية محددة لتحقيق أهداف لهذا الكيان وأهداف المالك، وأهداف المديرين وأهداف العاملين، إلى جانب الأهداف الاجتماعية[2].

كما أن المشروعات الصغيرة هي التي تعتمد على عدد من المعايير[3]:

(استقلال الإدارة، مالك المشروع هو المدير، محدودية رأس المال، المنشأة على المستوى المحلي).

ويعرف بنك فلسطين المشروعات الصغيرة على أنها الشركة أو المنشأة التي تعمل بشخص أو عدد قليل من الأشخاص ويبلغ معدل مبيعاتها سنوياً أقل من 7 ملايين دولار وعدد عاملين 25 عامل، وتتنوع مجالات المشاريع الصغيرة، فقد تكون في مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة، أو في قطاع تقديم الخدمات أو الخدمات التكنولوجية[4].

---

[1] مركز الدراسات والأبحاث، منتدى الأعمال الفلسطيني (2014)، تقرير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ص 3

[2] خليل النمروطي، وأحمد صيدم (2012)، مرجع سابق، ص4.

[3] مروة أحمد، ونسيم برهم (2010)، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، ط1، ص 85

[4] بنك فلسطين، https://www.bop.ps/ar/business/smes-banking/smes-features

ويرى الدراس أن المشروعات الصغيرة هي جسم يضم مجموعة من الأيدي العاملة لتنفيذ فكرة نابعة من احتياج المجتمع تمر بمجموعة من الأنشطة الهادفة لتحقيق الأرباح على المدى القصير، وتتميز هذه المشروعات بقصر دورة حياتها وسهولة قياس أثرها.

ثانياً: أهداف المشروعات الصغيرة:

يوجد العديد من الأهداف للمشروعات الصغيرة وهي تتمثل في التالي[1]:

- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة ودورية.
- نشر النمو الاقتصادي على أكبر قدر من المساحة الجغرافية، وتحقيق زيادة التوازن الإقليمي للتنمية.
- توفير رافد مهم من روافد الابتكار والإبداع التكنولوجي.

ويضيف الدراس العديد من الأهداف منها:

- تعزيز الاقتصاد المحلي وتنميته من خلال تشغيل أيدي عاملة وتشغيل خطوط إنتاج.
- تحسين مستوى المعيشة للأفراد من حيث تعزيز مكانتهم الاجتماعية وتحويلهم من معالين إلى معيلين.
- محاربة الفقر من خلال تشغيل الفقراء كأيدي عاملة أو مديرين للمشروعات الصغيرة.
- محاربة البطالة والحد منها من خلال تشغيل من لم يحصل على فرصة عمل حكومية أو أهلية.

[1] حنين الدماغ (2010)، دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة، دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، قطاع غزة، ص 24

ثالثاً: أهمية المشروعات الصغيرة:

من خلال إطلاع الدارس على طبيعة عمل المشروعات الصغيرة وجد أنها توفر الكثير من السلع بأسعار منخفضة تمكنها من الدخول في السوق مباشرة ودون صعوبات كبيرة، بحيث تلاقي إقبالاً واسعاً من الزبائن ما يعود بالنفع والفائدة على الزبائن وعلى أصحاب المشروعات الصغيرة، حيث أن البيع الكثير مع الربح القليل يكون عامل من العوامل الإيجابية لنجاح المشروعات خاصة في مهدها.

كما تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في نشاط المشروعات الكبيرة، إذ تعد الأساس الذي تقوم عليه المشروعات الكبيرة بل وتعتمد بشكل كبير جداً على جهود المشروعات الصغيرة سواء في الإنتاج أو التسويق أو الحصول على الموارد[1].

كما أن المشروعات الصغيرة في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة، كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حدة التركز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية[2].

وتعد المشروعات الصغيرة من الناحية الفنية أحد أهم مفردات التطور التكنولوجي، وذلك لقدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وتكلفة أقل من الشركات الكبيرة ذات الاستثمارات الضخمة[3].

كما تعمل المشروعات الصغيرة على المحافظة على الإرث القديم من المهن والحرف اليدوية والتي تكون معظمها محل اهتمام ومنبع أفكار لعمل المشروعات الصغيرة، من خلال تعليم الأفراد حرف ومهن يستطيعوا من خلال إنشاء أو العمل في المشروعات الصغيرة وبالتالي يستطيع الأفراد تحقيق دخل مالي ومادي مناسب لهم من خلال هذه المشروعات الصغيرة.

---

[1] كاسر نصر المنصور، وشوقي ناجي جواد (2000)، إدارة المشروعات الصغيرة، دار حامد للطباعة، ط1، عمان، ص45

[2] حسن عبد المطلب الأسراج (2007)، تأثير الاتحاد الجمركي على الصناعات الصغيرة في الدول العربية، وزارة التجارة والصناعة المصرية، القاهرة، ص2

[3] حسان خضر (2002)، تنمية المشاريع الصغيرة، المعهد العربي للتخطيط، مجلد1، ص8

ومن أهمية المشروعات الصغيرة كذلك أنها تخلق جواً من المنافسة والابتكار بين الأشخاص، وخاصة في المناطق النامية بابتكار مشاريع يمكن أن تخدم صاحب المشروع في تحسين الاقتصاد من فتح باب التصدير للمنتجات حسب نوعية المشروع، ومن أهمية المشروعات الصغيرة أنها تخفف الضغط على الوظائف الحكومية مما يؤدي إلى جعل العمل أكثر فاعلية[1].

أما عن أهمية المشروعات الصغيرة في فلسطين (الضفة الغربية، قطاع غزة) فهي كالتالي[2]:

- تشكل المشروعات الصغيرة رافداً مهماً في الاقتصاد الوطني وخاصة على مستوى مساهمة الأعمال الصغيرة في الناتج المحلي.
- تستوعب المشروعات الصغيرة الأيدي العاملة خاصة الخريجين الجامعيين.
- تمثل المشروعات فرصة للفقراء وذوي الدخل المحدود للاستفاضة من توفير مصدر دخل مهم.
- تغطي جزء كبير من احتياجات السوق المحلي.
- تعد المشروعات الصغيرة إحدى أدوات التنمية الاقتصادية وأحد أهم عناصر الاستراتيجية في عمليات التنمية والتطوير الاقتصادي.

رابعاً: عوامل نجاح المشروعات الصغيرة في فلسطين[3]:

أ. عوامل متعلقة بكفاءة الإدارة:

- قدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع التغيير في البيئة الداخلية والخارجية.
- قدرة الإدارة على إحداث التغيير لصالح المشروع.
- قدرة الإدارة على توفير الموارد المناسبة.

---

[1] طارق المقداد (2011)، إدارة المشاريع الصغيرة (الأساسيات والمواضيع المعاصرة) بحث غير منشور، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، المملكة المتحدة، ص 19.

[2] مركز الدراسات والأبحاث، منتدى الأعمال الفلسطيني (2014)، مرجع سابق، فلسطين، ص.4

[3] المرجع السابق، فلسطين، ص5.

- قدرة الإدارة على التنبؤ بمستقبل السوق المنافسة.

ب. عوامل مساعدة في نجاح المشروع الصغير:

- تحديد الهدف بدقة.
- التخطيط ويشمل التنبؤ بالمستقبل.
- التنظيم وإمكانية التعامل مع القوانين والأنظمة.

كما يرى الدارس ومن خلال اطلاعه على الأدبيات السابقة في مجال المشروعات الصغيرة أنها شكلت رافداً جديداً ومهماً لعملية التنمية والمتمثلة في المجالات التالية (الحد من البطالة، الحد من الفقر، تحسين مستوى المعيشة للأفراد، فقد شكلت هذه المشروعات بديلاً جيداً لمن لم يحصل على فرصة عمل حكومية أو أهلية، وبالتالي يصبح فرد مثمر ومنتج وقادر على العطاء وبالتالي مساهم في عملية النهوض بالاقتصاد المحلي.

خامساً: خصاص المشروعات الصغيرة:

يوجد العديد من الخصائص للمشروعات الصغيرة [1]:

- ضآلة التكلفة الرأسمالية اللازمة لبدء المشروع.
- ملكية فردية أو أسرية أو شركات أفراد.
- محدودية متطلبات التكنولوجيا والتطوير.
- الاعتماد على المواد الأولية المحلية.
- الدور البارز للمرأة فيها.

[1] صلاح الدين حسن السيسي (2009)، استراتيجيات وآليات دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار المتغيرات العالمية المحلية، قضايا اقتصادية معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص 32

كما أن هناك مجموعة أخرى من الخصائص وهي كالتالي[1]:

- فريدة بنوعية عملياتها ومخرجاتها.
- لها أهداف واضحة يتم الوصول إليها من خلال عملية منظمة تهدف إلى الحصول على مخرجات معينة.
- تتميز بدورة حياة تبدأ بفكرة وتنتهي عند نقطة معينة.
- تتداخل معطياتها وتتشابك عواملها.

كما أورد [2]مجموعة من الخصائص للمشروعات الصغيرة:

- إن الحجم الصغير للمشروع وقلة خبرة العاملين فيه، تعد من الميزات الرئيسة التي تميز المشاريع الصغيرة، إذ يمكن حل مشكلتي البطالة والتفاوت الإقليمي في هذه الخاصية , إذ أن عادة ما تطلب الشركات الكبرى عمالا ماهرين وعادة ما تتمركز المشروعات الصغيرة في مناطق محددة دون الأخرى الأمر الذي يؤدي إلى تنمية مناطق وتخلف أخرى , أما بالنسبة للمشروعات الصغيرة فأنها تعمل على تشغيل العاطلين عن العمل غير المهرة ويمكنها التأقلم مع أي تغير اقتصادي أو إقليمي.
- انخفاض التكاليف الرأسمالية نسبياً، إذ إن من الخصائص التي تميز المشروعات الصغيرة أن تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبياً، مما يجعل تكاليف خلق فرص العمل فيها متدنية إذا ما قارنها بالمشروعات الكبيرة.
- سهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات , حيث يتم أخذ رغبات المستهلكين المتجددة بعين الاعتبار, كما تتميز بسرعة تغير الإنتاج انسجاماً ومراعاة لاحتياجات السوق, وذلك اعتماداً على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه بسبب استخدام مكائن بسيطة يمكن بواسطتها إنتاج أكثر من سلعة.

---

[1] غالب صويص وآخرون (2010)، أساسيات إدارة المشاريع، دار إشراء للنشر والتوزيع، عمان، ص 22

[2] كنجو عبود كنجو، مرجع سابق، ص4

ويرى الدراس أنه يوجد العديد من الخصائص الأخرى للمشروعات الصغيرة تتمثل في التالي:

- محدودية وقلة الأيدي العاملة.
- معظمها حرف ومهن تكون نابعة من حاجة المجتمع.
- منتجاتها في معظم الأحيان ضرورية وليست كمالية.
- تكون منتجاتها منخفضة الثمن نسبياً مع المنتجات المستوردة أو المحلية الأخرى.
- دورة حياتها قصيرة مقارنة بالمشروعات المتوسطة والكبيرة وبالتالي يسهل قياس أثرها.

سادساً: المعيقات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

يوجد العديد من المعيقات والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة وهي على النحو التالي[1]:

- **كلفة رأس المال:** إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة. إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.
- **التضخم:** من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.
- **التمويل:** تواجه المشروعات الصغيرة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها. (التأسيس – الأولية –

[1] ماهر المحروق، وايهاب مقابلة ، مرجع سابق ص 4-5

النمو الأولي – النمو الفعلي – الاندماج). ونطراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين.

- **الإجراءات الحكومية:** وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة.

- **الضرائب:** يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

- **المنافسة:** المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.

- **ندرة المواد الأولية:** من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء الى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.

ويرى الدراس أن أهم مشكلة تواجه أعمال المشروعات الصغيرة في قطاع غزة هي مشكلة التمويل، حيث أن الأفكار موجودة طالما أن هناك مجتمع وهناك سكان، فالفكرة غالباً ما تكون نابعة من الحاجة، والأيدي العاملة موجودة في قطاع غزة منها الماهر، ومنها القابل للتمهير بسرعة، ولذلك فإن الدارس يرى أن أهم المشكلات هي التي تتعلق بالتمويل للمشروعات الصغيرة.

سابعاً: دور المشروعات في تحفيز الاقتصاد الفلسطيني:

تلعب المشروعات الصغيرة دوراً فاعلاً في الاقتصاد الفلسطيني فهي تشكل العمود الفقري للاقتصاد حيث يبلغ عددها 140 ألف منشأة، مشكلة بذلك ما نسبته 90% من مجموع المشاريع العاملة في فلسين، لتشكيل ركيزة أساسية للنهوض والتطور في القطاعات والإنتاج، فهي قادرة على تلبية احتياجات المجتمع

الفلسطيني لتحفيز النمو الاقتصادي، بما يمكنه من الاعتماد على موارده الذاتية، ويلبي احتياجات التشغيل وإنتاج السلع للسوق والمجتمع[1].

كما يرى الدارس أن المشروعات الصغيرة تلعب دوراً كبير في اقتصاد فلسطين بشكل عام واقتصاد قطاع غزة بشكل خاص حيث أن:

- قطاع غزة منطقة جغرافية صغيرة نسبياً وبالتالي فإن فرص العمل الحكومي والأهلي فيها مقارنة بالتزايد السكاني تكون قليلة، ولذلك فإن المشروعات الصغيرة تكون هي الحل في احتواء العمالة الماهرة وغير الماهرة وكذلك احتواء والتعامل مع الزيادة السكانية الكبيرة.
- يوجد في قطاع غزة العديد من الحرف والمهن التي تركها الأبناء بعد أن كانت مهنةً لآبائهم وأجدادهم في ظل توجههم نحو العمل في القطاع الحكومي والأهلي ولذلك فإن المشروعات الصغيرة أعادت إحياء هذه الحرف والمهن الضرورية للمجتمع الفلسطيني بالإضافة إلى كونها مصدر دخل لأصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها.
- قطاع غزة باقتصاده التابع للاقتصاد الإسرائيلي لا يمكنه أن يقوم مشروعات كبيرة واستثمارية لأن لديه مشاكل كبيرة في الاستيراد والتصدير عبر المعابر التجارية الرسمية، كما أن البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني ضعيفة نتيجةً للتبعية للاقتصاد الإسرائيلي وبالتالي فإن المشروعات الصغيرة تتبوأ أهمية عالية في فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في الحد من البطالة وتخفيف الفقر وتحسين مستوى المعيشة للأفراد.

[1] بنك فلسطين، https://www.bop.ps/ar/business/smes-banking/smes-features

المبحث الثاني:

التنمية الاقتصادية (المفهوم والأنواع والأبعاد والمعيقات)

أولاً: تعريف التنمية:

تعرف التنمية على أنها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية إفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى[1].

والتنمية هي توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلي نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية، وحسب هذه الرؤية فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع خياراتهم وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط، بل الارتفاع بالمستوي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ويبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية ولكن تحتوي أيضاً على العلم والثقافة وحق التعبير والحفاظ على البيئة وممارسة الأنشطة وحق المشاركة في تطوير شئون الأفراد بين الأجيال الحالية والمقبلة[2].

كما تعرف التنمية بأنها " العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن"[3]

---

[1] مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2007، ص 189.

[2] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007، ص19.

[3] هيئة الأمم المتحدة، 1956

ثانياً: أنواع التنمية:

يتوفر من التنمية الكثير من الأنواع المختلفة، والتي تساعد جميعها الشخص على الارتقاء والحصول على التغيير الفكري والعقلي، ومن ضمن أنواع التنمية هي[1]:

- **التنمية الشاملة:** تكون التنمية الشاملة متعلقة بنظام كبير اقتصادي أو سياسي، حيث يتم تطبيق مفهوم التنمية الشاملة على شعب بأكمله، وتطبق فكرة التنمية الشاملة لإيجاد حل وتغيير كبير في البيئة بكاملها، المحيطة بالشعب، ويتم تطوير كافة القطاعات وذلك من أجل الحصول على التطورات الملحوظة والتي تعود على الشعب.

- **التنمية المستدامة:** هذا النوع من التنمية يتم تطبيقه لمواكبة التطورات، وأيضا بهدف تلبية الاحتياجات التي يطلبها أفراد من الجيل المواكب، ولكن في حالة عدم إلحاق الضرر بهم، وتكون التنمية المستدامة عبارة عن علاقة بين النشاط الاقتصادي وأيضا مدى استخدامه، وأيضا استغلال النشاط الاقتصادي للموارد الطبيعية، وذلك من أجل تحفيز عجلة الإنتاج، وأيضا علاقته بالتأثيرات التي تترتب عن ذلك على المجتمع بشكل كامل، والهدف من التنمية المستدامة هو القدرة على الإنتاج مع الارتباط بالنشاط الاقتصادي وذلك عن طريق استخدام بعض الموارد الطبيعية والتي يتم استغلالها، ولكن مع الترشيد في استهلاكها وذلك للحفاظ عليها وهذا ما يعني استدامتها.

- **التنمية المتكاملة:** تعتمد هذه النوعية من التنمية على استخدام بعض الأساليب العلمية الحديثة، وذلك في العديد من المجالات الإدارية والتكنولوجية، وذلك من أجل رفع مستوى بعض الأشخاص في حياتهم ولكن في الوقت ذاته لم تتأثر حياة الأشخاص الآخرين بذلك، ولا أيضاً المجتمع يحدث له أي تغيرات ولا تأثيرات بذلك، وذلك عن طريق توفير لهم بعض الخدمات الشاملة أو رفع مستوى الإنتاج، وتكون تلك الخدمات مرتبطة مع المجتمع وحركته أيضاً.

- **التنمية المتخصصة:** هذه التنمية تخص بعض القطاعات المختلفة، ويتم ارتباطها مع القطاعات الاجتماعية وأيضا القطاعات العمرانية، وأيضا الاقتصادية.

---

[1] الموسوعة العربية الشاملة، www.mosoah.com

- **التنمية الاقتصادية:** يتم إيجاد بعض التغيرات الجذرية وذلك عن طريق عمل بعض العمليات في المجتمع، وذلك من أجل اكتساب المهارات وأيضا المقدرة على تحقيق التطور والنجاح الذي سوف يعود على المجتمع بالكثير من الأمور الإيجابية والذي من أهمها التجاوب مع بعض الأساسيات والتي تتزايد، وأيضا التأقلم معها بالرغم من زيادتها التي لا تتوقف.

- **التنمية الاجتماعية:** يسعى هذا النوع من التنمية إلى تطوير مكونات المجتمع، وأيضا أطرافه بمعنى الأفراد والجماعات، وأيضا المؤسسات الخاصة، والاجتماعية وأيضا الحكومية.

- **التنمية السياسية:** هذا النوع من التنمية يركز عليها الأنظمة السياسية فقط، ويتم خلق هذا النوع من التنمية في المجتمعات، وذلك من أجل المواكبة مع النظام السياسي وذلك في الدول المتقدمة من الناحية السياسية، وتساعد هذه التنمية السياسية على تعميق وترسيخ المبادئ والمفاهيم الوطنية، وأيضا ترسيخها في نفوس الأشخاص والمجتمعات.

- **التنمية الإدارية:** هذا النوع من التنمية هدفه الأساسي هو تحقيق التغيرات الفعلية الجدية في جميع الهيئات الإدارية، وأيضا من أجل تحقيق التغيير في جميع الأنظمة الإدارية وأيضا الأساليب التابعة لها، وأيضا تهدف التنمية الإدارية إلى التأثير على بعض السلوكيات بشكل عام عند البشر، وذلك من أجل تحقيق ما تسعى له التنمية الإدارية، وذلك يتم بمنتهى الكفاءة والفاعلية بالشكل الكبير والمطلوب.

- **التنمية البشرية:** هي العملية التنموية الهادفة إلى جعل البشر هدفاً من أهداف التنمية الاقتصادية[1].

[1] إبراهيم الدعمة(2009)، التنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة، ص17.

ثالثاً: أبعاد وعناصر التنمية:

- **البعد الاقتصادي:** يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة دخل المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل[1]، كما أن تغير النشاط الاقتصادي في البلد يؤدي إلى زيادة معدل نمو الدخل أو الناتج القومي الحقيقي[2].

- **البعد الاجتماعي:** يشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الانسان[3].

- **البعد البيئي:** يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية والنهوض بها[4].

- **البعد السياسي:** يتعلق بطبيعة المشاركة في الحياة السياسية وتهيئة المجتمع لأن يكون مجتمعاً راقياً مثقف سياسياً بما يدعم سياسات عملية التنمية.

- **البعد التنظيمي والإداري:** يتعلق بتدريب الكوادر والأفراد، وتطوير لوائح وأنظمة التدريب وتحديثها بصورة مستدامة، وتحسين بيئة العمل من أجل أن تدعم تحقيق التنمية بصورة مستدامة.

رابعاً: مفهوم التنمية الاقتصادية:

- لقد أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكاناً بارزاً في الأمور العالمية منذ العام 1945م، لذلك فإن دراسة التنمية الاقتصادية ومشاكلها تحتل اليوم مركز الصدارة في

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي (2006)، التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الشئون العربية، عدد125، الكويت، ص 103-104.

[2] عبد الرحمن بيري (2008)، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، ص 403

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي (2006)، مرجع سابق، ص 103-104.

[4] نوزاد عبد الرحمن الهيتي (2006)، مرجع سابق، ص 103-104.

الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي بعد أن كانت تحظى باهتمام ضئيل من علماء الاقتصاد قبل الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت التنمية مفهوم شامل له جوانب متعددة[1].

- هي العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعاً على هذا ارتفاع متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة، خاصة في دخل العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية[2].
- وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل[3].
- كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة[4].

خامساً: أهمية التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية وسيلة لتقيل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة، وبالتالي فهي ضرورية بالنسبة للدول النامية للتقليل من حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية[5].

---

[1] بوزقزة كريمة، وبركان كريمة (2015)، أثر تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة أكلى محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ص2

[2] رحالي حجيلة، وبوخالفة رفيقة (بدون سنة)، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ص3.

[3] هوشيار معروف (2005)، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1، ص11.

[4] نعمة الله نجيب إبراهيم (2000)، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 499.

[5] بوزقزة كريمة، وبركان كريمة (2015)، مرجع سابق، ص7

كما أن التنمية الاقتصادية تعتبر وسيلة وأداة للاستقرار المالي في الدول، حيث أنها تدعم العملة المحلية وتجعلها مقاومة وقوية أما العملة الصعبة (الأجنبية).

كما أن التنمية الاقتصادية تساهم في التأثير الدولي والإقليمي للدول، بحيث تصبح عملتها متداولة في الأقطار الأخرى مما يعزز انتشار التعامل بعملة البلد، والاستفادة من أسعار الصرف.

وتلعب التنمية الاقتصادية دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية والسياسية، بحيث أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون هناك قوة سياسية أو استقرار اجتماعي إلا بتحقيق التنمية الاقتصادية.

سادساً: أهداف التنمية الاقتصادية:

يوجد العديد من الأهداف للتنمية الاقتصادية تتمثل في[1]:

- زيادة الدخل المحلي والدخل الفردي وتحقيق توازن بين الواردات والصادرات.
- تحقيق العدالة في امتلاك وسائل الإنتاج.
- استهلاك الموارد بطريقة مستدامة حتى يبقى الرقي متواصلاً للأجيال القادمة.

كما يضيف الدارس العديد من الأهداف للتنمية الاقتصادية تتمثل في:

- محاولة النهوض بالاقتصاديات المحلية ونقلها من حالة التبعية إلى حالة الاستقلال.
- التنمية الاقتصادية كجزء ونوع من أنواع التنمية الاقتصادية تسعى جنباً إلى جنب مع باقي أنواع التنمية إلى تحقيق حاجات ورغبات الأفراد، ف غاية التنمية هي الإنسان.
- تعزيز سيادة الدولة وتشجعيها للصادرات أكثر من الواردات.
- تشجيع ثقافة إحلال الواردات وتصنيعها محلياً.
- من أهداف التنمية الاقتصادية الحرص على استقرار العملة المحلية وبقائها قوية أما العملات الأجنبية.

---

[1] https://digiurbs.blogspot.com/2012/12/blog-post_6734.html مدونة العمران (2012)، الجزائر

- يتجاوز هدف التنمية الاقتصادية الأمور المادية فقط، بل وتعمل على تحقيق التنمية السياسية والتنمية الاجتماعية، وبذلك فإن التنمية الاقتصادية متعددة الأغراض والأهداف.

سابعاً: قراءة في نظريات التنمية الاقتصادية:

هناك مجموعة من النظريات التي تختص بالتنمية الاقتصادية ، من أبرزها **النظرية الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية** التي تؤمن بالحرية الاقتصادية ، وأن تكوين رأس المال هو مفتاح التقدم الاقتصادي ، وأهمية وجود قدر كاف من المدخرات ، وتراجع الأرباح في أجواء المنافسة ، وأن الوصول إلى حالة الاستقرار مسألة حتمية، ثم جاءت **نظرية التحولات الهيكلية** التي من أبرز كتابها الاقتصادي المعروف آرثر لويس الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، " وتركزت هذه النظرية على الآلية التي يمكن بواسطتها تحويل اقتصادات البلدان الفقيرة من حالة التخلف والاعتماد الكبير على الزراعة التقليدية الى حالة التقدم والاعتماد بنسبة أكبر على القطاعين الصناعي والخدمي كمصدر للدخل والعمالة ومن أجل ان تكون اقتصاداتها اكثر تنوعاً ومرونة وقدرة على مواجهة التغيرات المفاجئة.

أما **نظرية الدفعة القوية** والتي صاحبها روزنتشين رودان، والذي يؤكد على القيود المفروضة على التنمية في البلدان المتخلفة، وفي مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق، ولهذا فإن التقدم خطوة خطوة في نظره لن يكون له تأثير في توسيع السوق وكسر الحواجز والقيود وكسر الحلقة المفرغة التي تعيشها البلدان المتخلفة[1].

أما **نظرية النمو المتوازن**[2]، فقد ارتبطت بالاقتصادي (نيركس)، حيث ركز على ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكداً على أن توسيعه لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي[3].

---

[1] بوزقزة كريمة وبركان كريمة ، مرجع سابق، ص10

[2] المرجع السابق، ص10

[3] جمال حلاوة(2010)، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 43.

أما **نظرية النمو غير المتوازن** [1]فقد ارتبطت بالاقتصادي ألبيرت هيرشمان، والتي تمثلت في أن على البلاد المتخلفة أن تبدأ بالتركيز في جهودها الإنمائية على مناطق تتمتع بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي، أن تنمية هذه المناطق سوف تجذب ورائها المناطق الأخرى، ومع مرور الزمن تنتشر عملية النمو إلى سائر المناطق الأخرى في البلاد.

تركيز الدولة على قطاع رئيسي ورائد في المجتمع نتيجة لقلة الموارد، سيؤدي إلى جذب القطاعات الأخرى إلى مرحلة النمو ومن ثم إلى تحقيق التنمية على مستوى كافة القطاعات[2].

أما **نظرية التبعية**[3] التي ظهرت في أمريكا اللاتينية وفرنسا، فتنظر هذه النظرية إلى البلدان النامية على أنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسساتية والاقتصادية محلياً ودولياً، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية الغنية[4].

ثامناً: معيقات التنمية:

هناك العديد من المعيقات والتي تؤثر دون أن تؤدي التنمية الدور المنوط بها وهي على النحو التالي[5]:

- البطالة وتوسع النشاط الاقتصادي غير النظامي منخفض الإنتاجية.
- الفقر والتفاوت الطبقي.
- التمييز ضد النساء والشباب.
- ضعف المؤسسات الديمقراطية وآلياتها وعدم احترام حقوق الإنسان.
- مشكلة توفر البيانات ونوعيتها ومسألة البحث العلمي في خدمة التنمية.

---

[1] بوزقزة كريمة، وبركان كريمة، مرجع سابق، ص 11

[2] مدحت القريشي (2007)، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، ص94.

[3] بوزقزة كريمة وبركان كريمة (2015)، مرجع سابق، ص12

[4] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص97

[5] أديب نعمة(2011)، الأهداف الإنمائية في زمن التحول نحو تنمية تضمينية شاملة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، لبنان، ص 16.

كما يضيف الدراس العديد من المعيقات التي تؤثر في عملية التنمية:

- التضخم الكبير في عدد السكان مقارنة بالمساحات الجغرافية والمتطلبات الأساسية للحياة.
- انتشار الأمية وعدم مجانية التعليم والعلاج.
- تدني المركز الاجتماعي للمرأة وغياب مشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية.
- ندرة الكوادر المهنية والفنية والماهرة والمدربة والتي من شأنها دفع عجلة التنمية من خلال تطوير العملية الإنتاجية في الدول النامية.

تاسعاً: معيقات التنمية الاقتصادية في قطاع غزة:

ويري الدراس أن هناك معيقات أخرى للتنمية الاقتصادية في قطاع غزة تتمثل في التالي:

- اقتصاد قطاع غزة تابع لاقتصاد إسرائيل بفعل اتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي الذي وقع نهاية العام 1993م، وبالتالي فإن الوضع الاقتصادي في قطاع غزة صعب جداً بحيث لا يسمح بالاستيراد والتصدير الا بموافقة الجانب الإسرائيلي وبما ينص عليه بروتوكول باريس الاقتصادي.
- حتى الإنتاج والتصنيع لا يتم بالصورة المطلوبة لأنه توجد صعوبات كبيرة في استيراد المواد الأولية من خارج وتمريرها إلى قطاع غزة عبر المعابر الرسمية والتي تراقب عليها إسرائيل.
- لا بد وأن تسبق عملية التنمية في قطاع غزة مرحلة النمو الاقتصادي سواء كان غير المتوازن أو المتوازن في احدى القطاعات الاقتصادية، ولكن هذا الأمر صعب جداً لأن الحصار المفروض على قطاع غزة بحول دون ذلك.
- منذ العام 2007م لم يمر قطاع غزة بمرحلة الرفاهية الاقتصادية، بالكاد يتم تأمين المتطلبات والاحتياجات الأساسية اللازمة للمعيشة، في ظل ارتفاع كبير في نسب البطالة وانتشار لظاهرة الفقر.

- كان السبيل الأمثل لمحاولة دفع عجلة النمو الاقتصادي في القطاع هو المشروعات الصغيرة، من حيث أن تكلفة اقامتها ليست كبيرة نسبياً كما أنها تقوم بتشغيل أيدي عاملة، وتقوم ببيع منتجات، وتسديد ضرائب، ما يساعد في دفع عجلة التنمية المحلية ودعم الاقتصاد المحلي.
- النظريات الاقتصادية بمفهومها النظري البحت قد لا تنطبق تماماً على الوضع الاقتصادي والمعيشي في قطاع غزة وبالتالي فإن اقتصاد قطاع غزة هو اقتصاد تابع يتأثر بشكل كبير ي القلبات السياسية والأمنية والاقتصادية في إسرائيل.

خاتمة الفصل الثاني:

قسم الدارس الفصل الثاني إلى مبحثين الأول يتحدث عن المشروعات الصغيرة ومفهومها وواقعها وأهدافها وأهميتها وخصائصها ومعيقاتها، والمبحث الثاني يتحدث عن التنمية الاقتصادية وبين الدارس من خلاله مفهوم التنمية وأبعادها وأنواعها وأهدافها وأهميتها ونظرياتها ومعيقاتها.

واجتهد الدارس في التأصيل لهذه المفاهيم بصورة علمية بحيث تم التسلسل في عرض المعلومات بما يخدم موضوع الدراسة، وراعي الدارس تعدد الآراء والمفاهيم والتعريفات لتباين مصادرها، كما آثر الدارس أن يعلق على الكثير من المفاهيم وأن يكون له رأي من وجهة نظره بالإضافة إلى قيامه ببعض التعريفات الإجرائية.

يمثل هذا الفصل الإطار العلمي والنظري والذي من خلاله يمهد لصياغة الاستبانة وهي أداة الدراسة من أجل الوصول إلى مجتمع الدراسة ومن ثم عينة الدراسة وصياغة الأسئلة التي تخدم موضوع الدراسة.

الفصل الثالث:

مساهمة المشروعات الصغيرة في مجالات التنمية الاقتصادية

(البطالة، الفقر، مستوى المعيشة)

المبحث الأول: المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة.

المبحث الثاني: المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من الفقر.

المبحث الثالث: المشروعات الصغيرة ودورها في تحسين مستوى المعيشة.

المبحث الأول:

المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة

المقدمـة:

تعتبر البطالـة من أكثر المشكلات الاجتماعيـة والاقتصـادية شيوعاً فـي عصـرنا هذا، حيث أنهـا مشكلة قديمـة حديثـة يعـاني منهـا البشـر منـذ القـدم، وتـزداد حـدة هـذه المشكلة كلمـا زادت الكثافـة السكانية فـي مجتمعات الدول النامية.

وللنهوض في أي اقتصـاد من اقتصـاديات الدول النامية ونقله من حالـة التبعية إلـى الاستقلال، لابد من الحد من البطالة بأنواعها المختلفة، وزيادة معدلات العمالة والتشغيل.

وحتى يتم محاربة البطالة، لا بد من دراسة أسباب وجودها، ومن ثم اقتراح وسائل للحد من آثارها، كما لا بد من تتبع السلاسل الزمنية لمعدلات البطالـة فـي الـدول النامية، والوقوف علـى أسباب زيـادة وانخفاض معدلاتها حسب السنوات المختلفة.

المشروعات الصغيرة احدى أهم وأنجح الوسائل العلاجية للحد من مشكلة البطالـة فـي المجتمعات النامية بشكل عام، وفي فلسطين وقطاع غزة بشكل خاص، حيث أن قلة العرض من الوظائف العامة والأهلية، يزيد من معدلات البطالة كما أيضاً يزيد من معدلات الفقر وتدني مستويات المعيشة.

ويرى الدراس أن مشكلة البطالة تهدد النسيج المجتمعي – إضافة لكونها مشكلة اقتصادية – يجب العمل على الحد منها، وأن احدى هذه الوسائل هي المشروعات الصغيرة لسهولة تصميمها وانشاءها، ولسهولة العمل فيها، ولكونها توفر مصدراً معقولاً من الدخل المادي الذي يكفل حياة كريمة لأصحاب والعاملين في المشروعات الصغيرة.

أولاً: تعريف البطالة وأنواعها:

البطالة في اللغة:

بَطَلَ الشيء – بُطلاً، وبُطُولاً، وبطلاناً ذهب ضياعاً ويقال بَطَل دم القتيل، وذهب دمه بُطلاً: إذا قتل ولم يأخذ له ثارٌ أو دية. والعامل وبطالة إذا تعطل فهو بطال[1]، أي هي العطل والتعطل، الكسل والإهمال، الضياع والخسران، إتباع اللهو والجهالة والهزل[2].

تعددت تعريفات البطالة في المجتمعات العربية والدولية على اختلافها وذلك وفقاً لأنواعها وطبيعتها، وفي التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده "[3].

وحسب تعريف منظمة العمل الدولية للعاطل عن العمل، فهو كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى، وأن معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية وهو معدل يصعب حسابه بدقة وذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي.

ثانياً: أنواع البطالة:

<u>يمكن تحديد أنواع البطالة فيما يلي[4]:</u>

1. البطالة الاحتكاكية:

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي

---

[1] المعجم الوسيط (1960)، مجمع اللغة العربية، ط3، ج1، القاهرة، ص63.

[2] نهاد عبيد (1997)، البطالة والتسول بين السنة النبوية الشريفة وبين القوانين الوضعية المعاصرة، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ع31، الكويت، ص75.

[3] رمزي زكي (1997)، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، ع 226، الكويت، ص39.

[4] الوافي الطيب، وبهلول لطيفة (2006م)، البطالة في الوطن العربي أسباب وتحديات، مؤتمر البطالة "أسبابها وأثرها على المجتمع، جامعة سعد دحلب، الجزائر، ص3.

إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها ورعايتهم[1].

تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل: صغار السن وخريجي المدارس والجامعات ...الخ.

2. البطالة الهيكلية:

إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، وهي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد. يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد.

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة.

تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها[2]. يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة. قد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديد والذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ا ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة. هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى [3].

3. البطالة الدورية أو الموسمية:

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية. يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة.

---

[1] رمزي زكي (1997)، مرجع سابق، ص30

[2] بشير الدباغ، وعبد الجبار الجرمود (2003)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، ص 393

[3] رمزي زكي (1997)، مرجع سابق، ص32.

تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح وعليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل[1].

تعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلون عن العمل في هذه الحالة هي على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملا.

يتقلب مستوى التوظيف والاستخدام مع تقلب الدورات التجارية أو الموسمية بين الانكماش والتوسع (يزيد التوظيف خلال فترة التوسع وينخفض خلال فترة الكساد) وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية.

4. البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه راغب وقادر على العمل عند مستوى أجر سائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية.

5. البطالة المقنعة:

تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فأن حجم الإنتاج لن ينخفض.

6. البطالة السافرة:

أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، فهم عاطلون تماما عن العمل، قد تكون البطالة السافرة احتكاكية أو دورية [2].

7. البطالة الموسمية

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال مثل الزراعة، السياحة، البناء وغيرها وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية، ويشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية والفرق الوحيد بينهما هو

---

[1] بشير الدباغ، وعبد الجبار الجرمود (2003)، مرجع سابق، ص 380

[2] رمزي زكي، مرجع سابق، ص33.

أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى. أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب خلل في التنمية وتسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصادياً.

8. البطالة الطبيعية:

تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية وعند مستوى العمالة الكاملة، ويكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل مساو لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب. وعليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل.

ثالثاً: أسباب تفشي البطالة في قطاع غزة:

يري الدارس أن أسباب تفشي البطالة وانتشارها في قطاع غزة تتمثل في النقاط التالية:

- الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة.
- منع اصدار تصاريح عمل للعمال من قطاع غزة للعمل داخل الأراضي الفلسطينية في الداخل المحتل.
- كثرة عدد الخريجين من الجامعات في قطاع غزة مقارنة بحجم الشواغر الوظيفية المطلوبة.
- فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية وما يصاحب هذا الفصل من حرمان سكان قطاع غزة من العمل في الضفة الغربية.
- في بعض الأحيان عدم رغبة البعض في العمل خارج إطار تخصصه ومهنته وبالتالي يحرم من فرصة العمل ويدخل في تعداد العاطلين عن العمل.
- فرص العمل الموجودة في قطاع غزة هي فرص مؤقتة وليست دائمة وبالتالي فإن من يحصل على فرصة عمل لمرة واحدة سيكون بانتظاره فترة زمنية طويلة للحصول على أخرى وبالتالي فإنه يكون ضمن صفوف العاطلين العمل بين الفترتين.

رابعاً: معدل البطالة للأفراد 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب المحافظة والجنس، 2015:

جدول رقم (3.1.1)

المحافظة	الجنس		
	ذكور	اناث	المجموع
الضفة الغربية			
جنين	13.8	24.5	16.1
طوباس	15.7	26.6	18.1
طولكرم	13.4	32.0	17.8
نابلس	12.9	31.0	17.0
قلقيلية	11.0	22.8	13.2
سلفيت	11.9	28.6	15.4
رام الله والبيرة	17.6	27.5	19.7
أريحا والأغوار	12.3	22.7	14.5
القدس	12.3	26.8	13.9
بيت لحم	11.4	22.3	13.7
الخليل	18.3	25.2	19.6
المجموع	**15.0**	**26.7**	**17.3**
قطاع غزة			
شمال غزة	37.7	59.5	41.7
غزة	31.0	59.3	36.5
دير البلح	44.3	58.9	48.0
خانيونس	37.8	58.2	42.5
رفح	34.5	63.1	41.6
المجموع	**35.9**	**59.6**	**41.0**
فلسطين	**22.5**	**39.2**	**25.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

من خلال الجدول يتضح أن حجم البطالة في قطاع غزة أكبر من حجم البطالة في الضفة الغربية ويعزو الدارس ذلك إلى الحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة في حين أن الضفة الغربية يمكن أن يعمل سكانها في الأردن أو إسرائيل وذلك لطبيعة موقعها الجغرافي والانفتاح على الأردن وإسرائيل.

خامساً: المشروعات الصغيرة والبطالة في قطاع غزة:

من خلال ما تقدم من إطار مفاهيمي ونظري عن البطالة، ونظراً لطبيعة ظروف قطاع غزة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فإن المشروعات الصغيرة هي الحل الأمثل للحد من البطالة والمساهمة في عملية التشغيل والتوظيف للأيدي العاملة، ذلك لأن المشروعات الصغيرة بشكل خاص والقطاع الخاص بشكل عام يمثل بديلاً عن الوظائف الحكومية والأهلية وبالتالي فإنه من السهل افتتاح مشروع صغير برأس مال بسيط أو العمل في إحدى المشروعات الصغيرة القائمة، ويعزو الدارس أن المشروعات الصغيرة تساهم في الحد من البطالة في قطاع غزة للأسباب التالية:

- أن المشروعات الصغيرة تستقطب من لم يحالفه الحظ للعمل في الوظائف الحكومية والأهلية.
- المشروعات الصغيرة تقوم بتوظيف المهن التي ليس عليها طلب في سوق العمل الرسمي والأهلي.
- المشروعات الصغيرة تتسم بالديناميكية والمرونة وبالتالي قد يعمل الفرد بهوايته أو موهبته إذا لم تتوفر فرصة العمل بتخصصه الجامعي.
- المشروعات الصغيرة تقوم بتشغيل أيدي عاملة، كما أنها تقوم بدفع الضرائب للدولة مما يساهم في تحريك عجلة التنمية ودفعها للأمام.
- المشروعات الصغيرة في قطاع غزة على وجه الخصوص تعتبر أداة استقرار للاقتصاد، ذلك أن اقتصاد فلسطين بشكل عام واقتصاد قطاع غزة بشكل خاص هو اقتصاد تابع للاقتصاد الإسرائيلي.

المبحث الثاني:

المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من الفقر في قطاع غزة

أولاً: تعريف الفقر:

يوجد عدة تعريفات للفقر يمكن إيجازها في التالي:

يمكن الإشارة إلى مفهوم الفقر المبسط بأنه تدني مستوى المعيشة للفرد أو للأسرة، أو بعبارة أخرى إنه الحرمان المادي والذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الحالات الصحية والمستوى التعليمي، والوضع السكني، وكذلك الحرمان من امتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإغاثة والبطالة والكوارث والأزمات[1].

وتعرف ظاهرة الفقر بأنها عبارة عن حالة عجز لإحدى فئات المجتمع عن تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية من الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والرعاية الصحية التي تكفل لها الحياة الكريمة[2].

ويعرف البنك الدولي في التقرير الذي نشره في سنة 1990، بأنه عدم القدرة على تحقيق حد أدني من مستوى المعيشة[3].

ثانياً: أنواع ومؤشرات الفقر

والتي تشتمل على خطي الفقر المطلق والمدقع، نسبة الفقر، فجوة الفقر، وشدة الفقر، ومعامل جيني، وهي كالتالي[4]:

- **الفقر المطلق:** يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان، عبر التصرف بدخله، الوصول الى اشباع الحاجات الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل.

---

[1] نادر مريان (2000)، واقع الفقر في الأردن، ندوة حول البطالة والفقر واقع وتحديات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، الأردن، ص 70

[2] فارس حيدر (2010)، الأبعاد الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في إقليم الوسط التنموي في الأردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد 24، جامعة النجاح الوطنية، الضفة الغربية، فلسطين، ص 3

[3] عيسى بن ناصر (2003)، مشكلة الفقر في الجزائر والتعاون، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 2، تلمسان، الجزائر، ص 202

[4] عيسى بن ناصر (2003)، مشكلة الفقر في الجزائر والتعاون، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 2، تلمسان، الجزائر

- **الفقر المدقع:** يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة.
- **نسبة الفقر:** تعرف بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان، وهذه النسبة تقيس الأهمية النسبية للفقراء سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى الأسر.
- **فجوة الفقر:** يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر أو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد.
- **شدة الفقر:** يقيس هذا المؤشر التفاوت الموجود بين الفقراء، ويمكن حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة.
- **معامل جيني:** يستخدم هذا المعامل كمؤشر لقياس التفاوت في توزيع الدخول ما بين جميع السكان فقراء وغير فقراء.

ثالثاً: معالم الفقر في قطاع غزة:

وفقاً لتقرير معالم الفقر في فلسطين للعام 2017م والصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن ما يقارب ثلث السكان في فلسطين يعيشون دون خط الفقر الوطني في العام 2017، كما تجدر الإشارة إلى أن ما يزيد عن نصف سكان قطاع غزة 53% يعانون من الفقر في العام 2017م، كما يمكن القول أن معدل الفقر في قطاع غزة يفوق المعدل السائد في الضفة الغربية 13.9% بنحو أربعة أضعاف 3.8%، كما أن مساهمة فقراء قطاع غزة 71.2% في معدل الفقر الوطني أكبر من مساهمة الفقراء في الضفة الغربية 28.8% بنحو 3 أضعاف، كما أن مساهمة قطاع غزة في معدل الفقر الوطني تزداد إلى حوالي 78.3% عند استخدام مؤشر فجوة الفقر وتزداد إلى حوالي 82% عند استخدام مؤشر شدة الفقر[1].

ويرى الدراس أنه لما كانت نسبة فقراء قطاع غزة 71.2% في معدل الفقر الوطني، كان لا بد من رؤية اقتصادية تنموية للمساهمة في الحد من الفقر، وأنه في ظل قلة الوظائف الحكومية كان لا بد من أن يتبوأ القطاع الخاص الدور المنوط به، وكان أكثر مكونات القطاع الخاص مناسبةً لطبيعة وظروف قطاع غزة

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017)، تقرير معالم الفقر في فلسطين.

هو المشروعات الصغيرة من حيث سهولة دخولها للسوق وحرية العمل بها بالإضافة إلي قصر مدة الحصول على نتائجها وبالتالي الحد من نسبة الفقر والمساهمة في إخراج عدد كبير من الأفراد من دائرة الفقر إلي أن يكونوا قادرين على الإنفاق على أنفسهم وعائلاتهم وان يكون لهم دور مهم في المجتمع ما يعني ذلك أن المشروعات الصغيرة ستساهم بشكل كبير في الحد من الفقر للأفراد في قطاع غزة.

جدول رقم (3.2.1)

نسبة الفقر بين السكان وفقاً لخط الفقر للعام 2017[1]

#	معدل الفقر		فجوة الفقر		شدة الفقر		الفقر المدقع	
	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة
الضفة الغربية	13.9	28.8	2.8	21.7	0.9	18.1	5.8	21.0
قطاع غزة	53.0	71.2	15.7	78.3	6.5	81.9	33.7	79.0
المجموع	29.2	100	7.9	100	3.1	100	16.8	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017) تقرير معالم الفقر في فلسطين

إن الارتفاع الملحوظ في معدل الفقر والفقر المدقع في قطاع غزة ومساهمتها في الفقر الوطني ربما يفسر ارتفاع معدلات الفقر الوطني في العام 2017، مما يعني أن غالبية فقراء قطاع غزة هم بمسافة بعيدة نسبياً تحت خط الفقر الوطني بعكس الضفة الغربية والتي غالبية فقرائها هم تحت خط الفقر الوطني مباشرة، ويرى الدراس أن الوظائف الحكومية أو المساعدات المالية المحلية أو الأجنبية لن تخرج الفقراء من فقرهم بصورة مستدامة وأنه لا بد من التفكير بشكل جدي في دعم الفقراء في مجال المشروعات الصغيرة وذلك من أجل أن يكون لهم دور مهم في المجتمع وكذلك في دعم الاقتصاد المحلي من خلال تشغيل أنفسهم والعديد من الأيدي العاملة في هذه المشروعات وبالتالي تقليل نسبة الفقر بعد تحقيق عوائد مادية جيدة.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017) تقرير معالم الفقر في فلسطين، فلسطين، ص 3

جدول رقم (3.2.2):

نسبة الفقر بين السكان من العام 2011 للعام 2017م[1].

#	معدل الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	الفقر المدقع
2011	25.7	5.9	2.1	12.7
الضفة الغربية	17.6	3.9	1.4	7.6
قطاع غزة	38.9	9.3	3.2	21.0
2017	29.2	7.9	3.1	16.8
الضفة الغربية	13.9	2.8	0.9	5.8
قطاع غزة	53.0	15.7	6.5	33.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017) تقرير معالم الفقر في فلسطين

من خلال الجدول نلاحظ أنه في العام 2011م كان معدل الفقر في الضفة الغربية 17.6% بينما كان في قطاع غزة 38.9%، أما في العام 2017م فإن معدل الفقر في الضفة الغربية 13.9% وفي قطاع غزة كان 53.0%، ويعزو الدراس انخفاض نسبة الفقر في الضفة الغربية في الفترة المذكورة إلى أن الضفة الغربية توجد فيها فرص عمل أكثر من قطاع غزة، كما يمكن لسكانها أن يعملوا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلي أنهم يمكن أن يعملوا في الأراضي الأردنية كما ان هناك حرية في سفرهم وتنقلهم ما يزيد من فرصة عملهم وبالتالي ينخفض معدل الفقر بصورة تدريجية، أما في قطاع غزة فإن فرص العمل محدودة الحكومية والأهلية كما أن معظم الحرفيين والمهنيين كانوا يعملون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتم توقيفهم عن العمل ما يبرر زيادة معدل الفقر بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017) تقرير معالم الفقر في فلسطين، فلسطين، ص 4

رابعاً: العوامل المؤثرة في احتمالية التعرض للفقر في قطاع غزة[1]:

- **حجم وتركيبة الأسرة:**

إن التركيبة الهيكلية للأسرة وحجمها يزيدان من احتمالية العرض للفقر، وتزداد معدلات الفقر بين الأفراد الذين ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم.

ويرى الدراس أن كلما زاد عدد أفراد الأسرة زادت احتمالية تعرضهم للفقر خاصة في ظروف مثل ظروف قطاع غزة حيث ندرة الموارد وقلة الوظائف وشح المساعدات والمعونات المحلية والدولية، وبالتالي فإن الدخل يتم تقسيمه على أفراد الأسرة، وأنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة يقل نصيب الفرد من دخل هذه الأسرة.

جدول رقم (3.2.3):

نسبة الفقر بين السكان حسب حجم الأسرة للعام 2017م[2].

حجم الأسرة	معدل الفقر		فجوة الفقر		شدة الفقر		الفقر المدقع	
	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة
1	3.6	0.3	3.5	0.3	1.3	0.3	7.2	0.3
3-2	11.8	3.2	2.3	2.3	0.7	1.7	5.9	2.8
5-4	17.9	14.6	4.3	13.0	1.5	11.5	9.6	13.7
7-6	27.4	33.3	6.9	30.9	2.5	28.7	14.0	29.6
9-8	36.9	27.9	9.7	27.1	3.6	25.4	22.2	29.3
10+	61.1	20.7	21.1	26	10.2	32.5	41.2	24.4
المجموع	29.2	100	7.9	100	3.1	100	16.8	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017) تقرير معالم الفقر في فلسطين، فلسطين

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017) تقرير معالم الفقر في فلسطين، فلسطين، ص 4

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017) تقرير معالم الفقر في فلسطين، فلسطين، ص 5

يتضح من الجدول أن الأسر المكونة من عدد أفراد 10 فأكثر هي أعلى قيمة لمعدل الفقر وهي 61.1% وهذه النسبة تدلل على أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة زادت فرصة تعرضها للفقر.

- **نوع رب الأسرة:**

في العام 2017م، شكلت الأسر التي ترأسها إناث ما نسبته 10.1% من إجمالي الأسر في فلسطين بمتوسط حجم أسرة 3.3 أفراد مقابل 5.8 فرد للأسر التي يرأسها الذكور، كما أن معدل الفقر بين الأفراد الذين ينتمون إلى أسر ترأسها إناث 30.6% أعلى بنسبة قليلة من الأسر التي يرأسها رجال 29.2%.

ويعزو الدارس ذلك إلى أنه وبشكل عام في فلسطين وبشكل خاص في قطاع غزة الرجال هم المسؤولون عن تدبير احتياجات بيوتهم وأنه يظل يسعى للحصول على الدخل المناسب لأسرته وأنه طالما بقي رب للأسرة فهو المكلف بهذا الأمر، أما في حالة وفاة أو سفر الرجل وتكليف الإناث بمهام رب الأسرة فغن ذلك قد يزيد من فرصة تعرض هذه الأسرة للفقر، لصعوبة عمل المرأة في قطاع غزة والضفة الغربية في مهن وحرف قد لا تناسب إلا الرجال، كما أن ظروف العادات والتقاليد والظروف الاجتماعية تلعب دوراً مهماً في هذا الجانب.

جدول رقم (3.2.4)

نسبة الفقر بين السكان حسب جنس رب الأسرة للعام 2017م

الجنس	معدل الفقر		فجوة الفقر		شدة الفقر		الفقر المدقع	
	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة
ذكر	29.2	93.6	7.9	93.8	3.1	94.5	16.6	92.8
أنثى	30.6	6.4	8.0	6.2	2.8	5.5	19.6	7.2
مجموع	29.2	100	7.9	100	3.1	100	16.8	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017) تقرير معالم الفقر في فلسطين، فلسطين، ص 5.

من خلال الجدول يتضح أن الاسر التي يكون فيها رب الأسرة من الإناث معدل الفقر فيها أعلى من الأسر التي يكون فيها رب الأسرة من الرجال وهذا يؤكد أن جنس رب الأسرة يلعب دوراً مهماً في العوامل المؤثرة في احتمالية الفقر في فلسطين.

- **حالة اللجوء لرب الأسرة:**

الأفراد الذين ينتمون إلى أسر اللاجئين هم أكثر عرضة للفقر 38.7% مقارنة بأولئك الذين ينتمون إلى أسر غير اللاجئين 22.3%، ويعزو الدارس ذلك إلى أن الأفراد المقيمين يكونوا أكثر استقراراً من الأفراد اللاجئين، حيث أن أسر اللاجئين تكون أكثر انشغالا بتوفير السكن والأمور الضرورية والتي قد تؤثر على باقي احتياجات الحياة، وقد لا يتبقى معها ما يفي من متطلبات الحياة بعد دفعها لإيجار المنازل أو ما شابه، وتبقى فرص أسر غير اللاجئين أقل تعرض للفقر.

جدول رقم (3.2.5): نسبة الفقر بين السكان حسب حالة اللجوء لرب الأسرة للعام 2017م.[1]

حالة اللجوء	معدل الفقر		فجوة الفقر		شدة الفقر		الفقر المدقع	
	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة
لاجئ	38.7	56.2	10.5	56.7	4.1	56.3	22.6	57.4
غير لاجئ	22.3	43.8	5.9	43.3	2.4	43.7	12.4	42.6
مجموع	29.2	100.0	7.9	100.0	3.1	100.0	16.8	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017) تقرير معالم الفقر في فلسطين، فلسطين.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017) تقرير معالم الفقر في فلسطين، فلسطين، ص 6

- **المشاركة في القوى العاملة لرب الأسرة:**

إن معدل الفقر السائد بين الأفراد الذين ينتمون لأسر أربابها غير مشاركين في القوى العاملة 42.1% يفوق إلى حد كبير معدل انتشاره بين أفراد لأسر أربابها مشاركين في القوى العاملة 25.8%، ويعزو الدارس ذلك إلى أن الأسر التي أربابها مشاركين في القوى العاملة مهما عصفت بهم الحياة فإن لهم مقداراً ثابتاً وحداً أدنى من الدخل يساهم في عدم تعرضهم للفقر مقارنة بالأسر التي أربابها غير مشاركين في القوى العاملة بحيث لا يوجد لديهم أي عائد مالي ثابت وبالتالي تزيد فرصة هذه الأسر في احتمالية التعرض للفقر.

جدول رقم (3.2.6): نسبة الفقر بين السكان حسب خصائص القوى العاملة لرب الأسرة للعام 2017م[1].

خصائص القوى العاملة	معدل الفقر		فجوة الفقر		شدة الفقر		الفقر المدقع	
	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة
داخل القوى العاملة	25.8	69.7	6.5	65.0	2.5	62.5	13.5	63.7
متعطل عن العمل	59.5	7.5	19.8	9.3	8.6	10.2	38.7	8.5
ملتحق بالعمل	24.2	62.2	5.8	55.7	2.2	52.3	12.3	55.2
خارج القوى العاملة	42.1	30.2	13.1	35	5.6	37.5	29.0	36.3
المجموع	29.2	100.0	7.9	100.0	3.1	100.0	16.8	100.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017) تقرير معالم الفقر في فلسطين، فلسطين.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017) تقرير معالم الفقر في فلسطين، فلسطين، ص 7

من خلال الجدول يتضح أن المتعطلين عن العمل شكلت من معدل الفقر في فلسطين ما نسبته 59.5% وهي أعلى نسبة مقارنة بالفئات الأخرى، حيث أنه لا يوجد لهذه الفئة دخول مالية ثابتة، وأنهم معرضين للفقر في أي وقت ودون سابق انذار.

خامساً: أسباب انتشار الفقر في قطاع غزة:

يرى الدراس أن هنالك العديد من الأسباب أدت إلى انتشار الفقر في قطاع غزة تتمثل في التالي:

- كبر حجم الأسر والأسر الممتدة.
- زيادة معدل المواليد بشكل كبير.
- زواج القاصرات وعدم إكمالهم لمسيرتهم التعليمية.
- غياب برامج التوعية بأهمية تنظيم النسل مما يساهم في زيادة عدد الأسرة مقارنة بمحدودية الدخل.
- قلة العرض من الوظائف الحكومية والأهلية لخريجي الجامعات والمؤهلين علمياً ووظيفياً.
- إغلاق المعابر التجارية ومعابر الأفراد أمام حركة المواطنين للعمل في الخارج.
- تدني الأجور للأيدي العاملة مقارنة بعدد ساعات وطبيعة العمل.

الآثار السلبية للفقر في قطاع غزة:

- انتشار الجهل والأمية بشكل أوسع.
- انتشار السرقات والجرائم.
- تحول الفقراء من مواطنين صالحين إلى باحثين عن لقمة العيش بأي طريقة سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة.
- انهيار وتراجع في الاقتصاد المحلي.
- تدني في مستوى المعيشة للأفراد وانتشار كبير للبطالة.
- تراجع في المنظومة التنموية وضعف في تحقيق النمو الاقتصادي.

سادساً: مزايا تمويل الفقراء من أجل إنشاء مشروعات صغيرة خاصة بهم[1]:

- زيادة مداخيلهم وتوفير حياة أفضل للخروج بهم من دائرة الفقر.
- زيادة التوظيف وإيجاد فرص عمل خاصة بهم، ووضع مبدأ الاعتماد على الذات، وبناء أسر متماسكة وقوية اقتصادياً واجتماعياً.
- إعادة تأهيل المجتمع المحلي بصيغ أفضل لتطوير حياة الفقراء وخاصة في المناطق الفقيرة.
- إطلاق الطاقات الكامنة لدى الفقراء وتسخيرها لخدمة أنفسهم والمجتمع.
- فوائد كبيرة من استثمارات صغيرة، وخاصة مع استخدام رأس المال العامل وإعادة تدويره في المؤسسة الصغيرة نفسها.
- لمشاركة في المعلومات، والتبادل بين المؤسسات نفسها الأمر الذي يشكل حلقة قوية في الاستفادة من تجارب الآخرين.
- توطين الوظائف والحد من هجرة العقول وأصحاب الحرف من الفقراء إلى الدول الأجنبية.

سابعاً: المشروعات الصغيرة والحد من الفقر في قطاع غزة:

يرى الدارس أنه لا زال قطاع المشروعات الصغيرة يبرهن على أنه يقدم حلاً لتخفيف حدة الفقر وخاصة في البلدان النامية، ودول العالم الثالث، ففي قطاع غزة على وجه الخصوص فإن المشروعات الصغيرة تعمل على الحد من الفقر بشكل بسيط، كون أن الفقراء أصبحوا كذلك لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية، ولعل أهم هذه الأسباب هي قلة ما في اليد وعدم القدرة على انشاء مشروعات تساهم في انتعاشهم مالياً واقتصادياً، ولذلك فإن المشروعات الصغيرة تمثل للفقراء طوق النجاة للفقراء للأسباب التالية:

- لا تستخدم فيها التكنولوجيا بشكل كبير.
- سهلة الانشاء وسهلة في دخول السوق والخروج منه.
- ضرائبها محدودة وبسيطة وغالباً ما تحصل على إعفاءات في البدايات من باب التشجيع.
- تستوعب العديد من الأيدي العاملة والتي تساهم في اخراجهم من حسابات ومعدلات الفقر.

ولذلك فإن المشروعات الصغيرة تساهم إلى حد كبير في البلدان النامية وخاصة في قطاع غزة (موضوع الدراسة)، في الحد من الفقر، ودمج الفقر في سوق العمل.

---

[1] زياد أبو الفحم (2009)، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في الوطن العربي، ثقافة للنشر والتوزيع، أبو ظبي.

المبحث الثالث:

المشروعات الصغيرة ودورها في تحسين مستوى المعيشة

أولاً: مفهوم مستوى المعيشة:

تعبير يستخدم عادة للدلالة على المستوى الاقتصادي للفرد أو الأسرة أو الدولة. ويمكن قياس مستوى المعيشة بقيمة البضائع والخدمات التي أنتجها أو استهلكها الفرد أو الأسرة أو الدولة خلال مدة زمنية محددة، ويمكن تفسير مستوى المعيشة أيضًا بأنه يبنى على الأهداف التي يضعها الناس من متطلبات الحياة ويسعون لتحقيقها، فإذا اجتمع لديهم القدر الكافي من حاجاتهم بما يكفل رفاهيتهم وسعادتهم فإنهم يكونون بذلك قد حققوا مستوى المعيشة المطلوب[1].

إن مستوى المعيشة اللائق، ليس هو فحسب مستوى الدخل السائد في مجتمع ما، ولكن إلى أي مستوى يستطيع هذا الدخل أن يلبي احتياجات الفرد الأساسية وعليه فإن التميز بين مستوى المعيشة ونفقات المعيشة هو النقطة الرئيسية في تحليل مستوى المعيشة.[2]

يرى الدراس أن مستوى المعيشة هو مفهوم واسع وفضفاض ويشتمل على كل الأمور المعيشية من متطلبات المأكل والمشرب والعلاج والتعليم والمعلومات والأسعار، وأن مستوى المعيشة هو مفهوم متباين ويختلف من دولة إلى دولة حسب المعايير التي يبنى عليها هذا المفهوم.

ثانياً: العوامل المؤثرة في مستويات المعيشة:

هناك العديد من العوامل والتي تؤثر بصورة كبيرة ومباشرة في مستويات المعيشة في معظم البلدان، فهي متشابهة إلى حد كبير من بلد إلى بلد آخر وهذه العوامل هي:

1. العامل السياسي:

إن الاستقرار السياسي في أي دولة يدعم تحسين ظروف مستوى المعيشة بشكل كبير، حيث أنه ينتج عن هذا الاستقرار، وظائف عامة تطرحها الدولة تساهم في استقطاب عدد كبير من خريجي الجامعات، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي ما يؤثر إيجاباً في تحسين الظروف المعيشية. كما أن التبعية السياسية واللا استقرار السياسي والأمني ينتج عنه تراجع في الظروف المعيشية في الدولة.

---

[1] https://www.marefa.org

[2] ندوة جودة (2007)، قياس مؤشرات مستوى المعيشة في البصرة، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ص 49.

2. العامل الاقتصادي:

يلعب العامل الاقتصادي دوراً هاماً في تحسين الظروف المعيشية، فكلما كان اقتصاد الدولة مستقل بذاته كانت الظروف المعيشية للناس أفضل، وكانت فرص العم الحكومية والأهلية والخاصة متوفرة بشكل أكبر لتغطية فئات أكثر من فئات المجتمع.

الاقتصاد عصب الحياة، وهو يسير جنب إلى جنب مع السياسة، فكلاهما أدوات لإدارة الدولة والتأثير فيها، ما ينعكس بصورة إيجابية على المواطنين، وما يترتب عليه من تشجيع الإنتاج والاستيراد والتصدير ودعم قطاعات الاقتصاد المختلفة في الدولة.

3. البحث والتطوير:

لا بد لأي دولة تسعى لتحسين ظروفها مواطنيها المعيشية أن تدعم البحث والتطوير، والبحث في كل ما من شأنه تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ودعم الأبحاث العلمية الهادفة إلى دعم الاقتصاد بالإضافة إلى إدخال التكنولوجيا ودعم وتطوير خطوط الإنتاج.

4. مدى توفر الموارد:

تبقى الظروف المعيشية في حالة جيدة وشبه مستقرة طالما بقيت الموارد متوفرة، والموارد الطبيعية متوفرة نسبياً فطالما أن الموارد متوفرة ذلك يعني أن عائداتها تدعم استدامة تحسين الظروف المعيشية، وأنه في حال نضوب هذه الموارد فإن ذلك يؤثر بصورة كبيرة بقاء الظروف المعيشية لسكان الدولة.

ثالثاً: الظروف المعيشية في فلسطين:

1. مستويات المعيشة:

جدول رقم (3.3.1) مستويات المعيشة في فلسطين[1]

المؤشرات	دورية تحديث المؤشر	السنة	القيمة
متوسط إنفاق الأسرة الشهري بالدينار الأردني في فلسطين (لأسرة مكونة من 5.5 أفراد)	5سنوات	2017	934.9
متوسط إنفاق الأسرة الشهري بالدينار الأردني في الضفة	5 سنوات	2017	1143.6

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017)، مؤشرات مستويات المعيشة، https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx، بدون رقم صفحة.

المؤشرات	دورية تحديث المؤشر	السنة	القيمة
الغربية (لأسرة مكونة من 5.2 أفراد)			
متوسط إنفاق الأسرة الشهري بالدينار الأردني في قطاع غزة (لأسرة مكونة من 6.1أفراد)	5 سنوات	2017	556.0
متوسط إنفاق الفرد الشهري بالدينار الأردني في فلسطين	5 سنوات	2017	169.5
متوسط إنفاق الفرد الشهري بالدينار الأردني في الضفة الغربية	5 سنوات	2017	220.1
متوسط إنفاق الفرد الشهري بالدينار الأردني في قطاع غزة	5 سنوات	2017	91.2
نسبة الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في فلسطين (%)	5 سنوات	2017	29.2
نسبة الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في الضفة الغربية (%)	5سنوات	2017	13.9
نسبة الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في قطاع غزة (%)	5 سنوات	2017	53.0
نسبة الفقر المدقع بين الافراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في فلسطين (%)	5 سنوات	2017	16.8
نسبة الفقر المدقع بين الافراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري	5 سنوات	2017	5.8

المؤشرات	دورية تحديث المؤشر	السنة	القيمة
في الضفة الغربية (%)			
نسبة الفقر المدقع بين الافراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في قطاع غزة (%)	5 سنوات	2017	33.8

- من خلال الجدول يتضح أن متوسط انفاق الأسرة الشهري بالدينار الأردني في فلسطين خلال العام 2017م هو 934.9 دينار أردني، وأن متوسط انفاق الاسرة الشهري في الضفة الغربية هو 1143.6 دينار أردني لأسرة مكونة من 5.2 أفراد، بينما في قطاع غزة 556.0 دينار أردني لأسرة مكونة من 6.1 أفراد، ويعزو الدارس ذلك إلى أن فرص العمل في الضفة الغربية أفضل بكثير من قطاع غزة حيث أن سكان الضفة الغربية يستطيعون العمل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة بالإضافة إلى أنهم يستطيعون التنقل من وإلى الضفة الغربية بسهولة، على عكس سكان قطاع غزة والذي يعاني من حصار إسرائيلي، كما أن فرص العمل فيه محدودة، وبالتالي فطالما أن الدخول محدودة في قطاع غزة فإن الانفاق سيكون أقل منه في الضفة الغربية، عدا عن كون الضفة الغربية فيها مرافق سياحية وقد يمتد الانفاق لسكان الضفة الغربية على الأمور الكمالية بينما يقتصر الانفاق في قطاع غزة على الأمور الضرورية.
- متوسط إنفاق الفرد الشهري في فلسطين هو 169.5 دينار أردني، بينما متوسط إنفاق الفرد في الضفة الغربية هو 220.1 دينار أردني، كما أن متوسط إنفاق الفرد في قطاع غزة هو 91.2 دينار أردني، ويعزو الدارس ذلك إلى أن الفرد في الضفة الغربية قد يتجاوز الأمور الأساسية للحياة وصولاً إلى الأمور الكمالية والترفيهية أكثر من سكان قطاع غزة والتي يقتصر الفرد فيها على الانفاق على الأمور المعيشية والضرورية.
- نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في فلسطين هي 29.2 بينما في الضفة الغربية هي 13.9 أما في قطاع غزة 53.0، وهذا الأمر طبيعي أن تكون نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية، فطالما أن فرص العمل في قطاع غزة أقل من الضفة الغربية، وأن الفرد يجد فرص عمل أكثر في الضفة الغربية من قطاع غزة، فبالتالي فإن الفرد في قطاع غزة يكون دخله أقل أو أنه غير ثابت وليس بصورة مستمرة، ما يدعم أن نسبة الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك في

قطاع غزة أقل من نسبة الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك في الضفة الغربية.

- نسبة الفقر المدقع بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في فلسطين 16.8 بينما في الضفة الغربية 5.8 أما في قطاع غزة 33.8، يعزو الدراس ذلك إلى طبيعة الحال في قطاع غزة من شح الوظائف الداخلية الحكومية والأهلية وقلة فرص العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتالي فإن الأفراد في قطاع لديهم مشكلة في تلبية الاحتياجات الأساسية ما يجعل نسبة 33.8 نسبة طبيعية ومعقولة، وبالتالي فإن نسبة 5.8 للضفة الغربية أيضاً معقولة لأن فرص العمل وبالتالي المحافظة على دورية الحصول على الدخل ما يجعل فرص الفقر المدقع أقل في الضفة الغربية منها في قطاع غزة.

2. الأوضاع الصحية:

جدول رقم (3.3.2) الأوضاع الصحية في فلسطين[1]

المؤشرات	دورية تحديث المؤشر	السنة	القيمة
عدد المستشفيات	سنوياً	2015	80
عدد الأطباء لكل 1000 نسمة	سنوياً	2016	1.7
عدد الأسرة لكل 1000 نسمة	سنوياً	2015	1.3

من خلال الجدول يتضح أن آخر إحصائية منشورة أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لأعداد المستشفيات هي 80 مستشفى في فلسطين للعام 2015م، بينما عدد الأطباء لكل 1000 نسمة هو 1.7، وهذا مؤشر خطير حيث أن عدد الأطباء الذين يعملون في هذه المستشفيات قليل جدا بالنسبة للتعداد السكاني، كما أن عدد الأسرة لكل 1000 نسمة هو 1.3 وهذا أيضاً مؤشر خطير كون أن الفرد قد لا يستطيع المكوث الفترة اللازمة على سريره لتماثله للعلاج وقد يضطر للمغادرة قبل الوقت الطبيعي والمصرح به، حتى يتم خدمة أكبر عدد ممكن من السكان.

3. أوضاع التعليم:

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني _2015-2016)، مؤشرات مستويات المعيشة (الأوضاع الصحية)، https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx، بدون رقم صفحة.

جدول رقم (3.3.3) أوضاع التعليم في فلسطين[1]

المؤشرات	دورية تحديث المؤشر	السنة	القيمة
نسبة الأمية للأفراد 15 سنة فأكثر	سنوياً	2016	3.1%
عدد المدارس	سنوياً	2016/2015	2,914
عدد المعلمين في المدارس	سنوياً	2015/2016	55,160
عدد طلبة المدارس	سنوياً	2015/2016	1,192,808

نسبة الأمية للأفراد 15 سنة فأكثر في العام 2016م هي 3.1% وهذه نسبة قليلة، ويعزو الدارس ذلك إلى أن السكان في فلسطين وخاصة قطاع غزة يعتبرون التعليم وسيلة لتعزيز مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، بينما عدد المدارس هي 2914 وهذا العدد ليس بالكبير لكن يؤدى الدور المنوط به كون هذه المدارس تفتح أبوابها لأكثر من فترة عمل خلال اليوم الواحد، كما أن عدد المعلمين في المدارس بشكل سنوي 55160 وعدد الطلاب 1192808 وهي نسبة مقبولة.

4. واقع المعلومات:

جدول رقم (3.3.4) واقع مجتمع المعلومات في فلسطين[2]

المؤشرات	دورية تحديث المؤشر	السنة	القيمة
نسبة الأسر لديها جهاز تلفاز	كل 3 سنوات	2014	97.1
نسبة الأسر لديها صحن لاقط ومستقبل لقنوات الأقمار	كل 3 سنوات	2014	99.8

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015-2016)، مؤشرات مستويات المعيشة (الأوضاع التعليمية في فلسطين)، https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx، بدون رقم صفحة.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014)، مؤشرات مستويات المعيشة (المعلومات في فلسطين)، https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx، بدون رقم صفحة.

الصناعية			
حيازة كمبيوتر في البيت	كل 3 سنوات	2014	63.1
وجود إنترنت في البيت	كل 3 سنوات	2014	48.3
الأشخاص 10 سنوات فما فوق يستخدمون الكمبيوتر	كل 3 سنوات	2014	60.2
الأشخاص 10 سنوات فما فوق يستخدمون الانترنت	كل 3 سنوات	2014	53.7
نسبة الأسر لديها هاتف نقال	كل 3 سنوات	2014	97.8
نسبة الأسر لديها هاتف أرضي	كل 3 سنوات	2014	39.8

يتضح من الجدول أن الأسر التي لديها تلفاز في إحصائية العام هي 97.1% وهي نسبة كبيرة ومتقدمة وتدل على وعي السكان في فلسطين بأهمية التقنية والمعلومات ومواكبة التطور، كما ان نسبة الأسر التي لديها صحين لاقط ومستقبل لقنوات الأقمار الصناعية هي 99.8 من إجمالي الأسر التي لديها تلفاز، كما أن الأسر التي لديها كمبيوتر في البيت 63.1 وهي نسبة فوق المتوسطة نتيجة لسببين:

- الأول: وجود بعض الأفراد الغير متعلمين من كبار السن والمرضى والنساء في هذه الأسر خاصة في المناطق المهمشة والريفية.
- الثاني: أن الموبايل مع خدمة بيانات الانترنت حل بديلاً عن جهاز الكمبيوتر كبير الحجم في البيت.

كما أن الأسر التي لديها انترنت في البيت هي 48.3 وهي نسبة أقل من المتوسطة لارتفاع ثمن الانترنت الشهري في فلسطين، ولتفضيل الأفراد استخدام بيانات الهاتف أو البطاقات مسبقة الدفع

زهيدة الثمن.

الأشخاص 10 سنوات فما أكثر يستخدمون الانترنت نسبتهم 60.2 وهي نسبة فوق المتوسطة ويعزو الدارس ذلك إلى حداثة ادخال مناهج التكنولوجيا في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي.

5. توزيع السكان:

جدول رقم (3.3.5) توزيع السكان في فلسطين[1]

المؤشرات	دورية تحديث المؤشر	السنة	القيمة
مجموع السكان	سنوياً		
فلسطين		2017	4,952,168
الضفة الغربية		2017	3,008,770
قطاع غزة		2017	1,943,398
نسبة الجنس	سنوياً		
فلسطين		2017	103.3
الضفة الغربية		2017	103.3
قطاع غزة		2017	103.4
معدل الخصوبة	سنوياً		
فلسطين		2013-2011	4.1
الضفة الغربية		2013-2011	3.7
قطاع غزة		2013-2011	4.5
معدل المواليد الخام	سنوياً		
فلسطين		2016	30.9
الضفة الغربية		2016	28.5
قطاع غزة		2016	35.8

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011-2013-2016-2017)،مؤشرات مستويات المعيشة (توزيع السكان في فلسطين)، https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx، بدون رقم صفحة.

معدل الوفيات الخام	سنوياً		
فلسطين		2016	3.5
الضفة الغربية		2016	3.7
قطاع غزة		2016	3.3
معدل النمو	سنوياً		
فلسطين		2016	2.8
الضفة الغربية		2016	2.5
قطاع غزة		2016	3.3
نسبة الأفراد (0-14) سنة	سنوياً		
فلسطين		2017	38.9
الضفة الغربية		2017	36.6
قطاع غزة		2017	42.6
نسبة الشباب (15-29) سنة	سنوياً		
فلسطين		2017	29.7
الضفة الغربية		2017	29.9
قطاع غزة		2017	29.5
نسبة المسنين 60 سنة فأكثر	سنوياً		
فلسطين		2017	4.6
الضفة الغربية		2017	5.1
قطاع غزة		2017	3.9

مـن خـلال الجـدول يتضـح أن السـكان فـي فلسـطين حسـب إحصـائية العـام 2017م عـددهم

4,952,168 وسكان الضفة الغربية 3,008,770 وسكان قطاع غزة 1,943,398، ويعزو الدارس ذلك إلى أن مساحة الضفة الغربية أكبر من مساحة قطاع غزة كما أن الضفة الغربية تحتوي على أطياف كثيرة في مكوناتها الإسلامية والمسيحية والسامرية. إلخ.

أما معدل الخصوبة فقد بلغت نسبته في فلسطين وفقاً لإحصائية العام (2011-2013) 4.1% بينما في الضفة الغربية 3.7 وقطاع غزة 4.5، ويعزو الدارس ذلك إلى اعتدال المناخ في قطاع غزة وكذلك رغبة الأهالي في قطاع غزة في الإنجاب كوسيلة من وسائل زيادة الأيدي العاملة خاصة في المناطق الريفية.

بلغت نسبة الأفراد من سن (0-14) وفقاً لإحصائية العام 2017م، في فلسطين 38.9 من إجمالي السكان بينما في الضفة الغربية بلغت 36.6 أما في قطاع غزة فقد بلغت 42.6، ويعزو الدارس ذلك إلى معدل الخصوبة في قطاع غزة أعلى من الضفة الغربية، كما أن قطاع غزة مجتمع فتي ويشجع على الانجاب.

بلغت نسبة الشباب من سن (15-26) وفقاً لإحصائية العام 2017م، في فلسطين 29.7 بينما في الضفة الغربية 29.9 أما في قطاع غزة 29.5، حيث أنه لا يوجد فروقات كبيرة بين النسبتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن الزيادة لصالح الضفة الغربية في هذه الفئة ويعزو الدراس ذلك إلى أن الحروب الإسرائيلية المتتالية أثرت على هذه النسبة حيث تم فقدان عدد كبير من هذه الفئة في حروب إسرائيل على قطاع غزة.

نسبة المسنين 60 عام فأكثر حسب إحصائية العام 2017م، بلغت 4.6% بينما في الضفة الغربية 5.1 وفي قطاع غزة 3.9، ويعزو الدارس ذلك إلى أن قطاع غزة مجتمع فتي وأنه نتيجة للحروب الإسرائيلية على غزة تقل نسبة من تصل أعمارهم لـ 60 عام حيث وأنه حسب الملاحظ فإن معظم احصائيات الحروب السابقة على قطاع غزة من الأطفال والشباب والذي يحول دون وصول عدد كير إلى سن الشيخوخة، بينما في الضفة الغربية ورغم وجود الاحتلال الإسرائيلي إلا أن الأمور تكون أكثر استقراراً ويصل عدد كبير إلى سن الشيخوخة، ما يفسر زيادة نسبة الشيخوخة في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة.

6. مؤشرات الأسعار:

جدول رقم (3.3.6) مؤشرات الأسعار في فلسطين[1]

المؤشرات	دورية تحديث المؤشر	السنة	القيمة
الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين خلال العام 2015 (سنة الاساس 2010 = 100)	سنوي	2015	110.99
نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين خلال العام 2015 مقارنة مع العام 2014	سنوي	2015	1.43%
الرقم القياسي لأسعار المنتج في فلسطين خلال العام 2015 (سنة الاساس 2011 = 100)	سنوي	2015	106.07
نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المنتج في فلسطين خلال العام 2015 مقارنة مع العام 2014	سنوي	2015	1.73%
الرقم القياسي لأسعار الجملة في فلسطين خلال العام 2015 (سنة الأساس 2007= 100)	سنوي	2015	123.63
نسبة التغير في الرقم القياسي	سنوي	2015	1.21%

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، مؤشرات مستويات المعيشة (مؤشرات الأسعار في فلسطين)، https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx، بدون رقم صفحة.

لأسعار الجملة في فلسطين خلال العام 2015 مقارنة مع العام 2014			
الرقم القياسي لكميات الانتاج الصناعي في فلسطين خلال العام 2015 (سنة الأساس 2011 =100)	سنوي	2015	106.02
نسبة التغير في الرقم القياسي لكميات الانتاج الصناعي في فلسطين خلال العام 2015 مقارنة مع عام 2014	سنوي	2015	-3.80%

من خلال الجدول يتضح أن:

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين خلال العام 2015م (سنة الأساس 2010= 100)، بلغ 110.99 وهي زيادة كبيرة خلال فترة 5 سنوات، كما أن نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين في العام 2015م مقارنة مع العام 2014م هو 1.43%، ويعزو الدارس ذلك إلى أن دخول المستهلكين ثابتة مقارنة مع التضخم في الأسعار بين العامين وبالتالي فإن الزيادة في العام 2015م ناتجة عن التضخم في الأسعار مع ثبات دخول المستهلكين.
- الرقم القياسي لأسعار المنتج في فلسطين خلال العام 2015م (سنة الأساس 2011 =100) بلغ 106.07 وهي زيادة كبيرة خلال 4 أعوام، كما أن نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المنتج في فلسطين في العام 2015م مقارنة العام 2014م هي 1.73%، ويعزو الدارس ذلك إلى أنه خلال العامين هناك زيادة في أسعار المواد الخام ما يدفع المنتجين إلى زيادة الأسعار لتغطية تكاليف الإنتاج.
- الرقم القياسي لأسعار الجملة في فلسطين خلال العام 2015م (سنة الأساس 2007=100) هو 123.63، كما أن نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة في فلسطين خلال العام 2015م مقارنة بالعام 2014م هي 1.21% ويعزو الدارس التغير في النسبة إلى الزيادة في أسعار المواد الخام الداخلة في تصنيع المنتجات المحلية، أو الزيادة في الضرائب والرسوم الجمركية للمنتجات المستوردة خلال العامين.

- الـرقم القياسـي لكميـات الإنتـاج الصـناعي فـي فلسـطين خـلال العـام 2015م (سـنة الأسـاس 2011=100) هو 106,02 وهـي زيـادة كبيرة خـلال الـ 4 أعوام، كما أن نسبة التغير فـي الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي في فلسطين خلال العام 2015م مقارنة مع العام 2014م هي 3,80%- ويعزو الدارس التراجع في النسبة خلال العامين دخول سلع مستوردة بأسعار أقل من السلع المصنعة محلياً ما يخفض من الطلب عليها وبالتالي فإن النقص فـي الـرقم القياسـي للأسعار جاء للموازنة بين الأسعار في السوق المحلي، حيث أنه كلما كان هناك استيراد لمنتجات أجنبية بأسعار أقل أو توازي الأسعار المحلية فإن المنافسة تزداد.

رابعاً: المشروعات الصغيرة وتحسين مستوى المعيشة في قطاع غزة:

بعد استعراض الظروف المعيشية لسكان فلسطين بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص، فإنه يتبين بشكل واضح أنه هناك حاجة لوجود وعمل المشروعات الصغيرة في قطاع غزة من أجل تقليل معدلات الفقر والحد من نسبة البطالة من ناحية، وتحسين الظروف المعيشية للسكان من ناحية أخرى.

ويرى الدارس أنه في حال تشجيع ثقافة العمل ضمن المشروعات الصغيرة فإن ذلك سوف يعمل على استيعاب الأيدي العاملة بصورة كبيرة وكذلك تقليل بطالة خريجي الجامعات والحرفيين والمهنيين، كما أن وبعد تحقيق الدخل المالي المتوقع بعد العمل في المشروعات الصغيرة فإن ذلك يساهم في تقليل معدلات الفقر في قطاع غزة.

ويقترح الدارس مجموعة من السبل لتحسين الظروف المعيشية في قطاع غزة تتمثل في التالي:

- تشجيع العمل في القطاع الخاص بشكل عام والمشروعات الصغيرة – لسهولة العمل فيها وسهولة إقامتها–بشكل خاص.
- دعم التعليم المهني والتقني حيث أن المجتمع يحتاج للحرف والمهن الأساسية من سباكة وكهرباء. إلخ بصورة دورية ومستمرة.
- دعم الأسواق النظامية ومحاربة السوق السوداء.
- دعم المشروعات الصغيرة من خلال تقديم إعانات حكومية وإعانات إنتاجية وتقليل الضرائب.
- مراقبة الأسعار ومحاربة الاحتكار للسلع والخدمات.

خاتمة الفصل الثالث:

استعرض الدارس من خلال الفصل الثالث، ثلاثة مباحث رئيسة وهي:

- المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة.
- المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من الفقر.
- المشروعات الصغيرة ودورها في تحسين مستوى المعيشة.

واجتهد الدارس لتقديم إطار نظري يغطي هذه المفاهيم من العديد من المصادر والمراجع بالإضافة إلى تعليقه الخاص على المفاهيم والمصطلحات.

ولقد أورد الدارس العديد من البيانات والجداول الرسمية المنشورة عبر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كما قام بالتعليق على هذه الجداول والبيانات وتفسيرها.

ويبدو بشكل واضح ومن خلال ما تم عرضه من إطار نظري وبيانات رسمية منشور واحصائيات رسمية أن قطاع غزة يعاني من مشكلات في العمالة والتشغيل كما أن معدلات الفقر أعلى من الضفة الغربية وفي تزايد مستمر، كمان مستويات المعيشة لا تلبي احتياجات الأفراد في قطاع غزة، ولذلك فإن المشروعات الصغيرة تعتبر من وجهة نظر الدارس أنها من الحلول الاقتصادية الممكنة واللازمة لطبيعة جغرافيا وسكان والظروف السياسية لقطاع غزة.

الفصل الرابع
الطريقة والإجراءات

المقدمة:

أولاً: منهج الدراسة.

ثانياً: مصادر الدراسة.

ثالثاً: مجتمع الدراسة.

رابعاً: عينة الدراسة.

خامساً: أداة الدراسة.

سادساً: خطوات بناء الاستبانة.

سابعاً: صدق الاستبانة Validity.

ثامناً: ثبات الاستبانة Reliability.

تاسعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة.

الفصل الرابع
الطريقة والإجراءات

المقدمة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقيق الأهداف التي تسعى الدراسة إليها.

وبناء على ذلك، تناول هذا الفصل وصفاً للمنهج المتبع، ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصفٌ مفصلٌ لجميع هذه الإجراءات.

أولاً: منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الدارس باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة وصفاً دقيقاً، والتعبير عنها كيفاً وكماً، وذلك من خلال تحليل بياناتها، ودراسة العلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

ويعرف الحمداني[1] المنهج الوصفي التحليلي بأنه "المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، ويتطلب معرفة المشاركين في الدارسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات".

ثانياً: مصادر الدراسة:

لقد استخدم الدارس مصدرين أساسيين للمعلومات وهما:

1. **المصادر الثانوية:** حيث اتجه الدارس في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية، والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات

[1] موفق الحمداني (2006)، مناهج البحث العلمي، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، ص 100.

والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الدارس إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

ثالثاً: مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع غزة وبلغ عددها 51973[1] مشروع حسب الاحصائيات وعليه يتكون المجتمع من أصحاب تلك المشاريع والعاملين فيها.

رابعاً: عينة الدراسة:

العينة الاستطلاعية: تكّونت عينة الدراسة الاستطلاعية من 30 من أصحاب المشروعات أو العاملين، تم اختيارهم بطريقة عشوائية بغرض تقييم أداة الدراسة، والتحقق من صلاحيتها للتطبيق على العينة الأصلية، وقد تم إدخالها في التحليل النهائي، نظراً لعدم وجود خلل في الصدق والثبات.

العينة الأصلية "الفعلية": تم استخدام العينة العشوائية في اختيار عينة الدراسة وتم احتساب ذلك من خلال معادلة ستيفن ثامبسون لاحتساب العينة فقد بلغت (381) من أصحاب المشروعات او العاملين فيها وتم توزيع أداه الدراسة واسترد الدارس (342) أي بما نسبته (89.7%)، وتعتبر نسبة مقبولة لإجراء الاختبارات الإحصائية والتحقق من فرضيات الدراسة.

خامساً: أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول " المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية "، وتتكون من ثلاث أقسام رئيسة هي:

القسم الأول: وهو عبارة عن **بيانات شخصية** عن المستجيبين تتضمن (الجنس، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخبرة، المنطقة الجغرافية، نوع المؤسسة، صفة الملكية، صفة العمل في المشروع).

القسم الثاني: ويتعلق **دور المشروعات الصغيرة**، ويتكون من 30 فقرة، موزع على 3 مجالات هي:

المجال الأول: دورها في الحد من البطالة، ويتكون من (10) فقرات.

المجال الثاني: دورها في الحد من الفقر، ويتكون من (10) فقرات.

المجال الثالث: دورها في تحسين مستوى المعيشة، ويتكون من (10) فقرات.

---

[1] تقرير التعداد العام للسكان والمنشآت (2017)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين.

القسم الثالث: ويتعلق **تحقيق التنمية الاقتصادية**، ويتكون من (10) فقرات.

القسم الرابع: ويتعلق **في وصف واقع المشروعات والمشكلات التي تواجهها ووسائل تطويرها**، ويتكون من 30 فقرة موزعين على 3 مجالات وهي.

المجال الأول: واقع المشروعات الصغيرة، ويتكون من (10) فقرات.

المجال الثاني: المشكلات التي تواجه المشروعات، ويتكون من (10) فقرات.

المجال الثالث: سبل ووسائل تطوير المشروعات الصغيرة، ويتكون من (10) فقرات.

وقد تم استخدام المقياس من 1-10 لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة، حيث أنه كلما اقتربت الدرجة من الرقم 10 دلَّ ذلك على الموافقة الشديدة على ما ورد في الفقرة والعكس صحيح، والجدول (14) يوضح ذلك:

جدول (4.1): درجات المقياس المستخدم في الاستبانة

الاستجابة	غير موافق بشدة								موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

سادساً: خطوات بناء الاستبانة:

قام الدارس بإعداد أداة الدراسة للتعرف على " المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية "، واتبع الدارس الخطوات التالية لبناء الاستبانة: -

1. مراجعة أسئلة وأهداف ومتغيرات وفرضيات الدراسة.
2. الاطلاع على الأدب الإداري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة، وتحديد مجالاتها، وصياغة فقراتها.
3. استشار الدارس المشرف وعدداً من أساتذة الجامعات السودانية والفلسطينية في تحديد مجالات الاستبانة وصياغة فقراتها وبلغ عددهم (6)، (انظر ملحق رقم 1).
4. تم تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الاستبانة.
5. تم تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
6. تم مراجعة وتنقيح الاستبانة من قبل المشرف.
7. في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية، (ملحق رقم 2).

سابعاً: صدق الاستبانة Validity:

صدق الاستبانة يعني: "أن تقيس الاستبانة ما وضعت لقياسه"[1]، كما يقصد بصدق الاستبانة: "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها[2]"، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1. الصدق من وجهة نظر المحكمين "الصدق الظاهري":

يقصد بصدق المحكمين: "أن يختار الدارس عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة[3]" حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (6) من المتخصصين في مجال الاقتصاد، وأسماء المحكمين بالملحق رقم (1)، وقد استجاب الدارس لآراء المحكمين، وقام بإجراء ما يلزم من حذف وإضافة وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، حتى خرجت الاستبانة في صورتها النهائية –انظر الملحق رقم (2).

2. صدق المقياس:

أ –الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد قام الدارس بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

يوضح جدول (15) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " **واقع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة** " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

---

[1] زياد الجرجاوي (2010)، القواعد المنهجية لبناء الاستبيان، الطبعة الثانية، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين، ص 105

[2] ذوقان عبيد وآخرون (2001)، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر، عمان، الأردن، ص 179

[3] زياد الجرجاوي (2010)، مرجع سابق ، ص 107

جدول (4.2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " واقع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	لدى أصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة معرفة عامة بإدارتها.	0.744*	0.000
2.	لدى أصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة معرفة بحجمها وأنواعها.	0.661*	0.000
3.	يوجد دعم من قبل الحكومة والجهات المختصة في حال حدوث خسائر.	0.700*	0.000
4.	يوجد منافسة لمنتجات المشروعات من المنتجات الأخرى من نفس الصنف.	0.426*	0.019
5.	يتم تدقيق حسابات المشروعات الصغيرة بشكل دوري.	0.731*	0.000
6.	عائدات المشروعات الصغيرة تقوم بتغطية الرواتب والمصروفات.	0.809*	0.000
7.	تعمل المشروعات الصغيرة وفق خطة إدارة موضوعة.	0.691*	0.000
8.	تقوم إدارة المشروعات بعقد الدورات التدريبية لتطوير أداء العاملين فيها.	0.736*	0.000
9.	يحصل العاملون في المشروعات الصغيرة على حقوقهم المنصوص عليها في القانون الفلسطيني.	0.790*	0.000
10.	تتلاءم أجور العاملين في المشروعات الصغيرة مع الجهد الذي يقدمونه.	0.793*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (4.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " **المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة في قطاع غزة**" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة في قطاع غزة "والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	تساهم المشروعات الصغيرة في التقليل من نسبة المشاركة في الوظائف الحكومية ودعمت الاتجاه الى العمل الحر والريادة	0.813*	0.000
2.	تساهم المشروعات الصغيرة في استقطاب عدد كبير من خريجي الجامعات.	0.735*	0.000

.3	يوجد متابعة من قبل المؤسسة الممولة على استمرارية عمل المشروع مما يتسبب في زيادة عدد الموظفين	0.619*	0.000
.4	تعكف إدارة المشروعات الصغيرة على توظيف اصحاب الكفاءات من كافة التخصصات والمحافظات في قطاع غزة.	0.679*	0.000
.5	تعكف إدارة المشروعات الصغيرة على تثبيت عدد من الموظفين بشكل دائم.	0.673*	0.000
.6	المشروعات الصغيرة لها دور هام في خلق فرص عمل جديدة ومستدامة.	0.796*	0.000
.7	تساهم المشروعات الصغيرة القائمة في بناء وافتتاح مشروعات أخرى مما يضاعف أعداد الموظفين بشكل دوري.	0.657*	0.000
.8	تساهم المشروعات الصغيرة في إيجاد عائدات مالية ثابتة لأصحابها وللموظفين فيها وبالتالي زيادة فرصة استيعاب عدد أكبر من الموظفين والعمال.	0.520*	0.000
.9	تساهم المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل مؤقتة ودائمة.	0.581*	0.000
.10	المشروعات الصغيرة تحارب البطالة من خلال إيجاد بدائل عن الوظائف الحكومية والخاصة والأهلية.	0.622*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (4.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " **المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من الفقر في قطاع غزة** " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة في قطاع غزة " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	تستوعب المشروعات الصغيرة أصحاب الكفاءة من الفقراء ومحدودي الدخل.	0.535*	0.002
.2	العاملون في المشروعات الصغيرة أصبحوا قادرين على كفاية أنفسهم مالياً بعد عملهم في المشروعات الصغيرة.	0.580*	0.001

.3	المشروعات الصغيرة تقوم ببيع منتجاتها بنظام البيع المخفض للفقراء وذوي الدخل المحدود.	0.827*	0.000
.4	تساهم المشروعات الصغيرة في تأهيل الأسر الفقيرة من خلال تعليمهم مهنة أو حرفة تساعد في تمكينهم اقتصاديا.	0.801*	0.000
.5	تعمل المشروعات الصغيرة على تغيير نظرة المجتمع للفقراء من كونهم مستهلكين إلى منتجين وقادرين على الإنتاج.	0.685*	0.000
.6	تساهم المشروعات الصغيرة في انتقال الفقراء من العوز والحاجة إلى الاكتفاء الذاتي.	0.742*	0.000
.7	تسعى المشروعات الصغيرة إلى تعزيز ثقافة استيعاب واحتضان الفقراء الغير حاصلين على فرصة عمل حكومية أو خاصة أو أهلية.	0.779*	0.000
.8	تتطلع المشروعات الصغيرة إلى الارتقاء بمستوى الفقراء اجتماعياً واقتصادياً ومعيشياً.	0.857*	0.000
.9	تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في التمكين الاجتماعي والنفسي والاقتصادي والمعيشي للفقراء ومحدودي الدخل.	0.775*	0.000
.10	المشروعات الصغيرة تحارب الفقر من خلال توفير كافة البدائل للفقراء من فرص عمل ودخل مناسب وسمعة اجتماعية طيبة.	0.727*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (4.5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " **المشروعات الصغيرة ودورها في تحسين مستوى المعيشة للأفراد** " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " المشروعات الصغيرة ودورها في تحسين مستوى المعيشة للأفراد " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	تساهم المشروعات الصغيرة في تحسين نوعية السكن الذي يسكن فيها أصحابها والعاملين فيها.	0.750*	0.000
.2	تساهم المشروعات الصغيرة في اقتناء ممتلكات جديدة لأصحابها والعاملين فيها.	0.826*	0.000

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.3	تساهم المشروعات الصغيرة في زيادة نسبة الادخار لدى أصحابها والعاملين فيها.	0.831*	0.000
.4	تساهم المشروعات الصغيرة في الإنفاق على الخدمات التعليمية بشكل ملحوظ.	0.898*	0.000
.5	تساهم المشروعات الصغيرة في الإنفاق على الخدمات الصحية بشكل ملحوظ.	0.747*	0.000
.6	يحصل أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها على دخل كافي بعد تشغيل المشروعات.	0.585*	0.001
.7	أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها أصبحوا مساهمين في اتخاذ القرارات الأسرية.	0.716*	0.000
.8	تساهم المشروعات الصغيرة في تحسين وجودة الطعام المستهلك لأصحابها والعاملين فيها وذويهم.	0.736*	0.000
.9	تساهم المشروعات الصغيرة في تحسين وجودة الكساء والملابس لأصحابها والعاملين فيها وذويهم.	0.713*	0.000
.10	تساهم المشروعات الصغيرة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأصحابها والعاملين فيها.	0.611*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (4.6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " **تحقيق التنمية الاقتصادية** " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " تحقيق التنمية الاقتصادية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	تعتبر المشروعات الصغيرة من ضمن أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية	0.545*	0.002
.2	تساهم المشروعات الصغيرة في دعم البنية التحتية المناسب	0.639*	0.000
.3	أسهمت المشروعات الصغيرة في توفير فرص عمل والحد من البطالة	0.821*	0.000
.4	علمت المشروعات الصغيرة في الحد من حالات الفقر وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي	0.871*	0.000
.5	تعمل المشروعات الصغيرة على تحريك العجلة الاقتصادية	0.728*	0.000
.6	عززت المشروعات الصغيرة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي	0.579*	0.001
.7	وفرت المشروعات الصغيرة لأصحابها دخلًا مناسب لسد احتياجاتهم المختلفة	0.650*	0.000
.8	شاركت المشروعات الصغيرة في دعم البحث العلمي في المجال الاقتصادي	0.608*	0.000
.9	تلتزم المشروعات الصغيرة بالإجراء الإداري والمالي من قبل الهيئات المحلية التي تطبق اليات التنمية الاقتصادية	0.601*	0.000
.10	وفرت المشروعات الصغيرة وعاء مالي لدعم عملية التنمية الاقتصادية	0.563*	0.001

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (4.7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " **المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية** " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.7): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	ضعف التمويل الموجه لقطاع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.	0.519*	0.003
.2	اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي تؤثر سلباً على المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.	0.677*	0.000
.3	عدم وجود سياسات اقتصادية حكومية داعمة للمشروعات الصغيرة.	0.549*	0.002
.4	ضعف القدرة على توفير الضمانات المقدمة من أصحاب المشروعات الصغيرة يؤدي لصعوبة الحصول على التمويل المطلوب.	0.766*	0.000
.5	عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية تؤدى إلى عدم الاستقرار وفشل المشروعات الصغيرة.	0.506*	0.004
.6	ضعف التسهيلات المالية والائتمانية من قبل البنوك.	0.811*	0.000
.7	الإجراءات التي تقررها وتنفذها سلطة المعابر الفلسطينية في عملية الاستيراد والتصدير تعتبر معقدة.	0.562*	0.001
.8	صعوبة التصدير لخارج قطاع غزة بسبب الإجراءات التي يمليها الجانب الإسرائيلي على المعابر.	0.800*	0.000
.9	تواجه المشروعات الصغيرة صعوبة في توفير عاملين وفنيين مهرة وذوي خبرة في العمل.	0.555*	0.001
.10	عدم مشاركة أصحاب المشروعات الصغيرة في المعارض والندوات من شأنها أن تضعف اكتساب الخبرة المطلوبة.	0.612*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (4.8) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " **السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة** " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (4.8): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	العمل على اعداد دراسات جدوى اقتصادية متخصصة من أجل ضمان استمرار عمل المشروعات الصغيرة.	0.716*	0.000
2.	العمل على تنمية قدرات وتطوير كفاءة أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها من خلال تنفيذ برامج تدريبية مهنية متخصصة محلية ودولية.	0.806*	0.000
3.	العمل على زيادة الدعم المقدم من قبل الجهات الحكومية والدولية والخاصة لقطاع المشروعات الصغيرة.	0.705*	0.000
4.	إنشاء حاضنات للمشروعات الصغيرة تكون بمثابة مراجع وقواعد بيانات ودليل إرشادي لأصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها.	0.768*	0.000
5.	العمل على مشاركة أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها في المعارض والندوات المحلية والخارجية وذلك من أجل تنويع الخبرات الفنية والإدارية.	0.610*	0.000
6.	العمل على تشجيع المستثمرين في تقديم منح وقروض يتم توجيهها للمشروعات الصغيرة ومنحها فترة سماح للعام الأول.	0.856*	0.000
7.	تنفيذ شراكات وتفاهمات مع البنوك المحلية من أجل تنفيذ تسهيلات مالية وائتمانية لأصحاب المشروعات الصغيرة.	0.757*	0.000
8.	العمل على إيجاد بدائل للصعوبات الخاصة بالتصدير من خلال التسويق الإلكتروني للمنتجات القابلة للتسويق عبر الإنترنت.	0.800*	0.000
9.	العمل على تفعيل إطار قانوني ناظم لإدارة المشروعات الصغيرة وتحديد شروط لتشغيلها والرقابة عليها.	0.679*	0.000
10.	العمل على نسج شبكة علاقات محلية وعربية ودولية من أصحاب الأموال والأعمال من أجل تمويل المشروعات الصغيرة المحلية وذلك من أجل القيام بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.	0.571*	0.001

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

ب – الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الاستبانة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

يبين جدول (4.9) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

جدول (4.9): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
واقع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة	0.432*	0.000
المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة في قطاع غزة	0.748*	0.000
المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من الفقر في قطاع غزة	0.758*	0.000
المشروعات الصغيرة ودورها في تحسين المعيشة للأفراد	0.793*	0.000
تحقيق التنمية الاقتصادية	0.793*	0.000
المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة	0.814*	0.000
السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة	0.743*	0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ثامناً: ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة هو أن تعطي الاستبانة نفس النتائج إذا أعيد تطبيقها عدة مرات متتالية، ويقصد به أيضا إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها, أو ما هي درجة اتساقه، وانسجامه، واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة[1].

وقد تحقق الدراس من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient ، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (4.10).

[1] زياد الجرجاوي (2010)، القواعد المنهجية لبناء الاستبيان، الطبعة الثانية، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين، ص 97

جدول (4.10): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
واقع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة	10	0.891
المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة في قطاع غزة	10	0.864
المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من الفقر في قطاع غزة	10	0.904
المشروعات الصغيرة ودورها في تحسين المعيشة للأفراد	10	0.908
تحقيق التنمية الاقتصادية	10	0.821
المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة	10	0.716
السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة	10	0.899
الدرجة الكلية للاستبانة	**70**	**0.951**

واضح من النتائج الموضحة في جدول (22) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.716، 0.908)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.951)، وهذا يعنى أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (2) قابلة للتوزيع. ويكون الدارس قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

تاسعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences(SPSS).

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.
2. المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي والانحراف المعياري.

3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد استخدمه الدارس لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة وكذلك لدراسة العلاقة بين المجالات.
5. نموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط و المتعدد (Simple & Linear Regression Model Multiple).
6. اختبار t للعينتين المستقلتين (Independent Samples t Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين فقط.
7. اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way Analysis of Variance – ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

المقدمة.

أولاً: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية.

ثانياً: المحك المعتمد في الدراسة.

ثالثاً: تحليل فقرات الاستبانة.

رابعاً: تحليل فقرات المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

خامساً: تحليل فقرات السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة.

سادساً: اختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة، واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على البيانات الشخصية للمستجيبين لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، حيث تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

أولاً: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية:

فيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية:

- **توزيع عينة الدراسة حسب الجنس**

جدول (5.1): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	297	86.8
أنثى	45	13.2
المجموع	**342**	**100.0**

يتضح من جدول (5.1) أن ما نسبته 86.8% من عينة الدراسة هم من الذكور، بينما 13.2% هم من الإناث ويرى الدارس أن هذه النسب تبدو منطقية، بل تعكس مدى اهتمام بعنصر الذكور في تحمل ضغوط العمل وتبعاته.

شكل رقم (5.1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

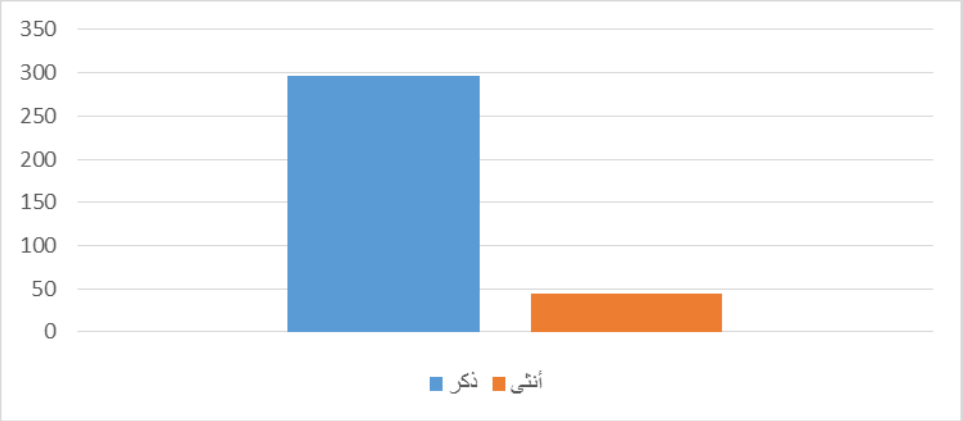

- **توزيع عينة الدراسة حسب العمر**

جدول (5.2): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
20 سنة فأقل	47	13.7
30-21 سنة	166	48.5
40-31 سنة	121	35.4
أكثر من 40 سنة	8	2.3
المجموع	**342**	**100.0**

يتضح من جدول (5.2) أن ما نسبته 13.7% من عينة الدراسة هم أعمارهم من 20 سنة فأقل، بينما 48.5% هم من الذين أعمارهم ما بين 21 إلى 30 سنة، بينما 35.4% هم من الذين أعمارهم ما بين 31 إلى 40 سنة، بينما 2.3% هم من الذين أعمارهم أكثر من 40 سنة.

شكل رقم (5.2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر.

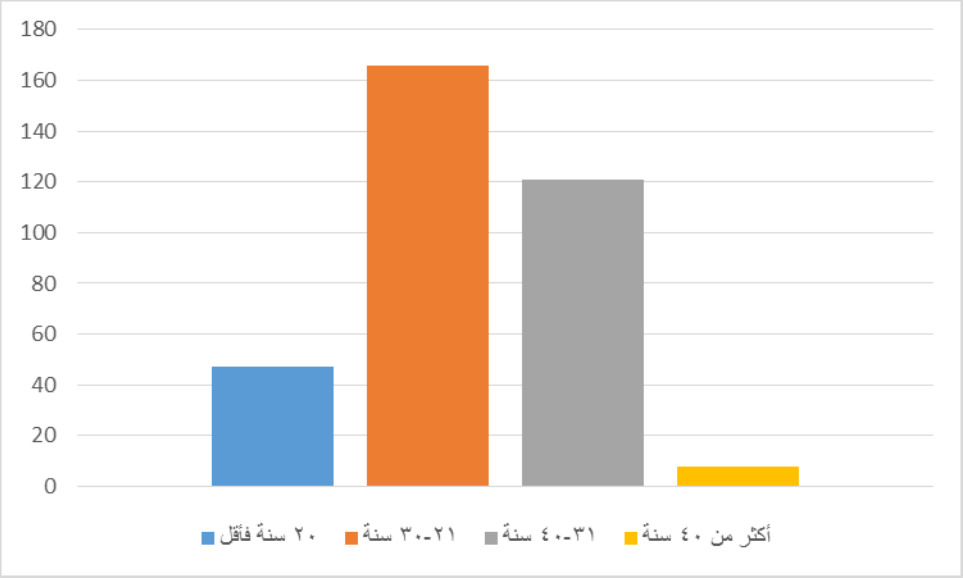

- **توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية**

جدول (5.3): توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية %
أعزب	180	52.6
متزوج	162	47.4
المجموع	**342**	**100.0**

يتضح من جدول (5.3) أن ما نسبته 52.6% من عينة الدراسة هم الذين غير المتزوجين، بينما 47.4% هم من المتزوجين.

شكل رقم (5.3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية.

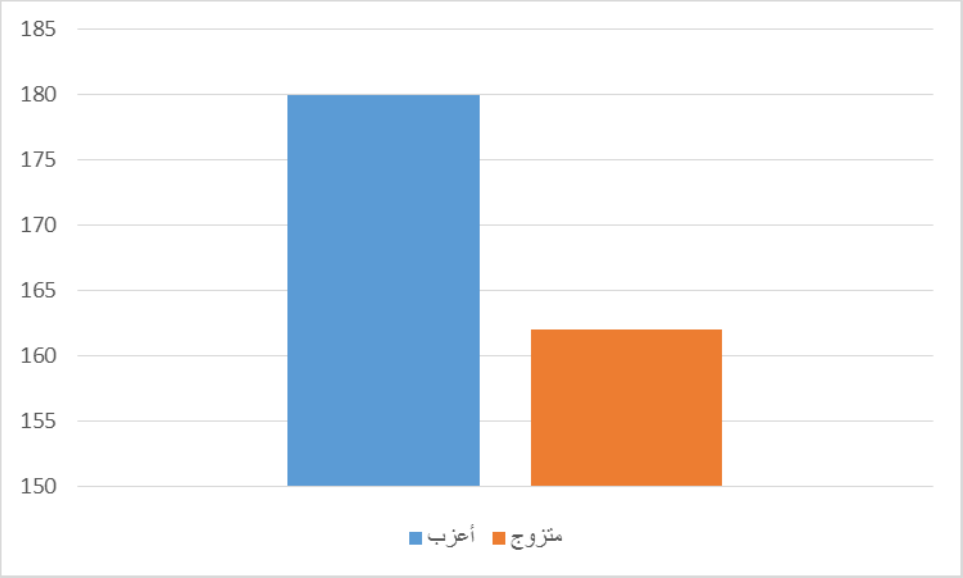

- **توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة**

جدول (5.4): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
5 سنوات فأقل	212	62.0
6-15 سنة	111	32.5
أكثر من 16 سنة	19	5.5
المجموع	**342**	**100.0**

يتضح من جدول (5.4) أن ما نسبته 62.0% من عينة الدراسة هم الذين سنوات خبرتهم 5 سنوات فأقل، بينما 32.5% هم من الذين سنوات خبرتهم من 6 إلى 15 سنة، بينما 5.5% هم من الذين سنوات خبرتهم أكثر من 16 سنة.

شكل رقم (5.4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

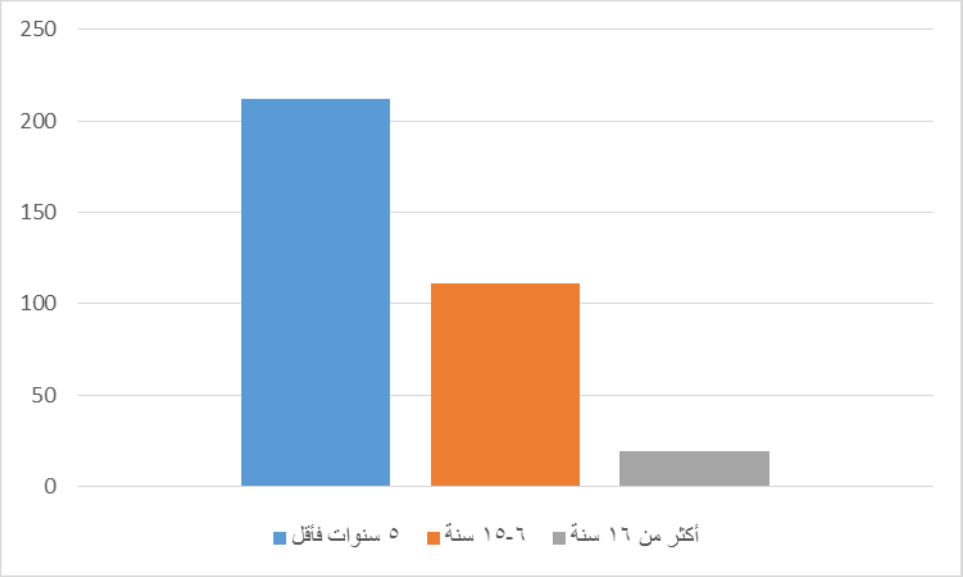

- **توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي**

جدول (5.5): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
ثانوية عامة فأقل	53	15.5
جامعي	276	80.7
دراسات عليا	13	3.8
المجموع	**342**	**100.0**

يتضح من جدول (5.5) أن ما نسبته 15.5% من عينة الدراسة هم من حملة الثانوية العامة فأقل، بينما 80.7% هم من حملة الشهادة الجامعية البكالوريوس، بينما 3.8% هم من حملة الدراسات العليا الماجستير أو الدكتوراه

شكل رقم (5.5) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

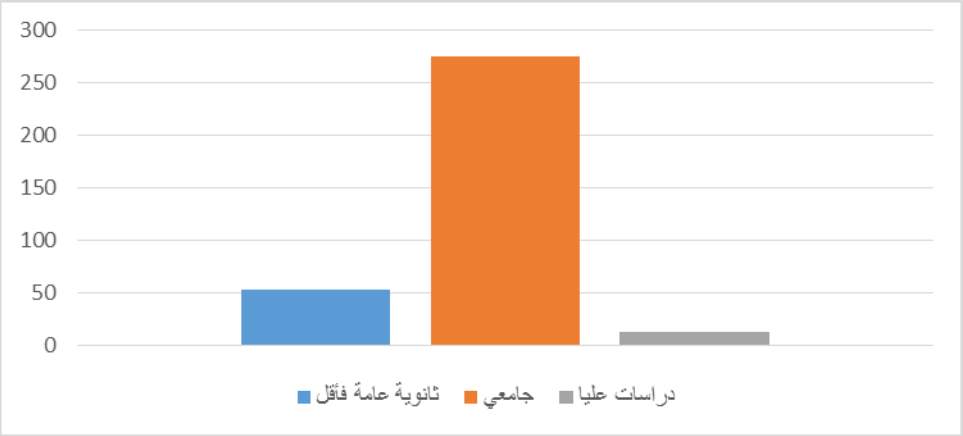

- **توزيع عينة الدراسة حسب نوع المؤسسة**

جدول (5.6): توزيع عينة الدراسة حسب نوع المؤسسة

نوع المؤسسة	العدد	النسبة المئوية %
مشروعات تجارية	148	43.3
مشروعات خدماتية	45	13.2
مشروعات صناعية	78	22.8
مشروعات زراعية	55	16.1
مشروعات أخرى	16	4.7
المجموع	**342**	**100.0**

يتضح من جدول (5.6) أن ما نسبته 43.3% من عينة الدراسة هم يعملون في مشروعات تجارية، بينما 13.2% هم من الذين يعملون في مشروعات خدماتية، بينما 22.8% هم من الذين يعملون في مشروعات صناعية، بينما 16.1% هم من الذين يعملون في مشروعات زراعية، بينما 4.7% هم من الذين يعملون في مشروعات أخرى.

شكل رقم (5.6) يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع المؤسسة.

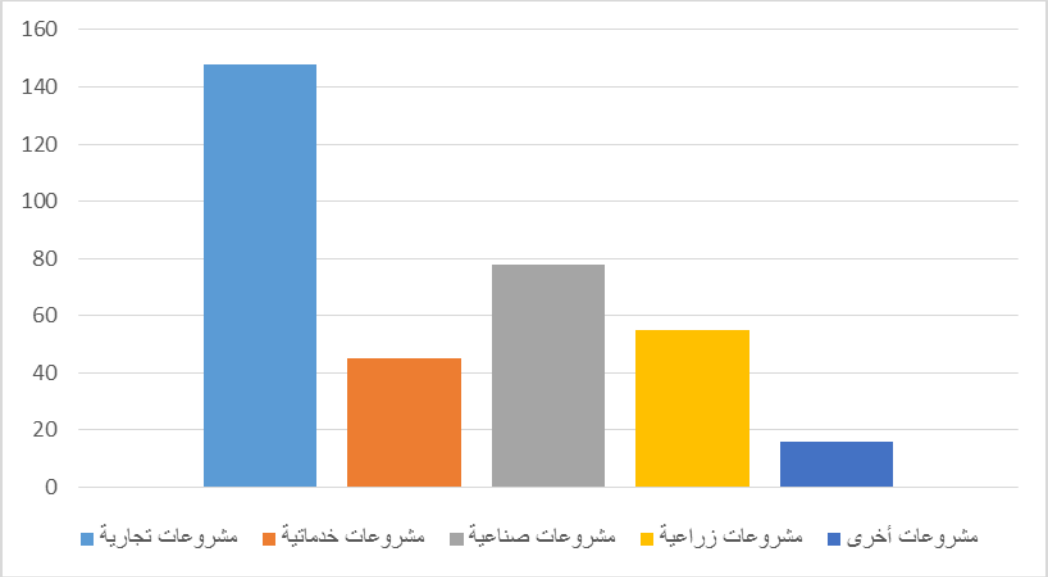

- **توزيع عينة الدراسة حسب المنطقة الجغرافية**

جدول (5.7): توزيع عينة الدراسة حسب المنطقة الجغرافية

المنطقة الجغرافية	العدد	النسبة المئوية %
محافظة شمال غزة	67	19.6
محافظة غزة	132	38.6
محافظة الوسطى	38	11.1
محافظة خان يونس	77	22.5
محافظة رفح	28	8.2
المجموع	**342**	**100.0**

يتضح من جدول (5.7) أن ما نسبته 19.6% من عينة الدراسة هم من محافظة غزة، بينما 38.6% هم من محافظة غزة، بينما 11.1% هم من محافظة الوسطى، بينما 22.5% هم من محافظة خان يونس، بينما 8.2% هم من محافظة رفح

شكل رقم (5.7) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المنطقة الجغرافية.

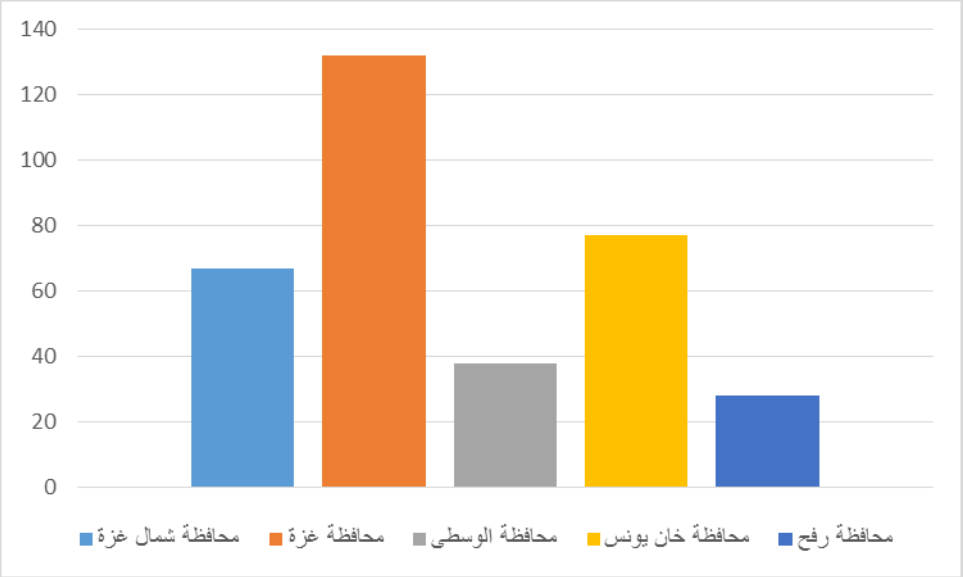

- **توزيع عينة الدراسة حسب صفة الملكية في المشروعات**

جدول (5.8): توزيع عينة الدراسة حسب صفة الملكية في المشروعات

صفة الملكية في المشروعات	العدد	النسبة المئوية %
ملكية فردية	42	12.3
ملكية أسرية	73	21.3
ملكية أخرى	226	66.4
المجموع	**342**	**100.0**

يتضح من جدول (5.8) أن ما نسبته 12.3% من عينة الدراسة ملكيتهم فردية، بينما 21.3% ملكيتهم أسرية، بينما 66.4% ملكية أخرى.

شكل رقم (5.8) يوضح توزيع أفراد العينة حسب صفة الملكية في المشروع.

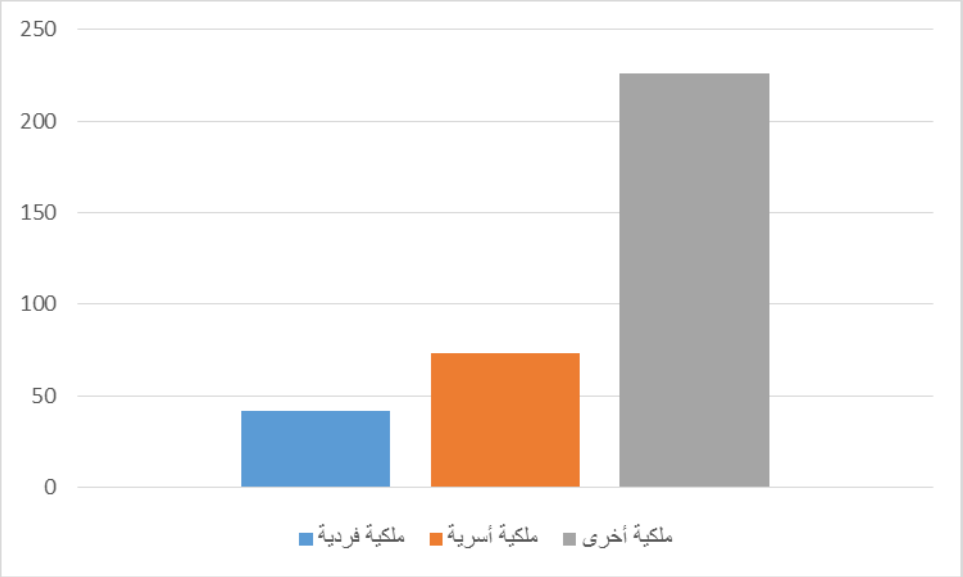

- **توزيع عينة الدراسة حسب صفة العمل في المشروع**

جدول (5.9): توزيع عينة الدراسة حسب صفة العمل في المشروع

صفة العمل في المشروع	العدد	النسبة المئوية %
مدير ومالك	59	17.3
مدير	33	9.6
موظف	152	44.4
عامل	90	26.3
غير ذلك	8	2.4
المجموع	**342**	**100.0**

يتضح من جدول (5.9) أن ما نسبته 17.3% من عينة الدراسة هم من المدراء والملاك، بينما 9.6% هم من المدراء، بينما 44.4% هم من الموظفين، بينما 26.3% هم من العمال، بينما 2.4% هم من غير ذلك.

جدول (5.9): توزيع عينة الدراسة حسب صفة العمل في المشروع

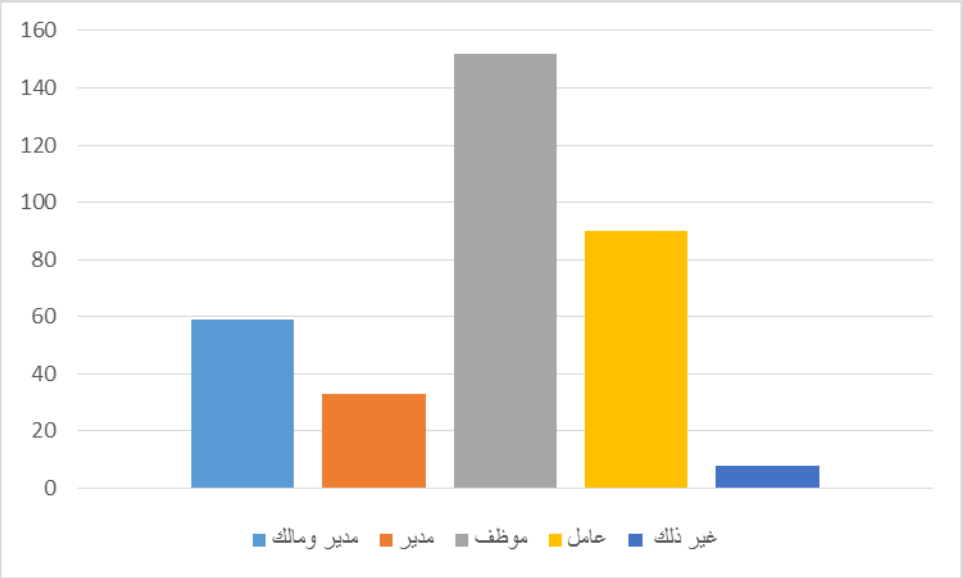

ثانياً: المحك المعتمد في الدراسة:

لتفسير نتائج الدراسة والحكم على مستوى الاستجابة، اعتمد الدارس على ترتيب المتوسطات الحسابية على مستوى المجالات للاستبانة، ومستوى الفقرات في كل مجال، وقد حدد الدارس درجة الموافقة حسب المحك المعتمد للدراسة، كما هو موضح في الجدول (5.10):

جدول (5.10): يوضح المحك المعتمد في الدراسة

المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	درجة الموافقة
من 1- 2.8	من 10% - 28%	منخفضة جداً
أكبر من 2.8 - 4.6	أكبر من 28% - 46%	منخفضة
أكبر من 4.6 - 6.4	أكبر من 46% - 64%	متوسطة
أكبر من 6.4 - 8.2	أكبر من 64% - 82%	كبيرة
أكبر من 8.2 - 10	أكبر من 82% - 100%	كبيرة جداً

ثالثاً: تحليل فقرات الاستبانة

1. **تحليل فقرات مجال " واقع المشاريع الصغيرة"**: تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة. النتائج موضحة في جدول (5.11).

جدول (5.11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال " واقع المشاريع الصغيرة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1.	لدى أصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة معرفة عامة بإدارتها.	6.39	1.736	63.90	3	متوسطة
2.	لدى أصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة معرفة بحجمها وأنواعها.	6.49	1.610	64.90	2	كبيرة
3.	يوجد دعم من قبل الحكومة والجهات المختصة في حال حدوث خسائر.	5.77	1.832	57.70	10	متوسطة
4.	يوجد منافسة لمنتجات المشروعات من المنتجات الأخرى من نفس الصنف.	6.57	1.869	65.70	1	كبيرة
5.	يتم تدقيق حسابات المشروعات الصغيرة بشكل دوري.	6.22	1.939	62.20	4	متوسطة
6.	عائدات المشروعات الصغيرة تقوم بتغطية الرواتب والمصروفات.	6.03	1.853	60.30	6	متوسطة
7.	تعمل المشروعات الصغيرة وفق خطة إدارة موضوعة.	6.14	2.079	61.40	5	متوسطة
8.	تقوم إدارة المشروعات بعقد الدورات التدريبية لتطوير أداء العاملين فيها.	5.90	2.293	59.00	8	متوسطة
9.	يحصل العاملون في المشروعات الصغيرة على حقوقهم المنصوص عليها في القانون الفلسطيني.	5.81	2.302	58.10	9	متوسطة
10.	تتلاءم أجور العاملين في المشروعات الصغيرة مع الجهد الذي يقدمونه.	5.91	2.257	59.10	7	متوسطة
جميع فقرات المجال معاً		**6.12**	**1.424**	**61.20**		**متوسطة**

من جدول (5.11) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " **يوجد منافسة لمنتجات المشروعات من المنتجات الأخرى من نفس الصنف**." يساوي 6.57 (الدرجة الكلية من 10) أي أن الوزن النسبي 65.70%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وقد حصلت هذه الفقرة على أعلى متوسط حسابي في هذا المجال، **ويعزو الدارس ذلك إلى** أن طبيعة المنتجات التي تقوم بإنتاجها المشروعات الصغيرة تكون إما أن تكون جديدة على السوق المحلي وهذا يتطلب مهارات تسويقية عالية، أو أنها تدخل في منافسة شديدة مع المنتجات المحلية الأخرى والتي حصلت على ثقة الزبائن منذ فترة طويلة بالإضافة إلى وجود منتجات مستوردة قد تكون ذات جودة أعلى وأسعار أقل.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " **يوجد دعم من قبل الحكومة والجهات المختصة في حال حدوث خسائر**." يساوي 5.77 أي أن الوزن النسبي 57.70%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وقد حصلت هذه الفقرة على أقل متوسط حسابي في هذا المجال، **ويعزو الدارس ذلك إلى** افتقار القطاع الخاص بشكل عام وقطاع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة إلى الدعم الحكومي ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب الفنية والاقتصادية والسياسية.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمجال " **واقع المشروعات الصغيرة** " يساوي 6.12 أي أن الوزن النسبي 61.20%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، **ويعزو الدارس ذلك إلى** أن طبيعة العمل في القطاع الخاص بشكل عام وقطاع المشروعات الصغيرة بشكل خاص تعتبر فكرة جديدة في قطاع غزة، ولا زالت تنتهج نهج التجربة والخطأ، وفي تقييم الدارس أن هذا المتوسط الحسابي يعتبر مناسب مع الأخذ بالاعتبار حداثة العمل في قطاع المشروعات الصغيرة وقلة الموارد والدعم الموجه لهذا القطاع.

تحليل فقرات المتغيرات المستقلة

1. تحليل فقرات مجال " المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة ": تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة. النتائج موضحة في جدول (5.12).

جدول (5.12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال " المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
.1	تساهم المشروعات الصغيرة في التقليل من نسبة المشاركة في الوظائف الحكومية ودعمت الاتجاه الى العمل الحر والريادة	6.98	1.709	69.80	7	كبيرة
.2	تساهم المشروعات الصغيرة في استقطاب عدد كبير من خريجي الجامعات.	7.17	1.701	71.70	3	كبيرة
.3	يوجد متابعة من قبل المؤسسة الممولة على استمرارية عمل المشروع مما يتسبب في زيادة عدد الموظفين	6.78	1.643	67.80	10	كبيرة
.4	تعكف إدارة المشروعات الصغيرة على توظيف اصحاب الكفاءات من كافة التخصصات والمحافظات في قطاع غزة.	6.92	1.577	69.20	8	كبيرة
.5	تعكف إدارة المشروعات الصغيرة على تثبيت عدد من الموظفين بشكل دائم.	6.82	1.632	68.20	9	كبيرة
.6	المشروعات الصغيرة لها دور هام في خلق فرص عمل جديدة ومستدامة.	7.09	1.691	70.90	4	كبيرة
.7	تساهم المشروعات الصغيرة القائمة في بناء وافتتاح مشروعات أخرى مما يضاعف أعداد الموظفين بشكل دوري.	7.05	1.382	70.50	5	كبيرة
.8	تساهم المشروعات الصغيرة في إيجاد عائدات مالية ثابتة لأصحابها وللموظفين فيها وبالتالي زيادة فرصة استيعاب عدد أكبر من الموظفين والعمال.	7.00	1.377	70.00	6	كبيرة
.9	تساهم المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد	7.18	1.470	71.80	2	كبيرة

	المحلي من خلال توفير فرص عمل مؤقتة ودائمة.					
10.	المشروعات الصغيرة تحارب البطالة من خلال إيجاد بدائل عن الوظائف الحكومية والخاصة والأهلية.	7.30	1.610	73.00	1	كبيرة
جميع فقرات المجال معاً		**7.03**	**1.014**	**70.30**		**كبيرة**

من جدول (5.12) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة " **المشروعات الصغيرة تحارب البطالة من خلال إيجاد بدائل عن الوظائف الحكومية** " يساوي 7.30 (الدرجة الكلية من 10) أي أن الوزن النسبي 73.00%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وقد حصلت هذه الفقرة على أعلى متوسط حسابي في هذا المجال، **ويعزو الدارس ذلك** إلى أن المشروعات الصغيرة تشكل مصدر بديل للعاطلين عن العمل والذين لم يحصلوا على وظائف حكومية أو أهلية، وبالتالي يتم التوجه إلى القطاع الخاص من خلال المشروعات الصغيرة والتي بدورها تقوم بمحاربة البطالة من خلال تشغيل هذه الفئة من المجتمع.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " **يوجد متابعة من المؤسسة الممولة على استمرارية عمل المشروع مما يتسبب في زيادة عدد الموظفين**." يساوي 6.78 أي أن الوزن النسبي 67.80%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وقد حصلت هذه الفقرة على أقل متوسط حسابي في هذا المجال، ويعزو الدارس ذلك إلى المؤسسات الممولة تقوم بمتابعة مخرجات تمويلها لمشروعات صغيرة ما يضمن بقاء عدد لا بأس به من العاملين في الدورات الأولى للتمويل، ولكن هذه المتابعة لا تضمن بقاء العدد الأكبر أو جميع من كانوا في الدورة الأولى للتمويل، وهذا برأي الدارس يتطلب زيادة في المتابعة من قبل المؤسسات الممولة وضمان تمويل دورات أخرى للمشروعات من أجل زيادة عدد التوظيف في هذه المشروعات وبالتالي المساهمة في الحد من البطالة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمجال " **المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة**" يساوي 7.03 أي أن الوزن النسبي 70.30%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، **ويعزو الدارس إلى** أن العمل في القطاع الخاص وبخاصة للعاطلين عن العمل والذين لم يحصلوا على فرص عمل حكومية أو أهلية، تعتبر فرصة قوية للحد من البطالة، حيث أن من يلتحق بالعمل في المشروعات الصغيرة يكون قد خرج من حسابات العاطلين عن العمل وبالتالي يصبح قادر على توفير دخل مالي مناسب.

2. **تحليل فقرات مجال " المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من الفقر"**: تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة. النتائج موضحة في جدول (5.13).

جدول (5.13): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال " المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من الفقر "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
.1	تستوعب المشروعات الصغيرة أصحاب الكفاءة من الفقراء ومحدودي الدخل.	7.06	1.565	70.60	3	كبيرة
.2	العاملون في المشروعات الصغيرة أصبحوا قادرين على كفاية أنفسهم مالياً بعد عملهم في المشروعات الصغيرة.	7.01	1.405	70.10	5	كبيرة
.3	المشروعات الصغيرة تقوم ببيع منتجاتها بنظام البيع المخفض للفقراء وذوي الدخل المحدود.	6.95	1.560	69.50	7	كبيرة
.4	تساهم المشروعات الصغيرة في تأهيل الأسر الفقيرة من خلال تعليمهم مهنة أو حرفة تساعد في تمكينهم اقتصاديا.	7.07	1.512	70.70	1	كبيرة
.5	تعمل المشروعات الصغيرة على تغيير نظرة المجتمع للفقراء من كونهم مستهلكين إلى منتجين وقادرين على الإنتاج.	7.06	1.547	70.60	2	كبيرة
.6	تساهم المشروعات الصغيرة في انتقال الفقراء من العوز والحاجة إلى الاكتفاء الذاتي.	6.94	1.537	69.40	9	كبيرة
.7	تسعى المشروعات الصغيرة إلى تعزيز ثقافة استيعاب واحتضان الفقراء الغير حاصلين على فرصة عمل حكومية أو خاصة أو	7.03	1.511	70.30	4	كبيرة

	أهلية.					
8.	تتطلع المشروعات الصغيرة إلى الارتقاء بمستوى الفقراء اجتماعياً واقتصادياً ومعيشياً.	6.93	1.641	69.30	10	كبيرة
9.	تلعب المشروعات الصغيرة دوراً هاماً في التمكين الاجتماعي والنفسي والاقتصادي والمعيشي للفقراء ومحدودي الدخل.	6.96	1.550	69.60	6	كبيرة
10	المشروعات الصغيرة تحارب الفقر من خلال توفير كافة البدائل للفقراء من فرص عمل ودخل مناسب وسمعة اجتماعية طيبة.	6.95	1.561	69.50	8	كبيرة
جميع فقرات المجال معاً		**6.99**	**0.926**	**69.90**		**كبيرة**

من جدول (5.13) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " **تساهم المشروعات الصغيرة في تأهيل الأسر الفقيرة من خلال تعليمهم مهنة أو حرفة تساعد في تمكينهم اقتصادياً** " يساوي 7.07 (الدرجة الكلية من 10) أي أن الوزن النسبي 70.70%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وقد حصلت هذه الفقرة على أعلى متوسط حسابي في هذا المجال، **ويعزو الدارس ذلك إلى** أن طبيعة التدريب المهني في قطاع غزة للمرشحين للعمل في قطاع المشروعات الصغيرة أخذ شكلاً جديداً وهو التدريب على رأس العمل أو التمهير وبالتالي فالمرشح للعمل في المشروعات الصغيرة يحصل على تدريب مهني متخصص يمكنه من اتقان حرفة أو مهنة تساعده في الانتقال من العوز إلي الاكتفاء.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة " **تتطلع المشرعات الصغيرة إلى الارتقاء بمستوى الفقراء اجتماعياً واقتصادياً ومعيشياً**." يساوي 6.93 أي أن الوزن النسبي 69.30%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وقد حصلت هذه الفقرة على أقل متوسط حسابي في هذا المجال، **ويعتقد الدارس أن السبب في ذلك يعزو إلى** أن المشروعات الصغيرة في قطاع غزة لا زالت تركز فقط على الحد الأدنى من المعيشة ولم تصل بعد للارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للفقراء.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمجال " **المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من الفقر** " يساوي 6.99 أي أن الوزن النسبي 69.90%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، **ويعزو الدارس ذلك إلى** أن المشروعات الصغيرة تساهم في الحد من الفقر

كونها على الأقل تخرج الفقراء من دائرة العوز إلى دائرة الاكتفاء الذاتي وعدم سؤال الناس، وكذلك التمهير والتدريب المهني للفقراء الذي يمكنهم من الحصول على قوت يومهم.

3. **تحليل فقرات مجال " المشروعات الصغيرة ودورها في تحسين مستوى المعيشة ":** تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة والنتائج موضحة في جدول (5.14)

جدول (5.14): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال " المشروعات الصغيرة ودورها في تحسين مستوى المعيشة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1.	تساهم المشروعات الصغيرة في تحسين نوعية السكن الذي يسكن فيها أصحابها والعاملين فيها.	7.14	1.618	71.40	1	كبيرة
2.	تساهم المشروعات الصغيرة في اقتناء ممتلكات جديدة لأصحابها والعاملين فيها.	6.87	1.530	68.70	5	كبيرة
3.	تساهم المشروعات الصغيرة في زيادة نسبة الادخار لدى أصحابها والعاملين فيها.	6.58	1.743	65.80	9	كبيرة
4.	تساهم المشروعات الصغيرة في الإنفاق على الخدمات التعليمية بشكل ملحوظ.	6.91	1.498	69.10	2	كبيرة
5.	تساهم المشروعات الصغيرة في الإنفاق على الخدمات الصحية بشكل ملحوظ.	6.63	1.656	66.30	8	كبيرة
6.	يحصل أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها على دخل كافي بعد تشغيل المشروعات.	6.80	1.587	68.00	6	كبيرة
7.	أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها أصبحوا مساهمين في اتخاذ القرارات الأسرية.	6.89	1.601	68.90	3	كبيرة
8.	تساهم المشروعات الصغيرة في تحسين وجودة الطعام المستهلك لأصحابها والعاملين فيها وذويهم.	6.88	1.636	68.80	4	كبيرة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
9.	تساهم المشروعات الصغيرة في تحسين وجودة الكساء والملابس لأصحابها والعاملين فيها وذويهم.	6.75	1.555	67.50	7	كبيرة
10	تساهم المشروعات الصغيرة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأصحابها والعاملين فيها.	6.42	1.891	64.20	10	كبيرة
جميع فقرات المجال معاً		**6.78**	**1.072**	**67.80**		**كبيرة**

من جدول (5.14) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " **تساهم المشروعات الصغيرة في تحسين نوعية السكن الذي يسكن فيها أصحابها والعاملين فيها**." يساوي 7.14 (الدرجة الكلية من 10) أي أن الوزن النسبي 71.40%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وقد حصلت هذه الفقرة على أعلى متوسط حسابي في هذا المجال، **ويعزو الدارس ذلك** إلى أن معظم العاملين في المشروعات الصغيرة في قطاع غزة هم أساساً ظروفهم المعيشية صعبة لعدم حصولهم على وظائف حكومية أو أهلية دائمة تمكنهم من بناء وتعمير بيوت ومنازل لهم، وبالتالي إما أن يكونوا في بيوت إيجار أو أنهم في بيوت غير مؤهلة للسكن، فتأتي المشروعات الصغيرة لتساهم في المساهمة في تحسين نوعية وظروف السكن الذي يسكنون فيه.
- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة " **تساهم المشروعات الصغيرة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأصحابها والعاملين فيها**." يساوي 6.42 أي أن الوزن النسبي 64.20%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وقد حصلت هذه الفقرة على أقل متوسط حسابي في هذا المجال، **ويعزو الدارس ذلك إلى** أن الفرد الذي يعمل في المشروعات الصغيرة يكون حاله أفضل من الحالة التي سبقت وجوده في العمل في المشروعات الصغيرة، وبالتالي يكون قد تحول من معال إلى قادر على الاعتماد على نفسه، والدخل الذي يحصل عليه يمكنه من توفير احتياجاته ولربما الخروج قليلاً عن الاحتياجات الأساسية، فيتحقق مبدأ الرفاهية نسبياً.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمجال " **المشروعات الصغيرة ودورها في تحسين مستوى المعيشة** " يساوي 6.78 أي أن الوزن النسبي 67.80%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، **ويعزو الدارس ذلك إلى** أن المشروعات الصغيرة كوسيلة للحد من الفقر والحد من البطالة بالتأكيد تساهم في تحسين الظروف المعيشية، حيث أن الفرد

عندما يجد فرصة عمل ويحصل على دخل مالي مناسب بصورة دورية، بالتالي يكون قد خرج نسبياً من دائرة الفقر، وهذا حتماً سيساعده في تحسين وتطوير ظروفه المعيشية.

4. **تحليل جميع المتغيرات المستقلة:** تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة. النتائج موضحة في جدول (5.15).

جدول (5.15): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لجميع فقرات " دور المشروعات الصغيرة"

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
دور المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة	7.03	1.014	70.30	1	كبيرة
دور المشروعات الصغيرة في الحد من الفقر	6.99	0.926	69.90	2	كبيرة
دور المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة	6.78	1.072	67.80	3	كبيرة

جدول (5.15) يبين ترتيب المتغيرات المستقلة حسب الوزن النسبي فكانت المتغيرات على النحو الاتي:

1. المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة وجاء بوزن نسبي قدره 70.3%
2. المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من الفقر وجاء بوزن نسبي قدره 69.90%
3. المشروعات الصغيرة ودورها في تحسين مستوى المعيشة وجاء بوزن نسبي قدره 67.80%

رابعاً: تحليل فقرات المتغير التابع تحقيق التنمية الاقتصادية

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة. النتائج موضحة في جدول (5.16).

جدول (5.16): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال " تحقيق التنمية الاقتصادية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
.1	تعتبر المشروعات الصغيرة من ضمن أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية	7.28	1.493	72.80	1	كبيرة
.2	تساهم المشروعات الصغيرة في دعم البنية التحتية المناسب	6.92	1.501	69.20	3	كبيرة
.3	أسهمت المشروعات الصغيرة في توفير فرص عمل والحد من البطالة	6.61	1.725	66.10	9	كبيرة
.4	عملت المشروعات الصغيرة في الحد من حالات الفقر وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي	6.91	1.466	69.10	4	كبيرة
.5	تعمل المشروعات الصغيرة على تحريك العجلة الاقتصادية	6.65	1.645	66.50	8	كبيرة
.6	عززت المشروعات الصغيرة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي	6.79	1.587	67.90	6	كبيرة
.7	وفرت المشروعات الصغيرة لأصحابها دخلًا مناسب لسد احتياجاتهم المختلفة	7.00	1.551	70.00	2	كبيرة
.8	شاركت المشروعات الصغيرة في دعم البحث العلمي في المجال الاقتصادي	6.89	1.617	68.90	5	كبيرة
.9	تلتزم المشروعات الصغيرة بالإجراء الإداري والمالي من قبل الهيئات المحلية التي تطبق اليات التنمية الاقتصادية	6.76	1.554	67.60	7	كبيرة
.10	وفرت المشروعات الصغيرة وعاء مالي لدعم عملية التنمية الاقتصادية	6.46	1.876	64.60	10	كبيرة
	جميع فقرات المجال معاً	**6.83**	**1.005**	**68.30**		**كبيرة**

من جدول (5.16) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى" **تعتبر المشروعات الصغيرة من ضمن أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية.**" يساوي 7.28 (الدرجة الكلية من 10) أي أن الوزن النسبي 72.80%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وقد حصلت هذه الفقرة على أعلى متوسط حسابي في هذا المجال، **ويعزو الدراس ذلك إلى** أنه ومن خلال تجربة العمل لأصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها تبين أن التنمية الاقتصادية تتحقق من خلال المشروعات الصغيرة في قطاع غزة، خاصة أن ظروف قطاع غزة الاقتصادية صعبة ومعقدة وبالتالي فإن المشروعات الصغيرة نجحت في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.– المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة" **وفرت المشروعات الصغيرة وعاء مالي لدعم عملية التنمية الاقتصادية** " يساوي 6.46 أي أن الوزن النسبي 64.60%، هذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وقد حصلت هذه الفقرة على أقل متوسط حسابي في هذا المجال، **ويعزو الدارس ذلك إلى** أنه المشروعات الصغيرة ساهمت في تحقيق عائد مالي مناسب لأصحابها والعاملين فيها، لكن ليس بالمفهوم الكامل والمجمع عليه أنها وفرت وعاء مالي، حيث عينة الدراسة لم توافق بشكل كبير على هذه الفقرة لأن البعض يرى أنها حققت وعاء مالي، والبعض يرى أن الأمر لا زال يحتاج إلى المزيد من الوقت.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمجال " **تحقيق التنمية الاقتصادية** " يساوي 6.83 أي أن الوزن النسبي 68.30%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة. النتائج موضحة في جدول (38).

خامساً: تحليل فقرات المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة. النتائج موضحة في جدول (5.17).

جدول (5.17): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال " المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
.1	ضعف التمويل الموجه لقطاع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.	7.35	1.670	73.50	2	كبيرة
.2	اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي تؤثر سلباً على المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.	7.40	1.505	74.00	1	كبيرة
.3	عدم وجود سياسات اقتصادية حكومية داعمة للمشروعات الصغيرة.	7.15	1.515	71.50	7	كبيرة
.4	ضعف القدرة على توفير الضمانات المقدمة من أصحاب المشروعات الصغيرة يؤدي لصعوبة الحصول على التمويل المطلوب.	7.24	1.500	72.40	3	كبيرة
.5	عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية تؤدى إلى عدم الاستقرار وفشل المشروعات الصغيرة.	6.83	1.605	68.30	9	كبيرة
.6	ضعف التسهيلات المالية والائتمانية من قبل البنوك.	7.20	1.542	72.00	4	كبيرة
.7	الإجراءات التي تقررها وتنفذها سلطة المعابر الفلسطينية في عملية الاستيراد والتصدير تعتبر معقدة.	7.18	1.653	71.80	5	كبيرة
.8	صعوبة التصدير لخارج قطاع غزة بسبب الإجراءات التي يمليها الجانب الإسرائيلي على المعابر.	7.16	1.659	71.60	6	كبيرة
.9	تواجه المشروعات الصغيرة صعوبة في توفير عاملين وفنيين مهرة وذوي خبرة في العمل.	6.37	1.860	63.70	10	متوسطة
.10	عدم مشاركة أصحاب المشروعات الصغيرة في المعارض والندوات من شأنها أن تضعف اكتساب الخبرة المطلوبة.	6.89	1.632	68.90	8	كبيرة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
	جميع فقرات المجال معاً	**7.08**	**0.916**	**70.80**		**كبيرة**

من جدول (5.17) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " **اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي تؤثر سلبا على المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.**" يساوي 7.40 (الدرجة الكلية من 10) أي أن الوزن النسبي 74.00%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وقد حصلت هذه الفقرة على أعلى متوسط حسابي في هذا المجال، **ويعزو الدارس ذلك إلى** أنه نتيجة للحروب والاجتياحات والقصف المتكرر والمتتالي للمنشآت بشكل عام والمنشآت الاقتصادية بشكل خاص فإن أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها يرون أن هناك مشكلة كبيرة تتمثل في هذه الاعتداءات وأنها تؤثر سلباً على استدامة العمل في المشروعات الصغيرة في قطاع غزة، خاصة في ظل عدم التعويض المالي المباشر أو الكامل لأصحاب المشروعات الصغيرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة" **تواجه المشروعات الصغيرة صعوبة في توفير عاملين وفنيين مهرة وذوي خبرة في العمل.** " يساوي 6.37 أي أن الوزن النسبي 63.70%، هذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وقد حصلت هذه الفقرة على أقل متوسط حسابي في هذا المجال، **ويعزو الدارس ذلك إلى** أنه في بعض الاختصاصات المهنية يتم العثور على حرفيين ومهنيين مهرة في قطاع غزة، لكن التطور الكبير والسريع في مجال التمهير واستخدام التكنولوجيا في العالم يجعل من الضرورة مواكبة هذا التقدم، وبالتالي فإنه لا يمكن أن نقول أن هناك صعوبة في توفير العمالة الماهرة ولكن الصعوبة تتمثل في كيفية الاستمرار في تمهير هذه العمالة بشكل دوري ومستمر.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمجال " **المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية** " يساوي 7.08 أي أن الوزن النسبي 70.80%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، **ويعزو الدارس ذلك إلى** أنه بشكل عام في الاقتصاديات المفتوحة يكون هناك مشكلات تواجه أعمال المشروعات الصغيرة، بالتأكيد قطاع غزة باقتصاده المغلق والتابع فإن المشروعات الصغيرة تعاني من مشكلات سياسية واقتصادية نتيجة لظروف قطاع غزة والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

سادساً: تحليل فقرات السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة. النتائج موضحة في جدول (5.18).

جدول (5.18): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال " السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
.1	العمل على اعداد دراسات جدوى اقتصادية متخصصة من أجل ضمان استمرار عمل المشروعات الصغيرة.	7.74	1.469	77.40	1	كبيرة
.2	العمل على تنمية قدرات وتطوير كفاءة أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها من خلال تنفيذ برامج تدريبية مهنية متخصصة محلية ودولية.	7.63	1.405	76.30	2	كبيرة
.3	العمل على زيادة الدعم المقدم من قبل الجهات الحكومية والدولية والخاصة لقطاع المشروعات الصغيرة.	7.55	1.572	75.50	3	كبيرة
.4	إنشاء حاضنات للمشروعات الصغيرة تكون بمثابة مراجع وقواعد بيانات ودليل إرشادي لأصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها.	7.46	1.754	74.60	4	كبيرة
.5	العمل على مشاركة أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها في المعارض والندوات المحلية والخارجية وذلك من أجل تنويع الخبرات الفنية والإدارية.	7.18	1.580	71.80	10	كبيرة
.6	العمل على تشجيع المستثمرين في تقديم منح وقروض يتم توجيهها للمشروعات الصغيرة ومنحها فترة سماح للعام الأول.	7.31	1.727	73.10	6	كبيرة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
.7	تنفيذ شراكات وتفاهمات مع البنوك المحلية من أجل تنفيذ تسهيلات مالية وائتمانية لأصحاب المشروعات الصغيرة.	7.20	1.672	72.00	9	كبيرة
.8	العمل على إيجاد بدائل للصعوبات الخاصة بالتصدير من خلال التسويق الإلكتروني للمنتجات القابلة للتسويق عبر الإنترنت.	7.37	1.760	73.70	5	كبيرة
.9	العمل على تفعيل إطار قانوني ناظم لإدارة المشروعات الصغيرة وتحديد شروط لتشغيلها والرقابة عليها.	7.25	1.775	72.50	8	متوسطة
.10	العمل على نسج شبكة علاقات محلية وعربية ودولية من أصحاب الأموال والأعمال من أجل تمويل المشروعات الصغيرة المحلية وذلك من أجل القيام بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.	7.30	1.702	73.00	7	كبيرة
جميع فقرات المجال معاً		**7.40**	**1.059**	**74.00**		**كبيرة**

من جدول (5.18) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الاولى " **العمل على اعداد دراسات جدوى اقتصادية متخصصة من أجل ضمان استمرار عمل المشروعات الصغيرة.**" يساوي 7.74 (الدرجة الكلية من 10) أي أن الوزن النسبي 77.40%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وقد حصلت هذه الفقرة على أعلى متوسط حسابي في هذا المجال، **ويعزو الدارس ذلك إلى** أن معظم المشروعات الصغيرة الموجودة في قطاع غزة والتي تبين لاحقاً أن لديها مشكلات في تحقيق الأرباح أو الاستدامة كانت الأسباب تتعلق بعدم تقدير وتخطيط الأمر بشكل جيد وأن البعض منها لم يقوم بعمل دراسات جدوى اقتصادية ولم يقم باستشارة خبراء في هذا المجال مما تسبب في اختيار موقع خطأ أو عدم الحصول على التراخيص اللازمة أو أنه لم يقم بالتسعير الصحيح والمناسب لطبيعة المنطقة الجغرافية والفئة التي يتعامل معها.

– المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " **العمل على مشاركة أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها في المعارض والندوات المحلية والخارجية وذلك من أجل تنويع الخبرات**

الفنية والإدارية." يساوي 7.18 أي أن الوزن النسبي 71.80%، هذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وقد حصلت هذه الفقرة على أقل متوسط حسابي في هذا المجال، **ويعزو الدارس ذلك إلى** أنه من الضرورة والأهمية مشاركة أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها في المعارض المحلية والخارجية من أجل تعميم تجارب النجاح واستيراد أفكار جديدة قد تكون ناجحة لإدارة المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمجال " **السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة** " يساوي 7.40 أي أن الوزن النسبي 74.00%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، **ويعزو الدارس ذلك إلى** إجماع عينة الدراسة على مجموعة من الوسائل والسبل التي يمكن أن تقوم بتطوير المشروعات الصغيرة في قطاع غزة، وأن هذا الإجماع يدلل على أن المشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة أصحابها والعاملين فيها تقريباً متشابهة، ولذلك فإن السبل والوسائل المقترحة والموافقة عليها لازمة من أجل ضمان أن تقوم المشروعات الصغيرة بمهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

سابعاً: اختبار فرضيات الدراسة

الفرض الرئيس الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

وللإجابة على الفرض قام الدارس تحقق من عدة فرضيات فرعية تتعلق بالفرض

الفرض الفرعي الأول: لا يوجد أثر ذو ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وللإجابة على هذا الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار البسيط " Regression"

جدول (5.19): تحليل الانحدار الخطي البسيط

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (Sig)
المقدار الثابت	3.806	0.344	11.069	0.000
الدور في الحد من البطالة	0.430	0.048	8.90	0.000
معامل الارتباط = 0.434		معامل التحديد = 0.189		
قيمة الاختبار F = 79.030		القيمة الاحتمالية (Sig) = 0.000		

لاختبار هذه الفرض تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن النتائج الموضحة في جدول (5.19) يمكن استنتاج ما يلي:

– معامل الارتباط = 0.434، ومعامل التحديد أي حجم الأثر = 0.189، وهذا يعني أن 18.9% من التغير في تحقيق التنمية الاقتصادية تم تفسيره من خلال دور المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة، والنسبة المتبقية 81.1% قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– قيمة الاختبار F المحسوبة بلغت 79.030, كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 مما يعني رفض الفرضية الصفرية، والقبول بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرض الفرعي الثاني: لا يوجد أثر ذو ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشروعات الصغيرة ودورها في الحد من الفقر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وللإجابة على هذا الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار البسيط " Regression"

جدول (5.20): تحليل الانحدار الخطي البسيط

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (Sig)
المقدار الثابت	2.451	0.339	7.220	0.000
الدور في الحد من الفقر	0.626	0.048	13.019	0.000
معامل الارتباط = 0.577		معامل التحديد = 0.333		
قيمة الاختبار F = 169.484		القيمة الاحتمالية (Sig) = 0.000		

لاختبار هذه الفرض تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من الفقر في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن النتائج الموضحة في جدول (5.20) يمكن استنتاج ما يلي:

– معامل الارتباط = 0.577، ومعامل التحديد أي حجم الأثر = 0.333، وهذا يعني أن 33.3% من التغير في تحقيق التنمية الاقتصادية تم تفسيره من خلال دور المشروعات الصغيرة في الحد من الفقر، والنسبة المتبقية 66.7% قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– قيمة الاختبار F المحسوبة بلغت 169.484, كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 مما يعني رفض الفرضية الصفرية، والقبول بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة ودورها في الحد من الفقر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرض الفرعي الثالث: لا يوجد أثر ذو ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشروعات الصغيرة ودورها في تحسين مستوى المعيشة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وللإجابة على هذا الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار البسيط " Regression"

جدول (5.21): تحليل الانحدار الخطي البسيط

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (Sig)
المقدار الثابت	0.610	0.073	8.325	0.000
الدور في تحسين مستوى المعيشة	0.917	0.111	8.261	0.000
معامل الارتباط = 0.650		معامل التحديد = 0.423		
قيمة الاختبار F = 68.244		القيمة الاحتمالية (Sig) = 0.000		

لاختبار هذه الفرض تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر المشروعات الصغيرة ودورها في تحسين مستوى المعيشة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن النتائج الموضحة في جدول (5.21) يمكن استنتاج ما يلي:

– معامل الارتباط = 0.650، ومعامل التحديد أي حجم الأثر = 0.423، وهذا يعني أن 42.3% من التغير في تحقيق التنمية الاقتصادية تم تفسيره من خلال دور المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة، والنسبة المتبقية 57.7% قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– قيمة الاختبار F المحسوبة بلغت 68.244, كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 مما يعني رفض الفرضية الصفرية، والقبول بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة ودورها في تحسين مستوى المعيشة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشروعات الصغيرة ودورها (الحد من البطالة، الحد من الفقر، تحسين مستوى المعيشة) مجتمعة معاً، في تحقيق التنمية الاقتصادية.

جدول (5.22): تحليل الانحدار الخطي المتعدد

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (Sig)
المقدار الثابت	0.737	0.096	7.677	0.000
الدور في الحد من البطالة	0.435	0.088	4.943	0.000
الدور في الحد من الفقر	0.399	0.085	4.694	0.000
الدور في تحسين مستوى المعيشة	0.514	0.091	5.648	0.000
معامل الارتباط = 0.765		معامل التحديد المُعدَّل= 0.585		
قيمة الاختبار F = 89.622		القيمة الاحتمالية (Sig) = 0.000		

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر المشروعات الصغيرة ودورها (الحد من البطالة، الحد من الفقر، تحسين مستوى المعيشة) مجتمعة معاً، في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن النتائج الموضحة في جدول (5.22) يمكن استنتاج ما يلي:

– معامل الارتباط = 0.765، ومعامل التحديد المُعدَّل= 0.585، وهذا يعني أن 58.5% من التغير في تحقيق التنمية الاقتصادية تم تفسيره من دورها المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة، والحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة، والنسبة المتبقية 41.5% قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويعزو الدارس ذلك إلى أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق بوسيلة واحدة فقط وأن هناك عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية أخرى قد تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– قيمة الاختبار F المحسوبة بلغت 89.622, كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 مما يعني رفض الفرضية الصفرية، والقبول بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– تبين أن جميع متغيرات المستقلة محل الدراسة (الحد من البطالة، الحد من الفقر، تحسين مستوى المعيشة) مؤثرة في تحقيق التنمية الاقتصادية

– ترتيب المتغيرات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع " تحقيق التنمية الاقتصادية " حسب قيمة اختبار(T) هي على الترتيب: الدور في تحسين مستوى المعيشة، الدور في الحد من البطالة، الدور في الحد من الفقر.

ويعزو الدارس ذلك إلى أن المحصلة من الحد من البطالة والنتيجة من حدة الفقر بالتالي ستكون تحسين في مستوى المعيشة أي أن المتغير الأول والثاني (الفقر والبطالة) يساهمون بشكل كبير في تحقيق ودعم المغير الثالث (مستوى المعيشة) فالفرد الذي يحصل على فرصة عمل وراتب شهري بالتأكيد سيخرج من حسابات العاطلين عن العمل وأيضاً سيغادر دائرة الفقر، وبالتالي فإن مستوى معيشته سيتحسن ويصبح أفضل ولربما يقوم بتحسين نوعية طعامه وشرابه وملبسه أو أنه ينتقل من بيت الايجار إلي بيت ملك، أو أنه يقوم بتحسينات على منزله الحالي.

الفرض الرئيس الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، العمر، سنوات الخبرة، المنطقة الجغرافية، نوع المؤسسة، صفة الملكية في المشروع, صفة العمل في المشروع).

ويشتق من الفرض الثاني الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير الجنس.

جدول (5.23): نتائج اختبار" ت– لعينتين مستقلتين " – الجنس

المجال	ذكر (297)		أنثى (45)		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
الدور في الحد من البطالة	7.07	1.023	6.74	0.913	2.003	0.046
الدور في الحد من الفقر	7.00	0.938	6.93	0.849	0.463	0.644
الدور في تحسين مستوى المعيشة	6.78	1.076	6.79	1.058	0.067	0.947
دور المشروعات الصغيرة	6.95	0.841	6.82	0.822	0.946	0.345
تحقيق التنمية الاقتصادية	6.83	1.013	6.28	0.966	0.065	0.948

نتائج اختبار" **ت– لعينتين مستقلتين**" في جدول (5.23) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) للدرجة الكلية لدور المشروعات الصغيرة تساوي 0.946 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وكذلك في مجالي الدور في الحد من الفقر و الدور في تحسين مستوى المعيشة, مما يشير عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية

بين متوسطات تقديرات المبحوثين في المشروعات الصغيرة تعزى لمتغير الجنس باستثناء مجال الدور المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة فقد كانت القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.046 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدلل على وجود فروق إحصائية في تقدير هذا المجال ولمعرفة الفروق لصالح من تكون تبين من خلال المتوسطات الحسابية بأنها لصالح الذكور وبالنسبة لمجال تحقيق التنمية الاقتصادية فقد كانت القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.948 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير الجنس، **ويعزو الدارس ذلك إلى أن** الرجال في قطاع غزة (الذكور) هم من يتحولن مسؤولية وأعباء الحياة من تكلفة مالية وغيرها، وأن المرأة تقوم بواجباتها في تربية الأبناء، ولذلك فإن هذه نتيجة طبيعية.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

جدول (5.24): نتائج اختبار" ت- لعينتين مستقلتين " – الحالة الاجتماعية

المجال	أعزب (180)		متزوج (162)		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
الدور في الحد من البطالة	6.90	1.067	7.16	0.937	2.364	0.019
الدور في الحد من الفقر	6.87	0.997	7.12	0.822	2.550	0.011
الدور في تحسين مستوى المعيشة	6.80	1.069	6.76	1.078	0.373	0.709
دور المشروعات الصغيرة	6.86	0.882	7.01	0.782	1.723	0.086
تحقيق التنمية الاقتصادية	6.86	0.992	6.79	1.022	0.599	0.550

نتائج اختبار" **ت- لعينتين مستقلتين**" في جدول (5.24) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) للدرجة الكلية لدور المشروعات الصغيرة تساوي 0.086 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يشير عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في المشروعات الصغيرة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية باستثناء مجال الدور المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة والحد من الفقر فقد كانت القيمة الاحتمالية (sig) لكل منهما على التوالي تساوي 0.019 و 0.011 وهما أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدلل على وجود فروق إحصائية في تقدير هذين المجالين ولمعرفة الفروق لصالح من تكون تبين من خلال المتوسطات الحسابية بأنها لصالح المتزوجين وبالنسبة لمجال تحقيق التنمية الاقتصادية فقد كانت القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.550 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك

يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، **ويعزو الدارس ذلك إلى أن** المتوجين يكونوا أكثر فئات المجتمع حاجة للعمل في أي مجال يمكنهم في إدارة شئون حياتهم ومتابعة التزاماتهم المالية اليومية وبالتالي وبعد عدم حصوله على وظيفة حكومية أو أهلية بالتالي سيرحب بأي فرصة عمل في المشروعات الصغيرة من أجل أن يخرج من حسابات العاطلين عن العمل، وأن يغادر الفقر ومن ثم يقوم بمسؤولياته تجاه بيته والطبقة الاجتماعية المحيطة به.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير العمر.

جدول (5.25): نتائج اختبار" تحليل التباين الاحادي " – العمر

المجال	المتوسطات الحسابية				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	20 فأقل (47)	21- 30 (166)	31- 40 (121)	أكثر من 40 (8)		
الدور في الحد من البطالة	6.64	6.97	7.25	6.85	4.614	0.004
الدور في الحد من الفقر	6.78	6.90	7.22	6.61	4.421	0.005
الدور في تحسين مستوى المعيشة	6.54	6.73	7.00	5.91	4.472	0.004
دور المشروعات الصغيرة	6.65	6.87	7.16	6.45	6.056	0.001
تحقيق التنمية الاقتصادية	6.67	6.77	7.01	6.11	3.373	0.019

نتائج اختبار" **تحليل التباين الاحادي**" في جدول (5.25) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) للدرجة الكلية لدور المشروعات الصغيرة تساوي 0.001 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وكذلك باقي مجالات دور المشروعات الصغيرة مما يشير وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في المشروعات الصغيرة تعزى لمتغير العمر ولمعرفة الفروق لصالح من تكون تبين من خلال المتوسطات الحسابية بأن الفروق لصالح الذين أعمارهم من 31 حتى 40 عام وبالنسبة لمجال تحقيق التنمية الاقتصادية فقد كانت القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.019 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير العمر ولمعرفة الفروق لصالح من تكون تبين من خلال المتوسطات الحسابية بأن الفروق لصالح الذين أعمارهم من 31 حتى 40 عام ، **ويعزو الدارس ذلك إلى أنه** من تقل أعمارهم عن 31 لا تكون لديهم الخبرة الكافية والمهارة المطلوبة من أجل النجاح في المشروعات الصغيرة وتحقيق أرباح، وكذلك من تزيد أعمارهم عن 40 لا تكون لديهم المقدرة والطاقة التي يمكن من خلالها الإنتاج بشكل أكبر أسرع وأكثر دقة.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

جدول (5.26): نتائج اختبار" تحليل التباين الاحادي " – سنوات الخبرة

المجال	المتوسطات الحسابية			قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	5 فأقل (212)	6- 15 (111)	أكثر من 16 (19)		
الدور في الحد من البطالة	6.89	7.30	6.93	6.234	0.002
الدور في الحد من الفقر	6.85	7.25	6.99	6.860	0.001
الدور في تحسين مستوى المعيشة	6.72	6.96	6.38	3.200	0.042
دور المشروعات الصغيرة	6.82	7.17	6.77	6.872	0.001
تحقيق التنمية الاقتصادية	6.78	6.98	6.51	2.449	0.088

نتائج اختبار" **تحليل التباين الاحادي**" في جدول (5.26) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) للدرجة الكلية لدور المشروعات الصغيرة تساوي 0.001 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وكذلك باقي مجالات دور المشروعات الصغيرة مما يشير وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في المشروعات الصغيرة تعزى لمتغير سنوات الخبرة ولمعرفة الفروق لصالح من تكون تبين من خلال المتوسطات الحسابية بأن الفروق لصالح الذين سنوات خبرتهم من 6 حتى 15 عام وبالنسبة لمجال تحقيق التنمية الاقتصادية فقد كانت القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.088 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير سنوات الخبرة، **ويعزو الدارس ذلك إلى أنه** كلما زادت سنوات خبرة العمل في قطاع المشروعات الصغيرة تزيد فرصة تحقيق المزيد من الدخول والأرباح وبالتالي تزيد فرصة مغادرة حالة الفقر والبطالة إلى حالة الاكتفاء ومن ثم الغنى والمساهمة في التنمية، كما يعزو الدارس عدم تسجيل عدد كبير من المبحوثين في فئة خبرة من 16 عام فأكثر إلى أن قطاع المشروعات الصغيرة جديد نسبياً في قطاع غزة وأن العمل به لا زال جديداً.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (5.27): نتائج اختبار" تحليل التباين الاحادي " – المؤهل العلمي

المجال	المتوسطات الحسابية			قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	ثانوية فأقل (53)	جامعي (276)	دراسات العليا (13)		
الدور في الحد من البطالة	6.85	7.03	7.55	2.602	0.076
الدور في الحد من الفقر	6.84	6.99	7.56	3.128	0.045
الدور في تحسين مستوى المعيشة	6.52	6.79	7.58	5.271	0.006
دور المشروعات الصغيرة	6.74	6.94	7.57	5.222	0.006
تحقيق التنمية الاقتصادية	6.56	6.84	7.59	5.642	0.004

نتائج اختبار" **تحليل التباين الاحادي**" في جدول (5.27) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) للدرجة الكلية لدور المشروعات الصغيرة تساوي 0.006 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وكذلك باقي مجالات دور المشروعات الصغيرة مما يشير وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في المشروعات الصغيرة تعزى لمتغير المؤهل العلمي ولمعرفة الفروق لصالح من تكون تبين من خلال المتوسطات الحسابية بأن الفروق لصالح الذين مؤهلهم العلمي دراسات عليا وبالنسبة لمجال تحقيق التنمية الاقتصادية فقد كانت القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.004 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير المؤهل العلمي ومن خلال مقارنة المتوسطات ومن خلال المتوسطات الحسابية فقد تبين أن الفروق لصالح حملة الدراسات العليا، **ويعزو الدارس ذلك إلى أن** الحاصل على الدارسات العليا يكون قد استغرق زمناً طويلاً بعد تخرجه من الدرجة الجامعية الأولى في البحث عن عمل وبالتالي يكون قد حصل على قدر عالي من المعرفة بعد حصوله على درجة الدراسات العليا ويكون أكثر الفئات حاجة للعمل في المشروعات الصغيرة بشكل خاص والقطاع الخاص بشكل عام من أجل أن يحصل على عائد مادي يعينه على إدارة شئون يومه وتحقيق مصدراً مناسباً من الدخل.

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير نوع المؤسسة.

جدول (5.28): نتائج اختبار" تحليل التباين الاحادي " – نوع المؤسسة

المجال	المتوسطات الحسابية					قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	مشروعات تجارية (148)	مشروعات خدماتية (45)	مشروعات صناعية (78)	مشروعات زراعية (55)	مشروعات أخرى (16)		
الدور في الحد من البطالة	7.02	6.93	7.22	6.79	7.14	1.638	0.164
الدور في الحد من الفقر	6.92	7.09	7.1	6.93	6.66	1.559	0.185
الدور في تحسين مستوى المعيشة	6.58	7.00	7.17	6.82	5.91	7.452	0.000
دور المشروعات الصغيرة	6.84	7.01	7.18	6.85	6.57	3.212	0.013
تحقيق التنمية الاقتصادية	6.62	7.06	7.21	6.90	5.96	8.635	0.000

نتائج اختبار" **تحليل التباين الاحادي**" في جدول (5.28) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) للدرجة الكلية لدور المشروعات الصغيرة تساوي 0.013 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وكذلك مجال دور المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشية كانت القيمة الاحتمالية له أقل من مستوى الدلالة 0.05, مما يشير وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في المشروعات الصغيرة تعزى لمتغير النوع المؤسسة ولمعرفة الفروق لصالح من تكون تبين من خلال المتوسطات الحسابية بأن الفروق لصالح الذين نوع المؤسسة ذات المشروعات الصناعية وبالنسبة لمجال تحقيق التنمية الاقتصادية فقد كانت القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير نوع المؤسسة ومن خلال مقارنة المتوسطات ومن خلال المتوسطات الحسابية فقد تبين أن الفروق لصالح نوع المؤسسة ذات المشروعات الصناعية، **ويعزو الدارس ذلك إلى أن** قطاع غزة نتيجة الحصار المفروض عليه يشجع على العمل بمشروعات صناعية بسيطة ولكن بالنسبة للحد من الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشة، فالمشروعات جميعها لا توجد فروق بينها كونها – وعلى اختلاف أنواعها– تعتبر صغيرة، فالمشروعات الصغيرة في قطاع غزة على اختلاف أنواعها تساهم في الحد من الفقر والبطالة وبالتالي تسحين مستوى المعيشة، ولا يوجد نوع من المشروعات يساهم في الحد من الفقر أكثر من نوع آخر.

7. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير المنطقة الجغرافية.

جدول (5.29): نتائج اختبار" تحليل التباين الاحادي " – المنطقة الجغرافية

المجال	المتوسطات الحسابية					قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	محافظة شمال غزة (132)	محافظة غزة (28)	محافظة الوسطى (77)	محافظة خان يونس (67)	محافظة رفح (38)		
الدور في الحد من البطالة	6.87	6.78	6.90	7.50	7.16	6.594	0.000
الدور في الحد من الفقر	7.08	6.68	7.23	7.43	6.67	10.784	0.000
الدور في تحسين مستوى المعيشة	7.13	6.30	7.27	7.35	5.94	25.786	0.000
دور المشروعات الصغيرة	7.00	6.62	7.13	7.43	6.59	15.253	0.000
تحقيق التنمية الاقتصادية	7.13	6.38	7.33	7.37	6.01	26.779	0.000

نتائج اختبار" **تحليل التباين الاحادي**" في جدول (5.29) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) للدرجة الكلية لدور المشروعات الصغيرة تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وكذلك في باقي مجالات دور المشروعات الصغيرة, مما يشير وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في المشروعات الصغيرة تعزى لمتغير المنطقة الجغرافية ولمعرفة الفروق لصالح من تكون تبين من خلال المتوسطات الحسابية بأن الفروق لصالح الذين هم من محافظة خان يونس وبالنسبة لمجال تحقيق التنمية الاقتصادية فقد كانت القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير المنطقة الجغرافية ومن خلال مقارنة المتوسطات ومن خلال المتوسطات الحسابية فقد تبين أن الفروق لصالح الذين هم من محافظة خان يونس ، **ويعزو الدارس ذلك إلى أن** طبيعة سكان خانيونس من ذوى الدخول المحدودة بالإضافة إلى أنها تتسم بكثافة سكانية عالية ووجود مساحات زراعية كبيرة وكذلك مناطق صناعية، ولذلك فإن المشروعات الصغيرة تساهم في التنمية الاقتصادية بمجالاتها المختلفة (الفقر، البطالة، مستوى المعيشة) في خانيونس أكثر من باقي المحافظات نظراً للكثافة السكانية و الحالة الاقتصادية للسكان.

8. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير صفة الملكية للمشروعات.

جدول (5.30): نتائج اختبار" تحليل التباين الاحادي " – صفة الملكية للمشروعات

المجال	المتوسطات الحسابية			قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	ملكية فردية (42)	ملكية أسرية (73)	ملكية أخرى (227)		
الدور في الحد من البطالة	6.86	6.87	7.11	2.211	0.111
الدور في الحد من الفقر	6.99	6.97	7.00	0.032	0.969
الدور في تحسين مستوى المعيشة	6.65	6.74	6.82	0.532	0.588
دور المشروعات الصغيرة	6.83	6.86	6.98	0.888	0.413
تحقيق التنمية الاقتصادية	6.69	6.79	6.87	0.681	0.507

نتائج اختبار" **تحليل التباين الاحادي**" في جدول (5.30) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) للدرجة الكلية لدور المشروعات الصغيرة تساوي 0.413 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وكذلك في باقي مجالات دور المشروعات الصغيرة مما يشير وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في المشروعات الصغيرة تعزى لمتغير صفة الملكية للمشروعات وبالنسبة لمجال تحقيق التنمية الاقتصادية فقد كانت القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.507 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير صفة الملكية للمشروعات، **ويعزو الدارس ذلك إلى أن** المشروعات الصغيرة تساهم في التنمية الاقتصادية أياً كانت صفة الملكية للمشروعات.

9. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين في المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير صفة العمل في المشروعات.

جدول (5.31): نتائج اختبار" تحليل التباين الاحادي " – صفة العمل في المشروعات

المجال	المتوسطات الحسابية					قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	مدير ومالك (132)	مالك (28)	موظف (77)	عامل (67)	غير ذلك (38)		
الدور في الحد من البطالة	7.15	7.39	7.06	6.77	6.68	1.042	0.459
الدور في الحد من الفقر	7.05	7.35	6.89	6.97	7.08	1.835	0.122
الدور في تحسين مستوى المعيشة	6.90	7.08	6.58	6.95	6.48	1.935	0.092
دور المشروعات الصغيرة	7.03	7.27	6.84	6.90	6.75	2.161	0.073
تحقيق التنمية الاقتصادية	6.96	7.17	6.63	6.97	6.69	1.510	0.110

نتائج اختبار" **تحليل التباين الاحادي**" في جدول (5.31) تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) للدرجة الكلية لدور المشروعات الصغيرة تساوي 0.073 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وكذلك في باقي مجالات دور المشروعات الصغيرة, مما يشير على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في المشروعات الصغيرة تعزى لمتغير صفة العمل في المشروعات وبالنسبة لمجال تحقيق التنمية الاقتصادية فقد كانت القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.110 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير صفة العمل في المشروعات، **ويعزو الدارس ذلك إلى أن** المشروعات الصغيرة تساهم في التنمية الاقتصادية أياً كانت صفة العمل في المشروع من مالك، مدير، موظف، عامل، فجميعهم يستفيدون من عائدات هذه المشروعات.

الخاتمة

أولاً: النتائج.

ثانياً: التوصيات.

النتائج

1. ساهمت المشروعات الصغيرة في التغيير في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة بنسبة 58.5% من خلال دورها في الحد من البطالة والحد من الفقر والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة، وهذا يؤكد أن المشروعات الصغيرة هي وسيلة من ضمن وسائل متعددة لتحقيق التنمية الاقتصادية.
2. ساهمت المشروعات الصغيرة في التغيير في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة بنسبة 18.9% من خلال دورها في الحد من البطالة، وأن النسبة المتبقية 81.1% تم تحقيقها من خلال عوامل ومتغيرات أخرى.
3. ساهمت المشروعات الصغيرة في التغيير في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة بنسبة 33.3% من خلال دورها في الحد من الفقر، وأن النسبة المتبقية 66.7% تم تحقيقها من خلال عوامل ومتغيرات أخرى.
4. ساهمت المشروعات الصغيرة في التغيير في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة بنسبة 42.3% من خلال دورها في تحسين مستوى المعيشة، وأن النسبة المتبقية 57.7% تم تحقيقها من خلال عوامل ومتغيرات أخرى.
5. 86.8% من إجمالي عينة الدراسة هم من الذكور، وهذا يدلل قلة مساهمة الاناث في عملية التنمية الاقتصادية في قطاع غزة من خلال المشروعات الصغيرة.
6. 62% من إجمالي عينة الدراسة هم من أصحاب سنوات خبرة 5 سنوات فأقل، وهذا يؤكد حداثة العمل في قطاع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.
7. 80.7% من إجمالي عينة الدراسة هم من حملة الدرجة الجامعة الأولى، وهذا يؤكد وجود مشكلة في توظيف واستيعاب الخريجين في الوظائف العامة والأهلية في قطاع غزة.
8. ساهمت المشروعات الصغيرة في محاربة البطالة من خلال إيجاد بدائل عن الوظائف الحكومية والخاصة والأهلية بوزن نسبي 73% كأعلى وزن نسبي لإجمالي فقرات محور مساهمة المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة في قطاع غزة.
9. ساهمت المشروعات الصغيرة في تأهيل الأسر الفقيرة من خلال تعليمهم مهنة أو حرفة تساعد في تمكينهم اقتصادياً بوزن نسبي 70.60% كأعلى وزن نسبي لإجمالي فقرات محور مساهمة المشروعات الصغيرة في الحد من الفقر في قطاع غزة.

10. ساهمت المشروعات الصغيرة في تحسين نوعية المساكن التي يسكن فيها أصحابها والعاملين فيها بوزن نسبي 71.40%، كأعلى وزن نسبي لإجمالي فقرات محور مساهمة المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة في قطاع غزة.
11. تعتبر المشروعات الصغيرة من ضمن أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة بوزن نسبي 72.80% كأعلى وزن نسبي من ضمن فقرات واقع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.
12. تأثرت المشروعات الصغيرة باعتداءات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي بصورة سلبية بوزن نسبي 74% كأعلى وزن نسبي من ضمن فقرات المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.
13. يوجد منافسة كبيرة لمنتجات المشروعات الصغيرة من المنتجات الأخرى من نفس الصنف في السوق المحلي في قطاع غزة.
14. يوجد لدى أصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة معرفة بحجمها وأنواعها.
15. ضعف في تبادل الخبرات لأصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها في المؤتمرات والمحافل الخارجية والمحلية مما يزيد فرصة زيادة الخبرة والتمهير.

التوصيات

1. العمل على تفعيل أدوات أخرى جنباً إلى جنب مع المشروعات الصغيرة لتحقيق تقدم أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة.
2. العمل على استيعاب أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة وذلك من أجل زيادة المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساهمة المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة في قطاع غزة.
3. العمل على تقديم تسهيلات ومنح أكبر للفقراء وذلك من أجل زيادة المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساهمة المشروعات الصغيرة في الحد من الفقر في قطاع غزة.
4. العمل على تحسين الظروف المعيشية الصحية والتعلمية والبيئية، إلخ للعاملين في المشروعات الصغيرة وذلك من أجل زيادة المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساهمة المشروعات الصغيرة في تحسين المعيشة في قطاع غزة.
5. العمل على حث الحكومة والجهات الرسمية المختصة لدعم قطاع المشروعات الصغيرة وتعويض الخسائر في محاولة للنهوض بهذا القطاع.
6. العمل على حث إدارة المشروعات الصغيرة والمالكين لها على إعطاء العاملين في المشروعات الصغيرة حقوقهم التي ينص عليها القانون الفلسطيني.
7. العمل على تنفيذ برامج تدريبية ومهنية متخصصة تهدف إلى تمهير العاملين في إدارة المشروعات الصغيرة.
8. العمل على تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة في مجال اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، وحثهم على تصميم دراسات الجدوى واستشارة الخبراء قبل التنفيذ.
9. حث الجهات الرسمية على الموائمة بين طبيعة الأجور التي يحصل عليها العاملين في إدارة المشروعات الصغيرة وبين الجهد الذي يقومون ببذله.
10. العمل على تدقيق حسابات المشروعات الصغيرة بشكل دوري ما يضمن قياس التقدم في الربح بشكل مستدام وما ينبأ بالخسارة المحتملة للفترات القادمة ومحاولة تجنبها.
11. العمل على استقطاب خبرات دولية وخارجية لتدريب وتمهير أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها في قطاع غزة

12. العمل على إنشاء قاعدة بيانات للفقراء الذين يعملون في المشروعات الصغيرة وتحديثها بشكل دوري وقياس التقدم والتراجع في المستوى المعيشي لهم، لقياس أثر المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية لهذه الفئة بشكل دائم.

الدراسات المستقبلية:

1. أثر المشروعات الصغيرة في تقليل نسب البطالة في قطاع غزة – دراسة قياسية.
2. واقع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة والضفة الغربية – دراسة مقارنة.

المراجع والمصادر

- القرآن الكريم.

أولاً: الكتب:

1. إبـراهيم الدعمـة(2009)، التنميـة البشـرية الإنسـانية بـين النظريـة والواقـع، دار المنهـاج للنشـر والتوزيع، جدة.
2. أديب نعمة(2011)، الأهداف الإنمائية في زمن التحول نحو تنمية تضمينية شاملة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، لبنان.
3. بشير الدباغ، وعبد الجبار الجرمود (2003)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1.
4. جمال حلاوة(2010)، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر.
5. حسان خضر (2002)، تنمية المشاريع الصغيرة، المعهد العربي للتخطيط، مجلد1.
6. حسن عبد المطلب الأسراج (2007)، تأثير الاتحاد الجمركي على الصناعات الصغيرة في الدول العربية، وزارة التجارة والصناعة المصرية، القاهرة.
7. خالد مصطفى قاسم (2007)، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
8. ذوقان عبيد وآخرون (2001)، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر، عمان، الأردن
9. زياد أبو الفحم (2009)، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في الوطن العربي، ثقافة للنشر والتوزيع، أبو ظبي.
10. زياد الجرجاوي (2010)، القواعد المنهجية لبناء الاستبيان، الطبعة الثانية، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين.
11. صلاح الدين حسن السيسي (2009)، استراتيجيات وآليات دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية المحلية، قضايا اقتصادية معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
12. عبد الرحمن بيري (2008)، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر.
13. غالب صويص وآخرون (2010)، أساسيات إدارة المشاريع، دار إشراء للنشر والتوزيع، عمان.
14. كاسر نصر المنصور، وشوقي ناجي جواد (2000)، إدارة المشروعات الصغيرة، دار حامد للطباعة، ط1، عمان.
15. مدحت القريشي (2007)، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، ط1، الأردن.

16. مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2007.
17. مروة أحمد، ونسيم برهم (2010)، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، ط1.
18. المعجم الوسيط (1960)، مجمع اللغة العربية، ط3، ج1، القاهرة، مصر.
19. موفق الحمداني (2006)، مناهج البحث العلمي، مؤسسة الوراق للنشر، عمان.
20. ندوة جودة (2007)، قياس مؤشرات مستوى المعيشة في البصرة، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد.
21. نعمة الله نجيب إبراهيم (2000)، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
22. نوزاد عبد الرحمن الهيتي (2006)، التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الشئون العربية، عدد125، الكويت.
23. هوشيار معروف (2005)، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1.
24. الوافي الطيب، وبهلول لطيفة (2006م)، البطالة في الوطن العربي أسباب وتحديات، مؤتمر البطالة "أسبابها وأثرها على المجتمع، جامعة سعد دحلب، الجزائر.

ثانياً: الأبحاث والرسائل العلمية:

1. إدريس محمد صالح (2009)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.
2. بلال المصري (2018)، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة وسبل تعزيزها، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة السلامية، قطاع غزة.
3. بوزقزة كريمة، وبركان كريمة (2015)، أثر تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة أكلى محند أولحاج، البوبرة، الجزائر.
4. حنين الدماغ (2010)، دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة، دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، قطاع غزة.
5. خلود زنديق (2017)، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، الضفة الغربية.

6. خليل النمروطي، وأحمد صيدم(2012)، بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها، بحث مقدم لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة.
7. رحالي حجيلة، وبوخالفة رفيقة (بدون سنة)، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.
8. رمزي زكي (1997)، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، ع 226، الكويت.
9. زكريا زعرب (2013)، المعوقات الإدارية التي تواجه أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة في جنوب قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة.
10. سامح شاهين وآخرون (2016)، دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في مدينة نابلس، بحث غير منشور، جامعة النجاح الوطنية، الضفة الغربية، مدينة نابلس.
11. شكيب العويوي (2018)، التمويل الإسلامي كبديل لتمويل المشاريع الصغيرة من وجهة نظر المستفيدين بقطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة.
12. طارق المقداد (2011)، إدارة المشاريع الصغيرة (الأساسيات والمواضيع المعاصرة) بحث غير منشور، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، المملكة المتحدة.
13. عاصم البندي (2011)، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية، مصر أنموذجاً، http://smartcontractor.blogspot.com/2017/10/blog-post_76.html
14. عودة الفليت (2011)، المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية، دراسة جغرافية، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، العدد الثاني.
15. عيسى بن ناصر (2003)، مشكلة الفقر في الجزائر والتعاون، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 2، تلمسان، الجزائر
16. فارس حيدر (2010)، الأبعاد الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في إقليم الوسط التنموي في الأردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد 24، جامعة النجاح الوطنية، الضفة الغربية، فلسطين.
17. كنجو عبود كنجو (2007)، استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة (دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب)، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن.
18. ماهر المحروق، وايهاب مقابلة (2006)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان.

19. مجد محمود دعمه (2009)، واقع المشروعات الصغيرة في محافظة طولكرم وآليات تطويرها، دراسة حالة لمشاغل النسيج، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، أبو ديس.
20. محمد جمال نوفل (2006)، العوامل المؤثرة على إنتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين (دراسة تطبيقية على الصناعات المعدنية في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة.
21. ميساء حبيب سلمان (2009)، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية (دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية)، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.
22. نادر مريان (2000)، واقع الفقر في الأردن، ندوة حول البطالة والفقر واقع وتحديات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، الأردن.
23. نهاد عبيد (1997)، البطالة والتسول بين السنة النبوية الشريفة وبين القوانين الوضعية المعاصرة، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ع31، الكويت.
24. نور ربحي الشريف (2009)، التحديات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة في مدينة الخليل، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، الضفة الغربية.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1. Islam, Serazul,(2009)," Start-up and growth constraints on small-scale trading in Bangladesh", Journal of Chinese entrepreneurship, Vo.1, No.3
2. Singh, Rajesh, Gang, Suresh & Deshmuck, S. (2010) the competitiveness of SMEs in a globalized economy Observations from china and India, Technological University, Delhi, India.
3. Wu, Junjie, Song, Jining & Zeng, Ctherine,(2008),"An empirical evidnce of small business finance in China",Management Research View, Vol. 31, No.12.

رابعاً: التقارير:

1. تقرير المشروعات الصغيرة والمتوسطة (2014)، الصادر عن مركز الدراسات والأبحاث، منتدى الأعمال الفلسطيني.
2. تقرير معالم الفقر في فلسطين للعام 2017م، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

خامساً: مواقع الانترنت:

1. مدونة العمران https://digiurbs.blogspot.com/2012/12/blog-post_6734.html (2012)، الجزائر
2. https://www.marefa.org
3. بنك فلسطين، https://www.bop.ps/ar/business/smes-banking/smes-features
4. صالح مهدي العامري (بدون سنة)، العوائد الكبيرة للمشروعات الصغيرة، www.qafilah.com، بدون رقم صفحة.
5. الموسوعة العربية الشاملة، www.mosoah.com
6. مؤشرات مستويات المعيشة (2017)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx، بدون رقم صفحة.
7. مؤشرات مستويات المعيشة (الأوضاع التعليمية في فلسطين) (2015-2016)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx، بدون رقم صفحة.
8. مؤشرات مستويات المعيشة (الأوضاع الصحية) (2015-2016)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx، بدون رقم صفحة.
9. مؤشرات مستويات المعيشة (المعلومات في فلسطين) (2014)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx، بدون رقم صفحة.
10. مؤشرات مستويات المعيشة (توزيع السكان في فلسطين)، الأعوام 2011-2013-2016-2017، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx، بدون رقم صفحة.
11. مؤشرات مستويات المعيشة (مؤشرات الأسعار في فلسطين) (2015)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx، بدون رقم صفحة.

الملاحق

ملحق رقم (1)

قائمة المحكمين

قائمة المحكمين

#	الاسم	التخصص	مكان العمل
1	د. يوسف الفكي عبد الكريم	اقتصاد	أستاذ مشارك – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
2	د. ميساء أحمد سعيد	اقتصاد	أستاذ مساعد – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
3	د. محمد مروان بربخ	اقتصاد واحصاء	كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة.

ملحق رقم (2)
الاستبانة بعد التحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية – الدراسات العليا

قسم الاقتصاد

الأخوة/ات أصحاب والعاملين في المشروعات الصغيرة في قطاع غزة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تهدف هذه الاستبانة للحصول على المعلومات الضرورية للوصول إلى النتائج الحقيقة لبحث رسالة دكتوراه بعنوان:" **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية** "

(دراسة تطبيقية في قطاع غزة)

تهدف الدراسة بشكل رئيسي للتعرف على المشروعات الصغيرة، ومدى تأثيرها في المجالات المختلفة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وما هو حجمها، وكيف تتم إدارتها، وطبيعة استثمارها، كما وتهدف إلى التعرف على المشاكل والمعيقات التي تعيق عملية مساهمة المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى التعرف على سبل تنمية المشروعات الصغيرة واستثمارها وتطويرها في قطاع غزة.

لذا يرجى التكرم بمساعدتنا في الإجابة على أسئلة الاستبانة بكل صراحة وموضوعية وكلي أمل في أن تسهموا في إثراء هذه الدراسة بخبراتكم العملية وآرائكم النيرة تؤدي إلى إنجاح موضوع الدراسة.

إن الدراس يشكركم على حسن تعاونكم مؤكدا لكم، بأن بيانات الاستبانة سوف تستخدم في مجال البحث العلمي فقط. **وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،**

الدراس / مصعب عبد الهادي الشيخ خليل

القسم الأول: المعلومات العامة

1. الجنس .....
2. العمر .....
3. الحالة الاجتماعية :.....
4. عدد سنوات الخبرة :.....

4. المؤهل العلمي : ☐ أمي ☐ يقرأ ويكتب
☐ ثانوي ☐ جامعي

5. نوع المشروع ☐ مشروعات تجارية ☐ مشروعات خدمية
☐ مشروعات صناعية ☐ مشروعات زراعية
☐ أخرى – حددها.....

6. عدد العاملين في المشروع :.....

7. المنطقة الجغرافية :
☐ محافظة غزة ☐ محافظة رفح
☐ محافظة خانيونس ☐ محافظة شمال غزة
☐ المحافظة الوسطى

8. صفة الملكية في المشروعات :

☐ ملكية فردية ☐ ملكية أسرية ☐ ملكية شركة .....

9. عمر المشروع : .....

10. صفة العمل في المشروع : ☐ مالك ومدير ☐ مدير ☐ موظف ☐ عامل
☐ غير ذلك .....

القسم الثاني: محاور الدراسة

- الدرجة مقسمة من 1-10 بحيث تكون درجة (1) هي الدنيا و (10) العليا.

م.	المحور الأول : واقع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.	الدرجة
1	لدى أصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة معرفة عامة بإدارتها.	
2	لدى أصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة معرفة بحجمها وأنواعها.	
3	يوجد دعم من قبل الحكومة والجهات المختصة في حال حدوث خسائر.	
4	يوجد منافسة لمنتجات المشروعات من المنتجات الأخرى من نفس الصنف.	
5	يتم تدقيق حسابات المشروعات الصغيرة بشكل دوري.	
6	عائدات المشروعات الصغيرة تقوم بتغطية الرواتب والمصروفات.	
7	تعمل المشروعات الصغيرة وفق خطة إدارة موضوعة.	
8	تقوم إدارة المشروعات بعقد الدورات التدريبية لتطوير أداء العاملين فيها.	
9	يحصل العاملون في المشروعات الصغيرة على حقوقهم المنصوص عليها في القانون الفلسطيني.	
10	تتلاءم أجور العاملين في المشروعات الصغيرة مع الجهد الذي يقدمونه.	

م.	المحور الثاني: أثر المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة في قطاع غزة	الدرجة
1	تساهم المشروعات الصغيرة في التقليل من نسبة المشاركة في الوظائف الحكومية ودعمت الاتجاه الى العمل الحر والريادة	
2	تساهم المشروعات الصغيرة في استقطاب عدد كبير من خريجي الجامعات.	
3	يوجد متابعة من قبل المؤسسة الممولة على استمرارية عمل المشروع مما يتسبب في زيادة عدد الموظفين	
4	تعكف إدارة المشروعات الصغيرة على توظيف اصحاب الكفاءات من كافة التخصصات والمحافظات في قطاع غزة.	
5	تعكف إدارة المشروعات الصغيرة على تثبيت عدد من الموظفين بشكل دائم.	
6	المشروعات الصغيرة لها دور هام في خلق فرص عمل جديدة ومستدامة.	
7	تساهم المشروعات الصغيرة القائمة في بناء وافتتاح مشروعات أخرى مما يضاعف أعداد الموظفين بشكل دوري.	
8	تساهم المشروعات الصغيرة في إيجاد عائدات مالية ثابتة لأصحابها وللموظفين فيها وبالتالي زيادة فرصة استيعاب عدد أكبر من الموظفين والعمال.	
9	تساهم المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل مؤقتة ودائمة.	
10	المشروعات الصغيرة تحارب البطالة من خلال إيجاد بدائل عن الوظائف الحكومية والخاصة والأهلية.	

م.	المحور الثالث: أثر المشروعات الصغيرة في الحد من الفقر في قطاع غزة	الدرجة
1	تستوعب المشروعات الصغيرة أصحاب الكفاءة من الفقراء ومحدودي الدخل.	
2	العاملون في المشروعات الصغيرة أصبحوا قادرين على كفاية أنفسهم مالياً بعد عملهم في المشروعات الصغيرة.	
3	المشروعات الصغيرة تقوم ببيع منتجاتها بنظام البيع المخفض للفقراء وذوي الدخل المحدود.	
4	تساهم المشروعات الصغيرة في تأهيل الأسر الفقيرة من خلال تعليمهم مهنة أو حرفة تساعد في تمكينهم اقتصاديا.	
5	تعمل المشروعات الصغيرة على تغيير نظرة المجتمع للفقراء من كونهم مستهلكين إلى منتجين وقادرين على الإنتاج.	
6	تساهم المشروعات الصغيرة في انتقال الفقراء من العوز والحاجة إلى الاكتفاء الذاتي.	
7	تسعى المشروعات الصغيرة إلى تعزيز ثقافة استيعاب واحتضان الفقراء الغير حاصلين على فرصة عمل حكومية أو خاصة أو أهلية.	
8	تتطلع المشروعات الصغيرة إلى الارتقاء بمستوى الفقراء اجتماعياً واقتصادياً ومعيشياً.	
9	تلعب المشروعات الصغيرة دوراً هاماً في التمكين الاجتماعي والنفسي والاقتصادي والمعيشي للفقراء ومحدودي الدخل.	
10	المشروعات الصغيرة تحارب الفقر من خلال توفير كافة البدائل للفقراء من فرص عمل ودخل مناسب وسمعة اجتماعية طيبة.	

م.	المحور الرابع: أثر المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة للأفراد.	الدرجة
1	تساهم المشروعات الصغيرة في تحسين نوعية السكن الذي يسكن فيها أصحابها والعاملين فيها.	
2	تساهم المشروعات الصغيرة في اقتناء ممتلكات جديدة لأصحابها والعاملين فيها.	
3	تساهم المشروعات الصغيرة في زيادة نسبة الادخار لدى أصحابها والعاملين فيها.	
4	تساهم المشروعات الصغيرة في الإنفاق على الخدمات التعليمية بشكل ملحوظ.	
5	تساهم المشروعات الصغيرة في الإنفاق على الخدمات الصحية بشكل ملحوظ.	
6	يحصل أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها على دخل كافي بعد تشغيل المشروعات.	
7	أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها أصبحوا مساهمين في اتخاذ القرارات الأسرية.	
8	تساهم المشروعات الصغيرة في تحسين وجودة الطعام المستهلك لأصحابها والعاملين فيها وذويهم.	
9	تساهم المشروعات الصغيرة في تحسين وجودة الكساء والملابس لأصحابها والعاملين فيها وذويهم.	
10	تساهم المشروعات الصغيرة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأصحابها والعاملين فيها.	

م.	المحور الخامس: تحقيق التنمية الاقتصادية	الدرجة
1	تعتبر المشروعات الصغيرة من ضمن أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية	
2	تساهم المشروعات الصغيرة في دعم البنية التحتية المناسب	
3	أسهمت المشروعات الصغيرة في توفير فرص عمل والحد من البطالة	
4	علمت المشروعات الصغيرة في الحد من حالات الفقر وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي	
5	تعمل المشروعات الصغيرة على تحريك العجلة الاقتصادية	
6	عززت المشروعات الصغيرة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي	
7	وفرت المشروعات الصغيرة لأصحابها دخلًا مناسب لسد احتياجاتهم المختلفة	
8	شاركت المشروعات الصغيرة في دعم البحث العلمي في المجال الاقتصادي	
9	تلتزم المشروعات الصغيرة بالإجراء الإداري والمالي من قبل الهيئات المحلية التي تطبق اليات التنمية الاقتصادية	
10	وفرت المشروعات الصغيرة وعاء مالي لدعم عملية التنمية الاقتصادية	

م.	المحور السادس: المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة.	الدرجة
1	ضعف التمويل الموجه لقطاع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.	
2	اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي تؤثر سلباً على المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.	
3	عدم وجود سياسات اقتصادية حكومية داعمة للمشروعات الصغيرة.	
4	ضعف القدرة على توفير الضمانات المقدمة من أصحاب المشروعات الصغيرة يؤدي لصعوبة الحصول على التمويل المطلوب.	
5	عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية تؤدى إلى عدم الاستقرار وفشل المشروعات الصغيرة.	
6	ضعف التسهيلات المالية والائتمانية من قبل البنوك.	
7	الإجراءات التي تقررها وتنفذها سلطة المعابر الفلسطينية في عملية الاستيراد والتصدير تعتبر معقدة.	
8	صعوبة التصدير لخارج قطاع غزة بسبب الإجراءات التي يمليها الجانب الإسرائيلي على المعابر.	
9	تواجه المشروعات الصغيرة صعوبة في توفير عاملين وفنيين مهرة وذوي خبرة في العمل.	
10	عدم مشاركة أصحاب المشروعات الصغيرة في المعارض والندوات من شأنها أن تضعف اكتساب الخبرة المطلوبة.	

م.	المحور السابع: السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.	الدرجة
1	العمل على اعداد دراسات جدوى اقتصادية متخصصة من أجل ضمان استمرار عمل المشروعات الصغيرة.	
2	العمل على تنمية قدرات وتطوير كفاءة أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها من خلال تنفيذ برامج تدريبية مهنية متخصصة محلية ودولية.	
3	العمل على زيادة الدعم المقدم من قبل الجهات الحكومية والدولية والخاصة لقطاع المشروعات الصغيرة.	
4	إنشاء حاضنات للمشروعات الصغيرة تكون بمثابة مراجع وقواعد بيانات ودليل إرشادي لأصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها.	
5	العمل على مشاركة أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها في المعارض والندوات المحلية والخارجية وذلك من أجل تنويع الخبرات الفنية والإدارية.	
6	العمل على تشجيع المستثمرين في تقديم منح وقروض يتم توجيهها للمشروعات الصغيرة ومنحها فترة سماح للعام الأول.	
7	تنفيذ شراكات وتفاهمات مع البنوك المحلية من أجل تنفيذ تسهيلات مالية وائتمانية لأصحاب المشروعات الصغيرة.	
8	العمل على إيجاد بدائل للصعوبات الخاصة بالتصدير من خلال التسويق الإلكتروني للمنتجات القابلة للتسويق عبر الإنترنت.	
9	العمل على تفعيل إطار قانوني ناظم لإدارة المشروعات الصغيرة وتحديد شروط لتشغيلها والرقابة عليها.	
10	العمل على نسج شبكة علاقات محلية وعربية ودولية من أصحاب الأموال والأعمال من أجل تمويل المشروعات الصغيرة المحلية وذلك من أجل القيام بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.	